

Vol 5, Issue 1

February 2020 | Rajab 1441

المجلد الخامس - العدد الاول

فبراير | شباط 2020 الموافق رجب 1441

ISSN 2058-637X = Majallatul Edarah Wal Qiyadah Al-islamiah

المجلد الخامس - العدد الاول

مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية

لندن - المملكة المتحدة

This journal is published in the United Kingdom

2020

London

ISSN 2058-637X



الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي

International Islamic Marketing Association

- حقوق النشر والطبع محفوظة للهيئة العالمية للتسويق الاسلامي والجهات المخولة
- لا تقبل المجلة بازواجية النشر او اعادة النشر الا باذن مسبق
- رسوم الاشتراك السنوي: المؤسسات 100 دولار | الافراد 70 دولارا
- لا تستوفي المجلة اية رسوم لتقديم ونشر الابحاث
- للتواصل والمراسلات:
ايميل: alserhan@yahoo.com
هاتف: 00962770548917 الاردن

فهرس المحتويات

- 3 فهرس المحتويات
- 4 قواعد البيانات التي تفهرس فيها المجلة
- 5 قواعد النشر: مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية
- 10 هيئة التحرير: مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية
- دور القيادة الادارية في تطوير أداء العاملين بالمنظمات غير الربحية :
بحث تطبيقي على العاملين بمنظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم
د.عبدالوهاب الوهاشي
- 12 نموذج مقترح لتطوير أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية
د. فارس طارق
- 53 هل يمكن لتقنيات التخزين الحديثة للمنتجات الغذائية الزراعية في الجزائر
من أن تتحول لأداة لاحتكار أقوات متساكنيها
أ. د. الوافي الطيب | أ. د. جدي طارق | د. آيت يحي سمير
- 76 التنمية المستدامة وأهداف الألفية بين النظرية والتطبيق
د. نورالدين شتوح
- 143 العملات الرقمية مظلة جديدة للصفقات المشبوهة وغسل الأموال
د. محمد عبد الستار جرادات
- 171

قواعد البيانات التي تفهرس فيها المجلة

الموقع الالكتروني	الشعار	القاعدة
	EBSCO	ايبسكو
http://mandumah.com/islamicinfo		دار المنظومة
https://www.almanhal.com/ar		المنهل
http://www.e-marefa.net/ar/		المعرفة

قواعد النشر: مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية

1. تخضع البحوث المقّمة إلى المجلة للتقويم والتحكيم حسب الأصول المتبعة.
2. تُقبل البحوث باللغة العربية فقط.
3. يجب إتباع الأصول العلمية والقواعد المرعية في البحث العلمي.
4. يجب كتابة المصادر والمراجع في آخر البحث.
5. يجب ضبط النصوص الشرعيّة بالشكل الكامل.
6. على الباحث مراعاة أسلوب البحث بحيث يكون موافقاً للقواعد اللغويّة.
7. ألا يتجاوز البحث المقدم ثلاثين صفحة من الحجم العادي (A4).
8. ألا يكون البحث قد سبق نشره على أي نحو كان أو تم إرساله للنشر في مجلة أخرى ويتعهد الباحث خطياً.
9. يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه لأي جهة أخرى للنشر حتى يصله رد المجلة.
10. يلتزم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفق التقارير المرسلة إليه.
11. يلتزم الباحث بموافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة لا تتجاوز 40 يوماً.
12. لا يجوز للباحث أن يطلب عدم نشر بحثه بعد إرساله للتحكيم إلا لأسباب تقتنع بها هيئة التحرير.
13. على الباحث أن يختم بحثه بخلاصة تبين النتيجة أو النتائج والرأي أو الآراء التي انتهى إليها البحث.
14. يجب إثبات المصادر والمراجع مستوفاة في آخر البحث مرتّبة حسب المنهج الوارد في الرقم (22) لاحقاً.
15. يرفق البحث بسيرة ذاتية مختصرة للباحث، تتضمن اسمه ودرجته العلميّة، وتخصصه، ووظيفته والجهة التي يعمل بها، وعنوانه الكامل متضمناً العنوان البريدي وأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني.

16. يرفق البحث بملخص باللغتين العربية والإنجليزية بما لا يقلّ كلّ ملخص عن (200) كلمة ولا يزيد على (300).
17. يُخطر أصحاب البحوث الواردة بوصولها إلى المجلة خلال أسبوع من تسلّمها.
18. يُخطر أصحاب البحوث بالقرار حول صلاحيتها للنشر أو عدمها خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ وصولها لهيئة التحرير.
19. قرارات هيئة التحرير بشأن البحوث المقدّمة إلى المجلة نهائية، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم إبداء مبررات لقراراتها.
20. يجب أن يتم ارسال البحث بالبريد الالكتروني إلى بريد المجلة
21. يعد البحث بالشكل التالي:
- أ. متن النص Traditional Arabic عادي (حجم 16).
- ب. متن الهامش Traditional Arabic عادي (حجم 12) (يرجى تجنب استخدام الهوامش)
- ت. العناوين الرئيسية Traditional Arabic أسود (حجم 18).
- ث. العناوين الفرعية Traditional Arabic أسود (حجم 16).
- ج. المسافات بين الاسطر: مسافة واحدة فقط.
22. التوثيق
- أ. يشار إلى المراجع العربيّة في حاشية البحث بالاسم الأوّل والأخير للمؤلف، واسم الكتاب، ورقم الصفحة أو الصفحات التي رجع إليها الباحث، وسنة النشر، على سبيل المثال: محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية: نشأتها ونظامها الأساسي 58 (2001).
- وفي حالة وجود ثلاثة مؤلفين فأكثر يشار إلى الاسم الأوّل والأخير للمؤلف الأوّل، ويكتب بعده: وآخرون، مثل: د. محمد سليمان الأشقر وآخرون، بحوث فقهيّة في قضايا اقتصاديّة معاصرة، 1/120(1998).

▪ وفي حالة المرجع الأجنبي يتبع نمط التوثيق الآتي بحيث يكتب الاسم الأول والأخير للمؤلف، واسم الكتاب، ورقم الصفحة، وسنة النشر، مثل:

H. L. A. HART, *THE CONCEPT OF LAW* 220 (1994).

▪ وإذا كان هناك ثلاثة مؤلفين فأكثر فيكتب الاسم الأول والأخير للمؤلف الأول، ويكتب بعده : et al.، ثم اسم الكتاب، ورقم الصفحة ، وسنة النشر مثل:

EDWIN B. FIRMAGE, et al., *RELIGION AND LAW* 189 (1990).

▪ وفي حالة الإحالة إلى دورية فيتم التوثيق بالاسم الأول والأخير للباحث، واسم البحث، واسم الدورية، والمجلد والعدد، ورقم الصفحات، وسنة النشر، مثل : د. علي عبدالله صفو الدليمي، مفهوم المال العام ونظم حمايته في الشريعة الإسلامية، مجلة الشريعة والقانون، العدد العشرون، 109 (2004).

M. CHERIF BASSIUNI, *COMBATING IMPUNITY FOR INTERNATIONAL CRIMES*. 71 UNIVERSITY OF COLORADO LAW REVIEW 409 (2000).

ب. جميع المراجع المشار إليها في حاشية البحث يجب أن تدرج في قائمة المراجع في نهاية البحث قبل الملاحق - إن وجدت - وترتب هجائياً مبتدأة بالمراجع العربية أولاً ثم المراجع الأجنبية، وذلك وفقاً لما يأتي:

JACK DONNELLY, *HUMAN RIGHTS IN THEORY AND PRACTICE, USA*: CORNELL UNIVERSITY PRESS (1989).

▪ الكتب (العربية أو الإنجليزية):

. اسم المؤلف أو المؤلفين، عنوان الكتاب، اسم المحقق أو المترجم ، الطبعة، بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر. د. عبدالوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الفقهيّة، الطبعة الأولى، جدة: دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة (1413هـ 1993م).

JACK DONNELLY, *HUMAN RIGHTS IN THEORY AND PRACTICE, USA*: CORNELL UNIVERSITY PRESS (1989).

وفي حالة وجود ثلاثة مؤلفين فأكثر يشار إلى الاسم الأول والأخير لجميع المؤلفين، وعنوان الكتاب، اسم المحقق أو المترجم ، الطبعة، بلد النشر: اسم

الناشر، سنة النشر. د. محمد سليمان الأشقر، أ.د. ماجد محمد أبو رخية، د. محمد عثمان شبير، د. عمر سليمان الأشقر، بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، الأردن: دار النفائس (1418هـ ، 1998م).

EDWIN B. FIRMAGE, BERNARD G. WEISS & JOHN W. WELCH, RELIGION AND LAW. USA: EISENBRAUNS (1990).

■ البحث أو المقال باللغة العربية أو الإنجليزية في دورية:

. اسم المؤلف أو المؤلفين، عنوان البحث أو المقال، اسم الدورية، المجلد أو العدد، الصفحات، بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر. د. صالح بن عبدالله الراجحي، حقوق الإنسان السياسية والمدنية: دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ((حالة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان))، مجلة الحقوق، العدد الأول، السنة السابعة والعشرون، 101، الكويت: كلية الحقوق، (2003).

M. CHERIF BASSIUNI, "CRIMES AGAINST HUMANITY": THE NEED FOR A SPECIALIZED CONVENTION. 31 COLUMBIA JOURNAL OF TRANSNATIONAL LAW 457 (1994).

■ الرسائل الجامعية:

اسم مقدم الرسالة ، عنوان الرسالة، ماجستير أو دكتوراه، الجامعة المانحة، السنة. جاسم علي سالم ناصر الشامسي، ((ضمان التعرض والاستحقاق في العقود، دراسة مقارنة)). رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة (1990).

MOHAMMAD HASSAN AL-QASIMI, ESTABLISHING AND INTERPRETING INTERNATIONAL HUMAN RIGHTS STANDARDS: A UNIVERSAL IDEA IN A PLURAL SOCIETY, PHD THESIS , UNIVERSITY OF DURHAM, UK (1998).

■ فصل في كتاب:

اسم المؤلف أو المؤلفين للفصل، عنوان الفصل، في: اسم الكتاب، الصفحات، اسم معدّ الكتاب، واسم المترجم ، الطبعة، بلد النشر: اسم الناشر، سنة النشر. علي مراد، العوامل التي ساهمت في انبعاث حركة التجديد في الفكر الإسلامي

في العصر الحديث، في: خطاب التجديد الإسلامي الأزمنة والأسئلة، 149. إعداد: أنور أبو طه، وآخرون، ترجمة: حازم محيي الدين، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر (2004).

MAHMOUD AYOUB, LAW AND GRACE IN ISLAM: SUFI ATTITUDES TOWARD THE SHARIA, IN RELIGION AND LAW 221. FIRMAGE, et al. eds. USA: EISENBRAUNS (1990).

ملاحظات النشر:

- ما ينشر في المَجَلَّة من آراء يعبر عن أفكار أصحابها ولا يمثِّل رأي المَجَلَّة.
- ترتيب البحوث في المَجَلَّة يخضع لاعتبارات فنية.
- تستبعد المَجَلَّة أي بحث مخالف لقواعد النشر.
- يُعطى الباحث نُسخة من المَجَلَّة

هيئة التحرير: مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية

تصدر بأشراف الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي في بريطانيا

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور بكر أحمد عبد الله السرحان

كلية الملك طلال للاعمال - جامعة الاميرة سمية

المنسق العام

الدكتور علي هلال.

لتقديم الابحاث: alserhan@yahoo.com

رؤساء التحرير السابقين

2015-2017 الدكتور عبدالله قايد السويدي. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة

قطر

هيئة التحرير التأسيسية

الأستاذ الدكتور هناء الحنيطي. جامعة العلوم الإسلامية العالمية - عمان. الاردن

الأستاذ الدكتور عصام محمد الليثي. أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية-

الخرطوم. السودان

الأستاذ الدكتور علي شاهين. مساعد نائب الرئيس للشئون الإدارية - الجامعة

الإسلامية - غزة. فلسطين

الأستاذ الدكتور سالم عبد الله حلس الجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين

الأستاذ الدكتور مرداوي كمال. جامعة منتوري - قسنطينة. الجزائر

الدكتور فيصل بن جاسم آل ثاني. كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر

الدكتور عبدالله قايد السويدي. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة قطر

الدكتور مراد النشمي. كلية العلوم الإدارية - جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن

الدكتور شايف جار الله. كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر

الدكتور سامر ابو زنيد. رئيس جامعة الخليل. فلسطين
الدكتور محمد اليحيا -كلية إدارة الأعمال-جامعة شقراء-السعودية
الدكتور بن عبو الجيلالي. نائب عميد كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة معسكر.
الجزائر
الدكتورة تهاني بنت عبد الله القديري. جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن
 بالرياض
الدكتورة شبيلة عائشة. المدرسة العليا للتجارة. الجزائر
أسماء عبد الواسع الحسام, جامعة ماليزيا برليس-ماليزيا
الدكتور بشار المنصور, جامعة طيبة , المدينة المنورة, السعودية

دور القيادة الادارية في تطوير أداء العاملين بالمنظمات غير الربحية : بحث تطبيقي على العاملين بمنظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم

د.عبدالوهاب الوهاشي

أستاذ مساعد / رئيس قسم إدارة الأعمال

كلية الدراسات الإنسانية والإدارية

كليات عنيزة

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث الى التعرف على مدى ادراك القيادة الادارية والعاملين لمفهوم وأهمية تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري في القصيم)، والتعرف على الكيفية التي تتعامل بها القيادة الادارية مع العاملين بهدف تطوير ادائهم، كما يهدف البحث الى التعرف على الوسائل والاساليب المستخدمة من قبل القيادة الادارية لتطوير أداء العاملين في هذه المنظمات، وقد اعتمد الباحث على منهجية البحث التحليلي الوصفي لدراسة المنظمات غير الربحية والمتمثلة في منظمات العمل الخيري في منطقة القصيم، ولقد توصل الباحث الى عدد من النتائج، أهمها أن القائد الذي يركز على تطوير أداء العاملين يقوي من موقف المنظمة ويزيد من فرص نجاحها، ومن نتائج البحث ايضا ان لأساليب تطوير الأداء من تأهيل وتقويض وتقدير الدور الكبير في تحفيز العاملين وتطويرهم وتنمية قدراتهم، وقد اوصى الباحث الى ضرورة توجه القيادة الادارية في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) نحو الاستثمار في رأس المال البشري والمتمثل في تطوير أداء العاملين من خلال استحداث برامج خاصة بتطوير أداء العاملين والذي يمثل احد اصول هذه المنظمات.

الكلمات المفتاحية: القيادة الادارية، تطوير أداء العاملين، المنظمات غير الربحية.

Abstract:

This research aims to identify the extent to which the administrative leadership and employees understand the concept and importance of developing the performance of workers in non-profit organizations (charitable organizations in Qassim), and to know how the administrative leadership deals with workers in order to develop their performance, as well as the research aims to identify the methods used by the administrative leadership to develop the performance of workers in these organizations. The researcher used the descriptive analytical research methodology to study the non-profit organizations represented in charitable organizations in the Qassim region. The researcher reached a number of results, the most important of which is that the leader who focuses on developing staff performance strengthens the position of the organization and increases the chances of success, It is also the results of the research that the methods of performance development of qualification, delegation and appreciation of the great role in motivating and developing workers and develop their abilities, The researcher recommended that the administrative leadership in non-profit organizations (charitable organizations in Qassim region) should be directed towards investing in human capital, which is to develop the performance of workers through the development of programs to develop the performance of workers, which is one of the assets of these organizations

Keywords: Administrative Leadership, Employee Performance Development, Non-profit organizations.

تمهيد:

تشكل القيادة الادارية محوراً مهماً تركز عليه مختلف النشاطات في المنظمات الربحية وغير الربحية على حد سواء، وفي ظل تنامي المنظمات وكبر حجمها وتشعب اعمالها وتنوع العلاقات الداخلية وتشابكها وتأثرها

بالبيئة الخارجية، كل هذا يستدعي مواصلة البحث والاستمرار في احداث التطوير والتغيير، وهذه مهمة لا تتحقق الا في ظل قيادة واعية. لقد تبين للإدارة الحديثة بعد دراسة معمقة حول أهمية عناصر الإنتاج وتحديد أولوياتها أن توفر موارد مادية، طبيعية، تقنية، معلوماتية، لا يمكن أن تصل إلى المصدر الحقيقي لتكوين القدرات التنافسية المستمرة إن لم يتوفر فيها عنصرين رئيسيين هما موارد بشرية مختارة بدقة ومعدة وفق أسس مهنية وعلمية، وقيادات مؤثرة مطلعة على أنماط وقوانين وأنظمة العمل (الحسيني، 2009).

إن مساهمة القيادة الإدارية في خلق أجواء العمل الجماعي بين العاملين ومختلف الإدارات والفروع، ونشر الوعي التنظيمي الداعي للمشاركة وتناقل الأفكار وإنشاء أنظمة للاتصال بين مختلف المستويات تتميز بالسهولة والانسيابية في حركتها تركت بصمة واضحة في التقدم الحاصل في مختلف المجالات التي نشهدها اليوم.

ولكي يحقق العمل التطوعي وظيفته واهدافه فلا بد ان يكون هناك جهود منظمة وتوجيه واشراف مستمر وبمعنى آخر فانه لا بد من وجود ادارة رشيدة وقيادة حكيمة (التابعي 1991)، فالقيادة لها دور كبير في فعالية العمل التطوعي فالقائد هو الذي يوجه ويحفز العاملين نحو تحقيق الاهداف المرجوة، وتلعب القيادة دورا في مجال الادارة لدرجة ان مدى فاعلية المنظمة في تحقيق اهدافها يتوقف الى حد بعيد على مدى توفر كادر من القادة الأكفاء. (خاطر وآخرون 2000).

عملية القيادة هي ذلك العنصر الانساني الذي يقود العاملين ويطور من أدائهم ويحفزهم في اتجاه تحقيق اهداف المنظمة، والقائد الناجح هو الذي

يستطيع كسب تعاون وتفاهم افراد مجموعته واقناعهم بان في تحقيق اهداف التنظيم نجاحاً شخصياً وتحقيقاً لأهدافهم الشخصية. والقيادة في مجال المؤسسات الاجتماعية هي أحد عناصر الادارة وعملياتها الرئيسية التي يتيسر عن طريقها التحقق من أن جهود الأفراد العاملين تسيير في الطريق المرسوم نحو تحقيق الأهداف بكفاءة عالية وفي سير مقبول (حمزاوي والسروجي 1418).

في ضوء ما سبق فان البحث ينصب حول دور القيادة الادارية في تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيرية بمنطقة القصيم).

مشكلة البحث:

نال موضوع تطوير أداء العاملين اهتمام متزايد من قبل العديد من الكتاب والباحثين وذوي الاختصاص بالبحث والتحليل لدوره الفاعل في ديمومة واستمرار المنظمة ونجاحها، اذ اصبح تطوير الأداء احد الوسائل الفاعلة في مجابهة التغييرات البيئية المتزايدة والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها المنظمة، والتغلب عليها مرهون بتوفر القيادة الادارية الفاعلة، وهنا تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على دور القيادة الادارية في تطوير اداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم)، واتساقا مع ماتقدم فان طرح التساؤلات الموضحة أدناه يمكن ان يساهم في توضيح مشكلة البحث.

اسئلة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة على الاسئلة التالية:

1. ما مدى إدراك القيادة الادارية لمفهوم تطوير اداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم)؟

2. ما مدى إدراك القيادة الادارية في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) لاهمية تطوير اداء العاملين؟
 3. كيف تتعامل القيادة الادارية بالمنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) مع العاملين بهدف تطوير الأداء في المنظمه؟
 4. ماهي الاساليب التي تتبعها القيادة الادارية بالمنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) لتطوير اداء العاملين فيها؟
- فرضيات البحث:**

مستوى إدراك القيادة الإدارية لمفهوم تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية لا يقل عن 70% عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

مستوى إدراك القيادة الإدارية لأهمية تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية لا يقل عن 70% عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

مستوى رضا العاملين عن تعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير الأداء في المنظمات غير الربحية لا يقل عن 70% عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

مستوى رضا العاملين عن نوعية الأساليب التي تتبعها القيادة الإدارية بالمنظمات غير الربحية لتطوير أداء العاملين فيها لا يقل عن 70% عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

اهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في ان الاستثمار في العنصر البشري يعتبر هاجس المنظمات في عصرنا الحاضر حيث تشير الدراسات الحديثة الى اهمية الاستثمار في العنصر البشري من خلال تطوير اداء العاملين والقيادة الادارية على السواء لمساهماتهم الفعالة في نجاح المنظمة.

كما تبرز أهمية البحث في مساهمته في زيادة الوعي لدى القيادة الإدارية حول تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية، وأهميته في التعرف على دور القيادة الإدارية في تطوير أداء العاملين في مثل هذه المنظمات باعتبار تطوير الأداء أداة مهمة في مواجهة التحديات والمتغيرات التي تواجه المنظمات غير الربحية وقادتها الإداريين.

كما تبرز أيضا أهمية البحث في مساهمته في خدمة المجتمع السعودي من خلال الاهتمام بالمنظمات غير الربحية وادوات تطويرها، فهذه المنظمات مثلها مثل المشاريع الصغيرة وباقي القطاعات لها دور فعال في تنمية المجتمع بكافة مجالاته، كونها تمس كل المجالات الخدمية والتطوعية والخيرية.

كما يأمل الباحث ان تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة المسؤولين على منظمات العمل الخيرية بمنطقة القصيم بشكل خاص وفي المملكة العربية السعودية بشكل عام والجهات المشرفة على منظمات العمل الخيري بتفعيل دور القيادة الإدارية في تطوير أداء العاملين لتحقيق رسالتها الخيرية.

اهداف البحث:

التعرف على مدى إدراك القيادة الإدارية لمفهوم تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم).

التعرف على مدى إدراك القيادة الإدارية في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) لأهمية تطوير أداء العاملين.

التعرف على كيفية تعامل القيادة الإدارية مع العاملين في المنظمات غير الربحية بهدف تطوير أدائهم في المنظمة.

التعرف على الاساليب التي تتبعها القيادة الإدارية في المنظمات غير الربحية لتحقيق تطوير أداء العاملين.

منهجية البحث:

يتناول هذا الجزء من البحث تعريف بمنهجية البحث وإجراءاته، حيث يناقش منهج البحث، والاسلوب الذي تم بواسطته جمع البيانات ووسيلة تحليل البيانات، واساليب المعالجة الاحصائية.

منهج البحث:

لقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي لإنجاز البحث وذلك من خلال البحث الميداني وتوزيع الاستبانة على عينة البحث من أجل التعرف على دور القيادة الادارية في تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري في منطقة القصيم)، لان هذا المنهج يوفر أكبر عدد من المعلومات، وكذلك لسهولة استخدامه عن طريق الأسئلة التي تطرح على كل افراد العينة وهذا ما نريده في هذا البحث ويهدف المنهج ايضا الى وصف موضوع البحث وتحديد المشكلة بدقة وكذلك التقييم والمقارنة.

أداة البحث:

اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة لجمع البيانات وقد تضمنت الاستبانة اربعة محاور:

المحور الاول: حول مفهوم تطوير اداء العاملين لدى القيادة الادارية والعاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم).

المحور الثاني: حول أهمية تطوير اداء العاملين من وجهة نظر القيادة الادارية والعاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم).

المحور الثالث: حول كيفية تعامل القيادة الادارية مع العاملين في المنظمات غير الربحية بهدف تطوير الأداء العاملين في المنظمه.

المحور الرابع: حول الأساليب التي تتبعها القيادة الإدارية في المنظمات غير الربحية لتحقيق تطوير أداء العاملين.

وسيلة تحليل البيانات:

استخدم الباحث لتحليل البيانات برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) (Statistical Package for Social Science) الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.

عينة ومجتمع البحث:

يتمثل مجتمع البحث في العاملين في الجمعيات الخيرية بمنطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية.

وقد وزعت الاستبانة على عينة من العاملين في الجمعيات الخيرة بمناطق القصيم المختلفة (جمعية أبناء لرعاية الأيتام- مدينة بريدة) (جمعية البر الخيرية- مدينة عنيزة) (جمعية فلذاتنا لرعاية الأبناء- مدينة المذنب) (جمعية البر الخيرية- مدينة البكيرية) (جمعية حياة للتنمية الأسرية - مدينة الرس) (جمعية تآلف لتيسير الزواج - مدينة عنيزة) (مستودع الشماس الخيري - مدينة بريدة).

أساليب التحليل الإحصائي:

من أجل التوصل إلى مؤشرات تخدم أهداف البحث فقد تم الاعتماد على المقاييس والمؤشرات الإحصائية التالية- :

المتوسط الحسابي لمعرفة مستوى الاستجابة.

الانحراف المعياري لمعرفة درجة التشتت في قيم الإجابة لكل سؤال.

اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test) .

الإطار النظري للدراسة.

مفهوم القيادة:

القيادة اصطلاحاً عُرِّفت في معجم لسان العرب هي (القود) نقيض السَّوق: يقال: يقود الدابة من أمامها ويسوقها من خلفها (لسان العرب، الجزء الثالث). ويمكن أن نستشف من هذا التعريف إن القائد يتصدر الجميع ويقودهم إلى ما ينفعهم ويرشدهم لما يحقق أهدافهم فمعنى أن تقود هو أن تكون في المقدمة. - وقد عُرِّفت القيادة على أنها عملية تحريك مجموعة من الناس باتجاه محدد ومخطط وذلك بتحفيزهم على العمل باختيارها (الطالب، 2006).

- كما وعرفت على أنها تلك الوجهة التي تركز في تفسيرها لظاهرة القيادة على الشخص الذي يتولى القيادة نفسه (الشيباني، 1988).

ولقد عُرِّفت القيادة أيضاً على أنها قدرة تأثير شخص ما على الآخرين بحيث يجعلهم يقبلون قيادته طواعية ودون إلزام قانوني وذلك لاعترافهم بدوره في تحقيق أهدافهم ولكونه مُعبِّراً عن آمالهم وطموحاتهم مما يتيح له القدرة على قيادة أفراد الجماعة بالشكل الذي يراه مناسباً (القريوتي، 2003).

القيادة الإدارية:

وتعرف القيادة الإدارية بأنها النشاط الذي يمارسه القائد الإداري في مجال اتخاذ وإصدار القرار وإصدار الأوامر والإشراف الإداري على الآخرين باستخدام السلطة الرسمية وعن طريق التأثير والاستمالة بقصد تحقيق هدف معين، فالقيادة الإدارية تجمع في هذا المفهوم بين استخدام السلطة الرسمية وبين التأثير على سلوك الآخرين واستمالتهم للتعاون لتحقيق الهدف (روبرت نيوشل: 2008).

كما عرفتُها "سيكلر هدمسون" بقولها: (القيادة في التنظيمات الإدارية الكبيرة والواسعة تعني التأثير في الأفراد وتنشيطهم للعمل معا في مجهود مشترك لتحقيق أهداف التنظيم الإداري)، ومن هذا التعريف يتضح أنها تعتمد على ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في وجود قائد يمارس نشاطاً مؤثراً ووجود

مرؤوسين يوجه اليهم نشاط القائد المؤثر بالإضافة الى توفر هدف تنظيمي يسعى القائد لتحقيقه عن طريق تعاونه مع المرؤوسين.

ولقد ذهب الكثير من رجال الفكر الإداري إلى القول أن القيادة هي جوهر العملية الإدارية وقلبها النابض، وأنها مفتاح الإدارة، وأن أهمية مكانتها ودورها نابع من كونها تقوم بدور أساسي في كافة جوانب العملية الإدارية، ويمكن إبراز الدور الهام للقيادة الإدارية من خلال جوانبها المختلفة كالجانب التنظيمي للإدارة والجانب الاجتماعي والإنساني للإدارة وكذا الجانب الخاص بأهداف الإدارة. (حسين حريم: 1997)

اهمية القيادة الادارية:

لابد للمجتمعات البشرية من قيادة تنظم شؤونها وتقيم العدل بينها، حتى أن النبي (ص) قد أمر بتعيين القائد في اقل التجمعات البشرية حيث قال عليه الصلاة والسلام: (إذا خرج ثلاثة في سفر فليأمرؤا أحدهم) رواه ابو داؤود، قال الخطابي: انما أمر بذلك ليكون أمرهم جميعا ولا يتفرق بهم الرأي ولا يقع بينهم الاختلاف.

وتبرز أهمية القيادة في الجانب الانساني للإدارة بوضوح من خلال تتبع مسؤوليات القائد الاداري في مجال العلاقات الانسانية والمتمثلة في تكوين علاقات انسانية قائمة على التقاهم المتبادل بينه وبين مرؤسية ورؤسائه واحترام المرؤوسين في مناقشة ما يمس شؤونهم وتقبل اقتراحاتهم القيمة، واشعار كل فرد بالتقدير المناسب لما يبذله من جهود في نشاط مجموعه، وحفز العاملين على العمل بحماس ورضا لتقديم اقصى طاقاتهم في العمل واشباع حاجات ومتطلبات المرؤوسين.

وللقيادة الادارية دور مهم في تحقيق الاهداف التنظيمية رغم تعقدها وتباينها، حيث ان التنظيم الاداري لم يعد يسعى الى تحقيق هدف واحد وانما يضع

نصب عينه تحقيق العديد من الاهداف المعقدة والمتشابهة، وهنا يأتي دور القيادة في تحقيق هذه الاهداف من خلال توضيحها وتحديدتها بين المواقف وبين اشباع الحاجات ومتطلبات التنظيم، والتحقيق من تلك التناقضات مؤشرات واضحة على نجاح القيادة وفعاليتها.

فأهمية القيادة الادارية تتبع من الاسباب التالية:

بدون القيادة الادارية لا يستطيع المدير تحويل الاهداف المطلوبة منه الى نتائج.

بدون القيادة الادارية تصبح كل العناصر الانتاجية عديمة الفعلية والتأثير .
بدون القيادة الادارية يفقد التخطيط والتنظيم والرقابة تأثيرها في تحقيق اهداف المنظمة.

بدون القيادة الادارية لا تستطيع المنظمة تصور المستقبل ومن ثم تخطيط تقدمها وازدهارها البعيد على اساسه.

بدون القيادة الادارية يصعب على المنظمة التعامل مع متغيرات البيئة الخارجية التي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة في تحقيق المنظمة لاهدافها المرسومة.

ان تصرف القائد الاداري وسلوكه هي التي تحفز الافراد وتدفعهم الى تحقيق اهداف المنظمة او المنشأة (العلاقي: 1985)، لهذا فان وظيفة القيادة تعد من اهم المسؤوليات التي يمارسها القائد، وبواسطتها يستطيع قيادة تابعة في الوجهة الرشيدة ويغرس فيهم بذور الاخلاص والتفاني ليحققوا تلك الاهداف المرسومة بكفاءة عالية عن طريق تحفيزهم واستثارة شعورهم وحميتهم وخلق التنافس الايجابي بينهم.

صفات القيادة الادارية الايجابية:

أن يضع القائد نفسه موضع مرعوسية ويتحسس الأمور كما يرونها ويشعرون بها.

لابد ان يبتعد القائد عن اللوم العلني الذي يجرح المشاعر وينتج عنه البغضاء والحقد.

عدم ايهام المرعوسين بقدرات القائد سيكتشفون هذه القدرات.

مفهوم الأداء:

يعتبر مفهوم الأداء من المفاهيم التي نالت نصيباً وافراً من الاهتمام والبحث في الدراسات الادارية وذلك لاهمية المفهوم على مستوى الفرد والمنظمة ولتداخل المؤثرات التي تؤثر على الأداء وتنوعها، فالأداء هو الوسيلة التي تدفع الأجهزة الادارية للعمل بحيوية ونشاط، حيث تجعل الرؤساء يتابعون واجبات ومسؤوليات مرؤوسيههم بشكل مستمر وتدفع المرؤوسين للعمل بفعالية.

يعبر مفهوم الأداء عن الأثر الصافي لجهود الفرد التي تبدأ بالقدرات وإدراك الدور او المهام الذي يشير الى درجة تحقيق واتمام المهام المكونة لوظيفة الفرد.

حيث يقصد بمفهوم الأداء بأنه مجموعة المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة الى تحقيقها عن طريق العاملين فيها فهو مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى الى تحقيقها المنظمات عن طريق مهام وواجبات يقوم بها العاملون داخل تلك المنظمات.

كذلك يعرف الأداء بأنه مجموعة النتائج المحددة للسلوك وبالتالي فان الأداء الايجابي يمثل النتائج المرغوبة المحددة للسلوك وفي المقابل فان الأداء السلبي يمثل النتائج غير المرغوبة المحددة للسلوك.

العوامل المؤثرة في الأداء ومحدداته:

تقسم مؤثرات الأداء الفردي للمهام الوظيفية الى عوامل معينة يتميز بها الفرد نتيجة تطوير الاداء الشخصي مثل: دورات تدريبية سابقة، او التدريب الداخلي في المنظمة، والدراسة الشخصية من خلال المطالعة وقراءة كل ما هو جديد يتعلق بالوظيفة حيث تمت الاشارة الى محددات الأداء وتم تقسيمها الى ثلاثة انواع كما اشار اليها ابوشرخ 2010 كالاتي:

معرفة تقريرية: تشمل المعرفة بالحقائق والاساسيات والاهداف والمعرفة الذاتية بمتطلبات وظيفة ما، وتقاس بواسطة القلم والورقة وبشكل تقديري.

معرفة اجرائية ومهارية تتعلق هذه المعرفة بما يجب أدائه فعلاً وهي خليط بين معرفة وكيفية الأداء والقدرة عليه وتشمل مهارات ادراية اي معرفية او المهارات العملية التي تتطلب استخدام عضلات الجسم في العمل والتحفيز.

الدافعية والتحفيز: هي تأثير مشترك من احدى سلوكيات ثلاث هي: الاختيار للأداء، ومستوى الجهد المبذول، واستمرار الجهد المبذول اي الاصرار.

في هذا الصدد فإن الأداء يتحدد بثلاثة عوامل رئيسة كالاتي (مصطفى 2008):

الجهد المبذول: يعكس درجة انسجام الفرد لأداء عمله فالجهد المبذول يمثل درجة دافعية الفرد لأداء عمله.

القدرات والخصائص الفردية: تتمثل بقدرات الفرد وخبراته السابقة التي تحدد درجة فعالية الجهد المبذول.

إدراك الفرد لوظيفته: يعني تصورات الفرد وانطباعاته عن الأنشطة التي يتكون منها عمله، وعن الكيفية التي ينبغي ان يمارس بها دوره في المنظمة.

مفهوم تطوير الأداء

من أهم مفاهيم العصر الحالي أن المنافسة القوية والإبداع لا ينتجان من استخدام الآلات والأجهزة الحديثة والمتقدمة ومحاولة تقليل النفقات فحسب

وإنما باستخدام أهم مصدر على الإطلاق وهو: الأشخاص، الموظفون، العاملون، و أصبح يحكم على نجاح أي منظمة بمدى إهتمامها بقدرات موظفيها وكفاءاتهم وحسن أدائهم لأعمالهم. وكيفية استثمار رأس المال البشري.

مظاهر ضعف الأداء:

- الإنتاجية الضعيفة وغير الجيدة في مواصفاتها.
- عدم إنهاء الأعمال في الوقت المحدد.
- الصدام المستمر بين الإدارة والموظفين.
- عدم الانسجام مع ثقافة المؤسسة السائدة.
- فقدان الحافزية وازدياد حالة اللامبالاة لدى العاملين.
- تجنب وفقدان روح المخاطرة والتأخير في اتخاذ القرارات.
- عدم وجود الرغبة في النمو والتطور الوظيفي.

خطوات عملية تطوير الأداء:

هي خطوات منظمة تبدأ بمقارنة الوضع الحالي والوضع المرغوب للأداء الفردي والمؤسسي ومحاولة تحديد الفجوة في الأداء، وهنا يأتي تحليل المسببات لمعرفة تأثير بيئة العمل على الأداء، حالما يتم معرفة وتحديد الفجوة الحاصلة في الأداء ومسبباتها يتم اتخاذ الإجراءات والخطوات المناسبة لتطوير الأداء، وهذا يمكن أن يتضمن قياسات ومراجعة للنظام ووسائل ومعدات جديدة، نظام مكافئات، اختيار وتغيير مواقع الموظفين وتدريبهم، وعند الاتفاق على أحد هذه الخطوات أو أكثر يتم تطبيقها فعليا، وبعد التطبيق يتم التقييم.

الخطوة الأولى: تحليل الأداء

ويرتبط بعملية تحليل الأداء مفهومين في تحليل بيئة العمل وهم:

الوضع المرغوب: ويصف الإمكانيات والقدرات المتاحة في بيئة العمل واللازمة لتحقيق استراتيجية وأهداف المنظمة.

الوضع الحالي/الفعلي: يصف مستوى أداء العمل والإمكانات والقدرات المتاحة كما هي موجودة فعليا.

وينتج عن هذين المفهومين إدراك الفجوة في الأداء، ومن خلالها يمكن إدراك المشاكل المتعلقة بالأداء والعمل على إيجاد الحلول لها و محاولة توقع المشاكل التي قد تحدث مستقبلا، لذا فإن الهدف من تحليل الأداء هو محاولة اغلاق هذه الفجوة أو على الأقل تقليصها إلى أدنى مستوى باستخدام أقل التكاليف.

الخطوة الثانية: البحث عن جذور المسببات

يجب عند تحليل أي مشكلة أن نبدأ من جذورها وهنا نبدأ بالسؤال لماذا توجد هذه الفجوة في الأداء؟ ونبدأ بجمع المعلومات الممكنة لتحديد وتعريف سبب ضعف الأداء قبل اختيار وسيلة المعالجة، يجب ألا نخجل من مواجهة ومصارحة أنفسنا أو المتسببين بضعف الأداء.

ويمكن اعتبار أحد العناصر التالية من أسباب ضعف الأداء:

- قلة التغذية الراجعة عن الأداء.
- ضعف في التحفيز.
- ضعف في المعرفة والمهارات.
- معدات واحتياجات غير كافية أو غير ملائمة للعمل.
- ضعف في التركيز على الزبائن والمجتمع المحيط.

الخطوة الثالثة: اختيار وسيلة التدخل أو المعالجة

بعد جمع المعلومات لتحديد المشكلة والمتمثلة في ضعف الأداء، يتعين على القيادة الادارية اختيار الوسيلة المناسبة لمعالجة ضعف الأداء والذي يجب

ان يكون هذا الاختيار مبني على معلومات دقيقة عن المشكلة بحيث يؤدي اختيار الوسيلة المناسبة لعلاج المشكلة.

الخطوة الرابعة: تطبيق وسيلة أو طريقة المعالجة

بعد اختيار وسيلة التدخل او المعالجة لحل المشكلة المتمثلة في ضعف الأداء، يجب على القيادة الادارية ان تختار الاسلوب المناسب لطريقة تطبيق وسيلة او طريقة المعالجة، بحيث يتم تهيئة العاملين لعملية التطوير.

الخطوة الخامسة: مراقبة وتقييم الأداء

بعد عملية تطبيق وسيلة المعالجة تقوم القيادة الادارية بمراقبة وتقييم الأداء للتأكد من ان عملية تطوير الاداء تسير في الاتجاه الصحيح.

أساسيات لتطوير الأداء

إن الخطوات اللازمة لتطوير الأداء على المستوى الفردي، فرق العمل، تتبع الخطوات الأساسية التالية :

- حدد نقاط تطوير الأداء والفجوات المراد علاجها باستخدام التحليل.
- طور خطة لمعالجة القضايا والفجوات التي قمت بتحديدتها.
- اعمل على تأسيس الطريقة المثلى في إنجاز العمل.
- التحق بالبرامج التدريبية لتطوير مهاراتك.
- قم بقياس التقدم الحاصل في مهاراتك بعد الإجراءات المتخذة.
- يجب أن تُعلم برد فعل رئيسك وأن تعطيه تغذية راجعة عن أعمالك.
- الآن راجع كل العملية التي قمت بها وقيم نتائجها
- حاول أن يكون لديك دائماً خططا للتطوير والتحسين المستمر للأداء.

دور القيادة الإدارية في عملية تطوير وتحسين الأداء

يجب على القيادة الادارية الحرص على تنفيذ استراتيجيات الأداء ومتابعتها،

ويمكن تلخيص دور القيادة الادارية بالخطوات التالية:

- تحديد المشكلة وتحليل الموقف.
- طلب المشورة المتخصصة وعمل التقييم اللازم.
- وضع وتحديد الأهداف.
- تحديد المدخلات اللازمة.
- التطبيق والتع
- زيز (زيادة السلوك الإيجابي وتقليل السلبي).
- المتابعة الدائمة وإعادة التقييم والمشورة.

طرق ووسائل تطوير الأداء :

فرق العمل وتطوير الأداء

فرق العمل: إحدى الطرق الفعالة لتحسين الأداء وهي مجموعة صغيرة تضم عددا من الأفراد تخصصاتهم مختلفة ولكنها متكاملة، مطلوب منهم أداء مهمات وأهداف معينة في وقت معين وهم مسؤولون عن أدائهم. عادة ما يتراوح عددهم من 5-10. وهذه الفرق تفيد في: تبادل الخبرات والمهارات اللازمة، جمع المعلومات وتكوين البدائل وتقييمها واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة، فتح آفاق كبيرة على حل المشكلات، وتوفير الوقت. ولكن يجب الحرص عند اختيار فريق العمل بحيث يكون متجانسا لأنه إذا كان غير متجانس وغير متكافئ فإن النتائج ستكون سلبية.

الدوران الوظيفي وتطوير الاداء

هناك مؤسسات تقوم بعمل (الدوران الوظيفي) وهو يعني باختصار أن كل موظف بعد أن يثبت مهارته في قسمه وعمله ينتقل بين الأقسام لفترات

قصيرة ليأخذ فكرة عن طبيعة عمل الأقسام الأخرى، حتى تكون العملية التي تمر بها المنظمة بشكل كامل أمامه.

الرضى الوظيفي وتطوير الأداء

الرضى الوظيفي يعني أن توفر المنظمة المتطلبات الأساسية اللازمة لأداء العمل، وكل الوسائل اللازمة المادية والمعنوية لأداء الأعمال. يوجد عدد من الدراسات يربط بين الرضى الوظيفي وبين الأداء الجيد، وفي نفس الوقت توجد دراسات أخرى تبين أن الرضى الوظيفي لا يؤدي بالضرورة إلى الأداء الجيد بسبب تدخل العديد من العوامل. وباختلاف الآراء والتفسيرات يبقى أن المنظمة لا شك عليها مسؤولية تجاه موظفيها بالقدر المعقول والمطلوب لتوفير الأجواء المناسبة للعمل ماديا ومعنويًا، ثم بعد ذلك تكون مسؤولية الأداء على الموظف.

تعديل السلوك وتطوير الأداء.

تعديل السلوك هو إحدى الوسائل لتطوير الأداء لأننا من خلاله نحاول إزالة وتقليص السلوك السلبي وزيادة السلوك الإيجابي. ونبدأ بالوسائل الإيجابية وقد ينتهي بنا المطاف إلى الوسائل العقابية، وذلك مرهون بحسب استجابة الموظف والظروف المحيطة، ويمكن إلزام الموظف بكتابة تقرير يومي عن عمله، لأنه سيدرك إن لم يعمل بهذا اليوم سوف لن يجد ما يكتبه، وهذا لا يعني أن يكون العمل منجزًا ومنتهيًا فقد يستهلك العمل عدة أيام.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القيادة الإدارية، وفيما يلي سرد لعدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث على النحو التالي:

هدفت دراسة لمياء إبراهيم (2012) الى التعرف على أثر القيادة الاستراتيجية على الأداء بالشركات محل الدراسة، والتعرف على العوامل التي تزيد من كفاءة وفاعلية القيادة الاستراتيجية، ومعرفة ترتيب هذ العوامل من الناحية النسبية بما يؤدي الى زيادة الأداء، كما هدفت الدراسة الى التعرف على المعوقات التي تحد من أداء القيادة الإستراتيجية وبالتالي تؤثر سلبا على الأداء، وقد توصلت الدراسة الى أن هناك مجموعة من العناصر تساهم في تكوين قدرة القائد الاستراتيجي على البناء الاستراتيجي مثل الحفاظ على موارد المنظمة وتنميتها، وأن هناك مجموعة من العناصر تساهم في تكون قدرة القائد الاستراتيجي على إدارة التغيير التنظيمي مثل مشاركة العاملين في تحديد أهداف التغيير التنظيمي، كما أن هناك مجموعة من العناصر تتعلق بدرجة اهتمام القائد بالجوانب الأخلاقية والمسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين والمتعاملين مع الشركات محل الدراسة، مثل التعامل مع المرؤوسين بعدالة، وقد اوصت الدراسة على تشجيع العاملين على الابداع والابتكار من خلال زيادة قدرة العاملين على التعلم وتنمية المعرفة بالشركات محل الدراسة.

هدف بحث نبيل اللوح (2013) الى معرفة دور القيادات الإدارية في تطوير الموارد البشرية بوزارة الصحة بقطاع غزة ولذلك أجرى الباحث دراسته على العاملين بالوظائف الإشرافية بالوزارة من وظيفة (رئيس شعبه وحتى وظيفة وكيل وزارة)، وقد استخدم الباحث العينة الطبقية العشوائية واستخدمت الاستبانة لجمع البيانات واستخدم برنامج التحليل الإحصائي SPSS لتحليل البيانات، وقد كانت أهم النتائج التي توصل إليها البحث أنه يوجد دعم من قبل القيادات الإدارية بوزارة الصحة لتطوير الموارد البشرية، وأن نسبة كبيرة من العينة الإشرافية المبحوثة غير راضية عن عملية التحفيز التي تتم داخل الوزارة، وقد أوصى الباحث بوضع برامج واضحة للقيادات الإدارية لتطوير

الموارد البشرية في وزارة الصحة تطوير نظام فعال للحوافز بحيث يكون واضح لجميع الموظفين.

هدفت دراسة احمد غضبان وآخرين (2014) الى إبراز دور القائد الإداري داخل النادي، ومعرفة الدور الحقيقي الذي تلعبه القيادة الإدارية في نجاح عملية التسيير على مستوى الأندية الرياضية، بالإضافة الى توضيح العلاقة التي يجب أن تكون بين القائد ومرؤوسية، وأخيراً التأكد من قيام القائد الإداري بواجباته في الحدود المرسومة قانوناً، وقد توصلت الدراسة الى أن القائد الإداري له دور اجتماعي رئيسي يقوم به أثناء تفاعله مع غيره من أفراد الجماعة (الاتباع) ويتسم هذا الدور بأن يكون له القدرة بالتأثير على الآخرين وتوجيه سلوكهم في سبيل بلوغ هدف الجماعة، وقد أوصى البحث لنجاح القيادة الإدارية في تحقيق الأهداف المنشودة، يجب توفر على مستوى كل مصلحة شخص ذو كفاءة عالية في الميدان للعمل جنباً الى جنب مع القيادة الإدارية.

هدفت دراسة سعدية نافع (2015) الى التعرف على الأنماط القيادية السائدة في مجموعة شركات دانفوديو ومدى مساهمتها في تطوير الشركة من خلال فروض الدراسة، وقد استخدمت الباحثة الملاحظات والمقابلات الشخصية والاستبيان لجمع البيانات والمعلومات، وتحليل البيانات الخاصة بالاستبانة استخدمت الباحثة البرنامج الجاهز للتحليل الإحصائي (SPSS)، وقد كانت أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن أنماط القيادة الإدارية السائدة في مجموعة شركات دانفوديو هو النمط الديمقراطي ثم النمط الموقفي، والنمط الأتوفاطي بدرجة قليلة، وأن القادة الإداريين في الشركة يتمتعون بمهارات إدارية عالية، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها أن تكون هناك طرق علمية مدروسة وفعالة لتنشيط القائد الإداري وتأهيله

للتكيف مع المتغيرات المفاجئة، والوقوف ضد القيادة التقليدية التي تستند على التطبيق الحرفي للتعليمات والإجراءات، كما اوصت الدراسة إنشاء مراكز لإعداد القادة الإداريين للشركات الوطنية لتولي الوظائف القيادية وتنمية قدراتهم ومهاراتهم لمواكبة أحداث التطورات العلمية والعملية في مجال القيادة الإدارية.

الإطار العملي للدراسة

يتناول هذا الجزء من الدراسة وصف عينة البحث، وتحليل البيانات، بالإضافة الى عرض لنتائج الدراسة واخيرا التوصيات والمقترحات:

وصف عينة البحث:

تتصف عينة البحث بعدد من السمات التي حددتها الخصائص الشخصية لأفرادها وفيما يلي توصيف لأفراد العينة في ضوء خصائصهم الشخصية:

جدول رقم (1) توزيع أفراد العينة حسب السن

النسبة	السن
%50	أقل من 30 سنة
%21.6	من 30 – أقل من 40 سنة
%21.6	من 40 – أقل من 50 سنة
%6.8	من 50 سنة فأكثر

جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة	الجنس
%75	ذكر
%25	انثى

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

النسبة	الحالة الاجتماعية
%29.5	اعزب
%67	متزوج
%2.3	مطلق
%1.1	ارمل

جدول رقم (3) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة	المؤهل العلمي
20.5%	ثانوي فأقل
25%	دبلوم بعد الثانوية
39.8%	مؤهل جامعي
6.8%	دبلوم عالي
6.8%	ماجستير
1.1%	دكتوراه

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل بالجمعية الخيرية

النسبة	طبيعة العمل بالجمعية
2.3%	عضو مجلس ادارة
20.3%	مدير ادارة
73.9%	موظف
3.4%	متطوع

جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات العمل بالجمعية الخيرية

النسبة	سنوات الخبرة
51.1%	اقل من 3 سنوات
26.1%	من 3 - الى اقل من 6 سنوات
12.5%	من 6 - الى اقل من 9 سنوات
3.4%	من 9 سنوات فأكثر

جدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية منذو الالتحاق بالجمعية

الخيرية

النسبة	الحالة الاجتماعية
36.4%	اقل من 3 دورات تدريبية
30.7%	من 3 دورات - اقل من 6 دورات تدريبية
12.5%	من 6 دورات - اقل من 10 دورات تدريبية
20.5%	أكثر من 10 دورات تدريبية

من خلال وصف العينة يتبين لنا ان غالبية افراد العينة هم من الذكور حيث بلغت نسبتهم 75% في حين بلغت نسبة الاناث 25 %، وان غالبية العاملين هم من الفئة العمرية (اقل من 30 سنة) حيث بلغت نسبتهم 50 % وهذا

يعني ان 50 % من العاملين هم من فئة الشباب الاكثر عطاء وانديفاعا للعمل, واحتل الحاصلين على المؤهل الجامعي نسبة 39.8% في حين بلغت نسبة العاملين المتزوجين 67% بينما بلغت نسبة العاملين الذين نقل خدمتهم عن ثلاث سنوات 51.1% وان النسبة الباقية هم من العاملين الذين تجاوزت خدمتهم ثلاث سنوات وهذا يعني ان هناك نسبة جيدة من العاملين يمتلكون خبرة للعمل في هذا القطاع، في حين بلغت نسبة العاملين الذين حصلوا على اقل من ثلاث دورات تدريبية منذو التحاقهم بالجمعية 36.4% وان النسبة الباقية والبالغة 63.6% هم من العاملين الذين حصلوا على اكثر من ثلاث دورات تدريبية منذو التحاقهم بالجمعية وهذا يعني ان هناك نسبة كبيرة من العاملين ممن شملهم عملية التطوير والتدريب داخل الجمعية.

تحليل البيانات:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول والذي ينص على "ما مدى إدراك القيادة الادارية والعاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) لمفهوم تطوير أداء العاملين؟" وللإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية لفقرات الاستبانة التي لها علاقة بهذا السؤال وهي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور إدراك مفهوم تطوير أداء العاملين

م	ادراك مفهوم تطوير أداء العاملين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتمثل تطوير أداء العاملين في زيادة انتاجيتهم وبجودة عاليه.	4.4659	.72633
2	يعتبر تطوير أداء العاملين عملية ينتج عنها انهاء الاعمال في الوقت المحدد.	4.2727	.86738
3	يتمثل تطوير أداء العاملين في انسجام الموظف مع ثقافة المؤسسة السائده.	4.2841	.75732
4	يتمثل تطوير أداء العاملين في وجود الحافزية وازدياد حالة المبادره والاهتمام لدى العاملين.	4.5114	.67797

5	4.3636	89932.	يتمثل تطوير أداء العاملين في الانسجام بين القيادة الادارية والعاملين.
6	4.5000	67806.	يتمثل تطوير أداء العاملين في ايجاد الرغبة في النمو والتطور الوظيفي.

يتبين من الجدول السابق بأن الاجابات كانت كلها إيجابية حول مدى إدراك القيادة الادارية والعاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) عينة البحث لمفهوم تطوير أداء العاملين حيث حققت الفقرة رقم (4) أعلى متوسط حسابي (4.5114) والتي تنص على (يتمثل تطوير أداء العاملين في وجود الحافزية وازدياد حالة المبادره والاهتمام لدى العاملين). ثم تلتها الفقرة رقم (6) بمتوسط حسابي (4.5000) والتي تنص على (يتمثل تطوير أداء العاملين في ايجاد الرغبة في النمو والتطور الوظيفي). ثم تلتها الفقرة رقم (1) بمتوسط حسابي (4.4659) والتي تنص على (يتمثل تطوير أداء العاملين في زيادة انتاجيتهم وبجودة عاليه).

وبشكل عام، يلاحظ من هذه النتائج أن هناك اتفاق من قبل افراد عينة الدراسة حول ادراك مفهوم تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم)، حيث يلاحظ أن أقل متوسط حسابي يساوي (4.2727) وهو أعلى من متوسط أداة البحث (3).

وقد جاء ترتيب الفقرات الخاصة بادراك مفهوم تطوير أداء العاملين في رأي أفراد عينة البحث كما يلي: (يتمثل تطوير أداء العاملين في وجود الحافزية وازدياد حالة المبادره والاهتمام لدى العاملين) في المرتبة الأولى، ومن ثم فقرة (يتمثل تطوير أداء العاملين في ايجاد الرغبة في النمو والتطور الوظيفي) في المرتبة الثانية، وفقرة (يتمثل تطوير أداء العاملين في زيادة انتاجيتهم وبجودة عاليه) في المرتبة الثالثة، وفقرة (يتمثل تطوير أداء العاملين في الانسجام بين القيادة الادارية والعاملين) في المرتبة الرابعة، وفقرة (يتمثل تطوير أداء

العاملين في انسجام الموظف مع ثقافة المؤسسة السائدة) في المرتبة الخامسة، وأخيراً (يعتبر تطوير أداء العاملين عملية ينتج عنها انهاء الاعمال في الوقت المحدد).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني والذي ينص على " ما مدى إدراك القيادة الادارية والعاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) لأهمية تطوير أداء العاملين؟
جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور إدراك أهمية تطوير أداء

العاملين

م	أهمية تطوير أداء العاملين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يساعد تطوير أداء العاملين على استمرار عمل الجمعية في ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها.	4.4205	.69019
2	يمثل تطوير أداء العاملين مدخلا هاما في حل المشكلات الداخلية التي تواجه الجمعية الخيرية.	4.4205	.70664
3	ينمي تطوير أداء العاملين قدرات الجمعية في مواجهة العوائق والمشاكل الخارجية التي تواجهها.	4.2500	.79148
4	يمنح تطوير أداء العاملين الجمعية التميز المؤسسي على المؤسسات المشابهة.	4.4091	.76769
5	يساعد تطوير أداء العاملين الجمعية الخيرية في تجاوز الأزمات التي تتعرض لها.	4.2386	.81642
6	يساعد تطوير أداء العاملين في التعامل بفاعليه تجاه ضعف موارد الجمعية المالية.	3.9205	.98520

يتبين من الجدول السابق بأن الاجابات كانت كلها إيجابية حول مدى إدراك القيادة الادارية والعاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) لأهمية تطوير أداء العاملين حيث حققت الفقرة رقم (1) والتي تنص على (يساعد تطوير أداء العاملين على استمرار عمل الجمعية في ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها.) والفقرة رقم (2) والتي تنص على

(يمثل تطوير أداء العاملين مدخلا هاما في حل المشكلات الداخلية التي تواجه الجمعية الخيرية.) أعلى متوسط حسابي (4.4205) ثم تلتها الفقرة رقم (4) والتي تنص على (يمنح تطوير أداء العاملين الجمعية التميز المؤسسي على المؤسسات المشابهة.) بمتوسط حسابي (4.4091) وقد حققت الفقرة رقم (6) والتي تنص على (يساعد تطوير أداء العاملين في التعامل بفاعليه تجاه ضعف موارد الجمعية المالية.) اقل متوسط حسابي (3.9205).

بشكل عام، يلاحظ من هذه النتائج أن هناك اتفاق من قبل افراد عينة البحث حول أهمية تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم)، حيث يلاحظ أن أقل متوسط حسابي يساوي (3.9205) وهو أعلى من متوسط أداة البحث (3).

وقد جاء ترتيب الفقرات الخاصة بأهمية تطوير أداء العاملين في رأي أفراد عينة البحث كما يلي: الفقرة (يساعد تطوير أداء العاملين على استمرار عمل الجمعية في ظل التحديات المعاصرة التي تواجهها) في المرتبة الأولى، ومن ثم الفقرة (يمثل تطوير أداء العاملين مدخلا هاما في حل المشكلات الداخلية التي تواجه الجمعية الخيرية.) في المرتبة الثانية، والفقرة (يمنح تطوير أداء العاملين الجمعية التميز المؤسسي على المؤسسات المشابهة.)، والفقرة (ينمي تطوير أداء العاملين قدرات الجمعية في مواجهة العوائق والمشاكل الخارجية التي تواجهها.)، والفقرة (يساعد تطوير أداء العاملين الجمعية الخيرية في تجاوز الأزمات التي تتعرض لها)، واخيرا الفقرة (يساعد تطوير أداء العاملين في التعامل بفاعليه تجاه ضعف موارد الجمعية المالية).

ثالثاً: نتائج الإجابة على السؤال الثالث والذي ينص على " كيف تتعامل القيادة الإدارية في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) مع العاملين بهدف تطوير أداء العاملين في منظماتهم؟

جدول رقم (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور تعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير الأداء

م	تعامل القيادة الادارية مع العاملين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تعامل القيادة الادارية بالجمعية على الاستماع الى العاملين والاهتمام باحتياجاتهم وانجازاتهم.	3.9318	1.04821
2	تساعد القيادة الادارية بالجمعية العاملين على تنمية مهاراتهم وقدراتهم الادارية.	3.9205	.98520
3	تسعى القيادة الادارية بالجمعية في اداء العمل بروح الفريق.	4.0568	.96321
4	تسعى القيادة الادارية بالجمعية لتهيئة بيئة العمل وانجاز المهام.	3.9540	1.01050
5	تقدم القيادة الادارية بالجمعية العون والمساعدة دائما للمرؤسين عند صعوبة أداء الاعمال.	4.0682	.85494
6	تعترف ادارة الجمعية دائما باهمية تطوير اداء العاملين بالتدريب والتاهيل مما ينعكس ايجابا على مستويات أدائهم.	3.9318	1.08061

يتبين من الجدول السابق بأن الاجابات كانت كلها ايجابية حول تعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير ادائهم في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) عينة البحث حيث حققت الفقرة رقم (5) والتي تنص على (تقدم القيادة الادارية بالجمعية العون والمساعدة دائما للمرؤسين عند صعوبة أداء الاعمال). أعلى متوسط حسابي (4.0682) ثم تلتها الفقرة رقم (3) والتي تنص على (تسعى القيادة الادارية بالجمعية في اداء العمل بروح الفريق). وقد حققت متوسط حسابي (4.0568)، بينما حققت الفقرة رقم (2) والتي تنص على (تساعد القيادة الادارية بالجمعية العاملين على تنمية مهاراتهم وقدراتهم الادارية). اقل متوسط حسابي (3.9205).

بشكل عام، يلاحظ من هذه النتائج أن هناك اتفاق من قبل افراد عينة البحث حول تعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير ادائهم في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) عينة البحث، حيث

يلاحظ أن أقل متوسط حسابي يساوي (3.9205) وهو أعلى من متوسط أداة البحث (3).

وقد جاء ترتيب الفقرات الخاصة بتعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير أدائهم في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) في رأي عينة البحث كما يلي: الفقرة (تقدم القيادة الإدارية بالجمعية العون والمساعدة دائماً للمرؤسين عند صعوبة أداء الأعمال) جاءت بالمرتبة الأولى، ومن ثم الفقرة (تسعى القيادة الإدارية بالجمعية في أداء العمل بروح الفريق) في المرتبة الثانية، والفقرة (تعمل القيادة الإدارية بالجمعية على الاستماع إلى العاملين والاهتمام باحتياجاتهم وإنجازاتهم) في المرتبة الثالثة، و من ثم الفقرة (تعترف إدارة الجمعية دائماً بأهمية تطوير أداء العاملين بالتدريب والتأهيل مما ينعكس إيجاباً على مستويات أدائهم)، وأخيراً جاءت الفقرة (تساعد القيادة الإدارية بالجمعية العاملين على تنمية مهاراتهم وقدراتهم الإدارية).

رابعاً: نتائج الإجابة على السؤال الخامس والذي ينص على "ما هي الأساليب التي تتبعها القيادة الإدارية لتطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) عينة البحث؟

جدول رقم (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحور أساليب القيادة الإدارية لتطوير أداء العاملين

م	اساليب القيادة لتطوير أداء العاملين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتم تطوير أداء العاملين من خلال تدريبهم ضمن خطة سنوية بما لا يقل عن ست دورات تدريبية لكل واحد منهم	3.3523	1.26890
2	يتم تطوير أداء العاملين من خلال السماح لهم بالمشاركة في الندوات واللقاءات السنوية	3.8295	.87391
3	يتم تفويض العاملين ذوي الوظائف الإشرافية والذين لهم علاقة مباشرة بالجمهور في المواقع المختلفة	3.7841	.97614

4	هناك متابعة مستمرة لإداء من يتم تفويضهم	3.8636	92453,
5	يتم قياس رضى العاملين بشكل دوري	4.1591	5.60764
6	يتم ربط حوافز العاملين بتقييم أدائهم	3.7614	1.24101

يتبين من الجدول السابق بأن الاجابات كانت كلها إيجابية حول الأساليب التي تتبعها القيادة الادارية لتطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) عينة البحث حيث حققت الفقرة رقم (5) والتي تنص على (يتم قياس رضى العاملين بشكل دوري) أعلى متوسط حسابي (4.1591)، ثم تلتها الفقرة رقم (4) والتي تنص على (هناك متابعة مستمرة لإداء من يتم تفويضهم) وقد حققت متوسط حسابي (3.8636)، بينما حققت الفقرة رقم (1) والتي تنص على (يتم تطوير اداء العاملين من خلال تدريبهم ضمن خطة سنوية بما لا يقل عن ست دورات تدريبية لكل واحد منهم) اقل متوسط حسابي (3.3523).

بشكل عام، يلاحظ من هذه النتائج أن هناك اتفاق من قبل افراد عينة البحث حول الأساليب التي تتبعها القيادة الادارية لتطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) عينة الدراسة، حيث يلاحظ أن أقل متوسط حسابي يساوي (3.3523) وهو أعلى من متوسط أداة البحث (3).

وقد جاء ترتيب الفقرات الخاصة بالأساليب التي تتبعها القيادة الادارية لتطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) في رأي عينة البحث كما يلي:

جاءت الفقرة (يتم قياس رضى العاملين بشكل دوري) في المرتبة الأولى، ومن ثم الفقرة (هناك متابعة مستمرة لإداء من يتم تفويضهم) في المرتبة الثانية، و الفقرة (يتم تطوير اداء العاملين من خلال السماح لهم بالمشاركة في الندوات واللقاءات السنوية) في المرتبة الثالثة، ومن ثم الفقرة (يتم تفويض

العاملين ذوي الوظائف الإشرافية والذين لهم علاقة مباشرة بالجمهور في المواقع المختلفة) في المرتبة الرابعة، ومن ثم الفقرة (يتم ربط حوافز العاملين بتقييم أدائهم) في المرتبة الخامسة، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (يتم تطوير أداء العاملين من خلال تدريبهم ضمن خطة سنوية بما لا يقل عن ست دورات تدريبية لكل واحد منهم).

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: مستوى إدراك القيادة الإدارية لمفهوم تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية لا يقل عن 70% عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test) لتحليل الفقرات، ويكون محور ادراك القيادة الإدارية لمفهوم تطوير أداء العاملين إيجابي بمعنى ان افراد العينة يوافقون على محتوى المحور اذا كان مستوى الدلالة اقل من (0.05) والوزن النسبي اكبر من 70%، ويكون المحور سلبي (أي ان افراد العينة لا يوافقون على محتوى المحور) اذا كان مستوى الدلالة اقل من (0.05) والوزن النسبي أقل من 70%، وتكون آراء العينة محايدة اذا كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05).

جدول رقم (11) اختبار T لعينة الواحدة (One Sample T-test)

المحاور	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	Sig.
ادراك القيادة الإدارية لمفهوم تطوير العاملين	4.399	87.32	20.510	.000

يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لمحور (ادراك القيادة الإدارية لمفهوم تطوير العاملين) هو (4.399) عند مستوى الدلالة هو (0.000) والوزن النسبي اكبر من 70% مما يدل على أن مستوى ادراك القيادة الإدارية لمفهوم تطوير أداء العاملين إيجابي بمعنى ان افراد العينة يوافقون

على ان ادراك القيادة الإدارية لمفهوم تطوير أداء العاملين عالي جداً حيث تجاوز (87%) بمستوى دلالة (0.000).

وبذلك نقبل الفرضية الأولى والتي تنص على: مستوى إدراك القيادة الإدارية والعاملين لمفهوم تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية لا يقل عن 70% عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

الفرضية الثانية: مستوى إدراك القيادة الإدارية والعاملين لأهمية تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية لا يقل عن 70% عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

جدول رقم (12) اختبار T لعينة الواحدة (One Sample T-test)

المحاور	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	Sig.
أهمية تطوير أداء العاملين لدى القيادة الإدارية	4.276	85.52	9.811	.000

يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لمحور (أهمية تطوير أداء العاملين لدى القيادة الإدارية) هو (4.276) عند مستوى الدلالة هو (0.000) والوزن النسبي اكبر من 70% مما يدل على أن مستوى ادراك القيادة الإدارية لأهمية تطوير أداء العاملين إيجابي بمعنى ان افراد العينة يوافقون على ان ادراك القيادة الإدارية لأهمية تطوير أداء العاملين عالي جداً حيث تجاوز (85%) بمستوى دلالة (0.000).

وبذلك نقبل الفرضية الثانية والتي تنص على: مستوى إدراك القيادة الإدارية والعاملين لأهمية تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية لا يقل عن 70% عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

الفرضية الثالثة: مستوى رضا العاملين عن تعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير الأداء في المنظمات غير الربحية لا يقل عن 70% عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

جدول رقم (13) اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test)

المحاور	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	Sig.
رضا العاملين عن تعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير الأداء	3.977	79.54	17.427	.000

يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لمحور (رضا العاملين عن تعامل القيادة مع العاملين بهدف تطوير الأداء) هو (3.977) عند مستوى الدلالة هو (0.000) والوزن النسبي اكبر من 70% مما يدل على أن مستوى رضا العاملين عن تعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير الأداء إيجابي بمعنى ان افراد العينة يوافقون على ان مستوى رضا العاملين عن تعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير أدائهم عالي ولكنه اقل مستوى من المحاور السابقة حيث تجاوز (79%) بمستوى دلالة (0.000).

وبذلك نقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على: مستوى رضا العاملين عن تعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير الأداء في المنظمات غير الربحية لا يقل عن 70% عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

الفرضية الرابعة: مستوى رضا العاملين عن نوعية الأساليب التي تتبعها القيادة الإدارية بالمنظمات غير الربحية لتطوير أداء العاملين فيها لا يقل عن 70% عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

جدول رقم (14) اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T-test)

المحاور	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	Sig.
رضا العاملين عن الأساليب التي تتبعها القيادة الإدارية لتطوير الأداء	3.791	75.82	2.758	.040

يتضح من الجدول ان المتوسط الحسابي لمحور (رضا العاملين عن الأساليب التي تتبعها القيادة الإدارية لتطوير الأداء) هو (3.791) عند مستوى الدلالة هو (0.040) والوزن النسبي اكبر من 70% مما يدل على أن مستوى رضا العاملين عن الأساليب التي تتبعها القيادة الإدارية لتطوير الأداء إيجابي بمعنى ان افراد العينة يوافقون على ان مستوى رضا العاملين عن الأساليب التي تتبعها القيادة الإدارية لتطوير الأداء عالي ولكنه يعتبر اقل مستوى من المحاور السابقة حيث بلغ (75%) بمستوى دلالة (0.040).

وبذلك نقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على: مستوى رضا العاملين عن تعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير الأداء في المنظمات غير الربحية لا يقل عن 70% عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

نتائج البحث:

أظهرت نتائج البحث أن هناك إدراك عالي من قبل القيادة الادارية والعاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) لمفهوم تطوير أداء العاملين حيث رأى أفراد عينة البحث أن تطوير أداء العاملين يتمثل في وجود الحافزية وازدياد حالة المبادره والاهتمام لدى العاملين، ويتمثل في ايجاد الرغبة في النمو والتطور الوظيفي، وأنه يتمثل في زيادة انتاجية العاملين وبجودة عالية، كما ان تطوير اداء العاملين يتمثل في الانسجام بين القيادة الادارية والعاملين في المنظمة.

وأظهرت نتائج البحث أن هناك إدراك عالي من قبل القيادة الادارية والعاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) لاهمية تطوير أداء العاملين، حيث رأى أفراد عينة الدراسة أن تطوير أداء العاملين

يساعد على استمرار عمل الجمعية في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه المنظمات غير الربحية، وأنه يمثل مدخلا هاما في حل المشكلات الداخلية التي تواجه المنظمة الخيرية، ويمنح التميز على المؤسسات المشابهة، وينمي قدرات المنظمة في مواجهة العوائق والمشاكل الخارجية التي تواجهها.

بينما أشارت نتائج البحث حول تعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير الأداء في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) أن القيادة الادارية تقدم العون والمساعدة دائما للمرؤسين عند صعوبة أداء الاعمال، حيث رأى افراد عينة الدراسة ان القيادة الادارية بالجمعية تسعى في أداء العمل بروح الفريق، وان القيادة الادارية تعمل على الاستماع الى العاملين والاهتمام باحتياجاتهم وانجازاتهم، وان القيادة الادارية تعترف دائماً بأهمية تطوير أداء العاملين بالتدريب والتأهيل مما ينعكس ايجاباً على مستويات أدائهم.

بينما أشارت نتائج البحث الى ان هناك العديد من الأساليب التي تتبعها القيادة الادارية لتطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) ومنها قياس رضا العاملين بشكل دوري، والمتابعة المستمرة لأداء من يتم تفويضهم، والسماح لهم بالمشاركة في الندوات واللقاءات السنوية، وأنه يتم تفويض العاملين الذين لهم علاقة مباشرة بالجمهور في المواقع المختلفة.

أظهرت الدراسة أن مستوى ادراك القيادة الإدارية لمفهوم تطوير أداء العاملين إيجابي بحيث أظهرت النتائج ان افراد العينة يوافقون على ان ادراك القيادة الإدارية لمفهوم تطوير أداء العاملين عالي جداً بنسبة تجاوزت (87%).

كما أظهرت الدراسة أن مستوى ادراك القيادة الإدارية لأهمية تطوير أداء العاملين إيجابي أيضاً حيث أظهرت النتائج ان افراد العينة يوافقون على ان

ادراك القيادة الإدارية لأهمية تطوير أداء العاملين عالي جداً بنسبة تجاوزت (85%).

وأظهرت النتائج أيضاً أن مستوى رضا العاملين عن تعامل القيادة الإدارية مع العاملين بهدف تطوير أدائهم عالي ولكنه اقل مستوى من المحاور السابقة حيث تجاوز (79%).

كما أظهرت النتائج أن مستوى رضا العاملين عن الأساليب التي تتبعها القيادة الإدارية لتطوير الأداء عالي ولكنه يعتبر اقل مستوى من المحاور السابقة حيث بلغ (75%).

التوصيات والمقترحات:

بناءً على نتائج البحث يوصي الباحث بعدد من التوصيات من أهمها: ضرورة إجراء دراسات معمقة حول موضوع تطوير أداء العاملين ودور القيادات الادارية في عملية تطوير الاداء، مع اعتبار إجراء تغيير في متغيرات البحث مثلاً فئة الأفراد المبحوثين ومتغيرات لها علاقة بالمنظمة، والإهتمام بتجارب تطوير أداء العاملين في المنظمات غير الربحية الموجودة في الدول الأخرى.

يجب على القيادة الادارية ان تعطي موضوع تطوير أداء العاملين أهمية اكبر للتغلب على كثير من المشكلات والتحديات التي تواجهها منظمات العمل الخيري.

ضرورة التوجه في المنظمات غير الربحية (منظمات العمل الخيري بمنطقة القصيم) نحو الإستثمار في رأس المال البشري، من خلال استحداث برامج خاصة بتطوير اداء العاملين والذي يمثل أحد أصول هذه المنظمات.

يجب على المنظمات غير الربحية العمل على تدريب القيادات الادارية لتنمية مهاراتهم بما يتناسب مع أساليب القيادة الحديثة والفعالة.

على القيادة الإدارية في المنظمات غير الربحية اعداد خطط تدريبية سنوية لتدريب وتأهيل العاملين فيها تشمل جميع المستويات الادارية. على القيادة الادارية السعي لتهيئة بيئة العمل داخل منظماتهم والعمل على ايجاد البيئة التي تعزز انجاز المهام.

ضرورة اهتمام القيادة الادارية في المنظمات الخيرية بعملية تفويض العاملين بحل بعض المشكلات التي تواجههم والقيام ببعض الاعمال الاشرافية، مما يؤدي ذلك الى تنمية مهارات وقدرات العاملين وتجويد أدائهم وتحقيق اهداف المنظمة.

ضرورة انشاء ادارة منفصلة ومتخصصة لتطوير الأداء الاداري تعنى بتحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين بالمنظمة الخيرية وضرورة تفهم القيادة الادارية لاهمية تدريب وتأهيل وتطوير مهارات الموظف ليتواكب مع المستجدات والتحديات العالمية والمحلية.

ضرورة الاهتمام بالتحفيز خاصة التحفيز المعنوي باعتبار ان الحافز المادي وحده لايلعب دوراً في تجويد وتحسين العمل بل ان الاهتمام بالحافز المعنوي يؤدي الى رفع الروح المعنوية للعاملين ورضاهم عن القيادة الادارية والمنظمة مما ينسحب عليه تطوير ادائهم وتحقيق اهداف المنظمة المرجوة.

يوصي الباحث القيادة الادارية بالمنظمات الخيرية للعمل الخيري في منطقة القصيم بالاستماع الى العاملين والاهتمام باحتياجاتهم وانجازاتهم، حيث اشارت نتائج الدراسة الى ان هذه الفقرة جاءت في المرتبة الأخيرة حسب آراء العاملين.

المراجع العربية:

1. العدلوني، محمد أكرم(2000)، القائد الفعال: الجزء الأول، الرياض: قرطبة للانتاج الفني.

2. آل لوتاه، سعيد بن احمد (2006)، القيادة الرشيدة، دبي: المؤسسة الإسلامية للتربية والتعليم.
3. رشوان، حسين عبدالحميد احمد (2010)، القيادة: دراسة في علم الاجتماع النفسي والاداري والتنظيمي، اسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
4. ماهر، احمد (2014)، تطوير المنظمات: الدليل العملي لاعادة الهيكلة والتميز الاداري وادارة التغيير، الاسكندرية: الدار الجامعية.
5. الشميمري، احمد، وآخرون (2013)، مبادئ إدارة الأعمال: الأساسيات والاتجاهات الحديثة، الرياض: العبيكان.
6. النعيمي، صلاح عبدالقادر (2008)، المدير القائد والمفكر الاستراتيجي، عمان: دار اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى.
7. العساف، احمد عبدالمحسن (2005)، مهارات القيادة وصفات القائد، الرياض: النشر العلمي والمطابع، الطبعة الأولى.
8. الطالب، هشام (2006)، دليل التدريب القيادي، دار العربية للعلوم، الطبعة الثالثة.
9. القريوتي، محمد قاسم (2003)، السلوك التنظيمي، دا الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة.
10. ابوشيخة، نادر احمد (2000)، ادارة الموارد البشرية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
11. جل بروكس، ترجمة عبدالله كتيبي (1995)، قدرات التدريب والتطوير: دليل عملي، الرياض: معهد الادارة العامة.
12. عوض، عباس محمود (1982)، القيادة والسمات السوية للشخصية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

13. الفقي، ابراهيم (2008)، سحر القيادة: كيف تصبح قائدا فعالا، المنصورة: دار اليقين للنشر والتوزيع.
14. ج_كورتوا، ترجمة سالم العيسى (1999)، الطريق الى القيادة وتنمية الشخصية، دمشق: دار علاء الدين.
15. سايمنتن، دين كيث، ترجمة شاكر عبدالحميد (1993)، العبقرية والابداع والقيادة، الكويت: عالم المعرفة.
16. ابوالفضل، عبدالشافى محمد (1996)، القيادة الادارية في الاسلام، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.
17. عوض، عباس محمود (1999)، القيادة والشخصية، دار المعرفة الجامعية.
18. عرموش، احمد راتب (1989)، قيادة الرسول: السياسية والعسكرية، بيروت: دار النفائس.
19. الديب، ابراهيم (2009)، مدير المستقبل: مدير القرن الواحد والعشرين، المنصورة9: مؤسسة ام القرى للترجمة والتوزيع.
20. الندوي، ابوالحسن علي الحسني (1982)، الطريق الى السعادة والقيادة: للدول والمجتمعات الاسلامية الحرة، بيروت: مؤسسة الرسالة.
21. ما نتج، مارلين (2005)، المرأة ومهارات القيادة الادارية، دار المعرفة للتنمية البشرية.
22. مرسي، سيد عبدالحميد، مفهوم القيادة: في اطار العقيدة الاسلامية، مكة المكرمة: رابطة العالم الاسلامي.
23. خطاب، محمود شيت (2002)، الرسول القائد، بيروت: دار الفر للطباعة والنشر والتوزيع.

24. كوفي، ستيفن ر ترجمة ياسر العيتي (2006)، العادة الثامنة: من الفعالية الى العظمة، دمشق: دار الفكر.
25. كوفي، ستيفن أر (2005)، القيادة المرتكزة على مبادئ، الرياض: مكتبة جرير.
26. هانتر، جيمس سي (2006)، مبدأ القيادة الأكثر فعالية في العالم: كيف تصبح قائدا خادما، الرياض: مكتبة جرير.
27. الشنواني، اسامة عبدالعزيز (2008)، الاتجاهات المعاصرة لادارة وتطوير الأداء: SIX SIGMA، القاهرة: مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر.
28. خاطر، احمد مصطفى وآخرون (2001)، الادارة في المؤسسات الاجتماعية، الاسكندرية: المكتبة الجامعية.
29. حمزاوي، رياض امين والسروجي، طلعت مصطفى (1418هـ)، ادارة منظمات الرعاية الاجتماعية، دبي: دار القلم للنشر والتوزيع.
30. عبدالرحمن، عبدالله محمد (2001)، ادارة المؤسسات الاجتماعية، بيروت: دار المعرفة الجامعية.
31. ماهر، احمد (2000)، السلوك التنظيمي، مدخل بناء المهارات، الاسكندرية، الدار الجامعية.
32. الشيباني، عمر محمد (1988)، علم النفس الاداري، الدار العربية للكتاب، الطبعة الاولى.
33. فرنش، وندل جونير (1995)، تطوير المنظمات: تدخلات علم السلوك لتحسين المنظمة (ترجمة وحيد الهندي 1421)، الرياض: معهد الادارة العامة.

34. العلاقي، مدني عبدالقادر (1985)، الإدارة دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية، جده: تهامة للنشر.
35. ابوشرخ، نارد جامد عبدالرازق (2010)، تقييم اثر الحوافز على مستوى الأداء الوظيفي في شركة الاتصالات الفلسطينية من وجهة نظر العاملين، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال غير منشورة، جامعة الأزهر: عزة، فلسطين.
36. الدويرج، عبدالرحمن (2000)، القيادة، منتديات مهارات النجاح للتنمية البشرية، الانترنت www.sst5.com
37. الحربي، غالب، القيادة الادارية في الجمعيات الخيرية، رسالة ماجستير في الادارة العامة، جامعة الملك سعود، الرياض.
38. الحسيني، صلاح (2009)، القيادة الادارية واثرها في ادارة الموارد البشرية استراتيجيا، رسالة ماجستير في ادارة الاعمال، الاكاديمية العربية في الدنمارك.
39. نافع، سعدية علي (2015)، القيادة الإدارية ودورها في تنمية مهارات مديري الإدارات، دراسة مقدمة لنيل الدكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
40. عطا، لمياء عيد (2012)، دور القيادة الاستراتيجية في تحسين مستوى الأداء، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس_كلية التجارة بالاسماعيلية.
41. غضبان، احدج حمزة (2014)، القيادة الإدارية ودورها في نجاح وظيفتي التخطيط والتنظيم داخل الأندية الرياضية لكرة القدم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري فسنطينة.

42. اللوح، نبيل عبد (2013)، دور القيادة الإدارية في تطوير الموارد البشرية بوزارة الصحة الفلسطينية بقطاع غزة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.

43. Wolk, Andrew and Dholakia (2009) , Building a Performance Measurement System: using data to accelerate social impact, Cambridge: Root Cause.
44. Whetten, David A. and Cameron (2011), Developing Management Skills, New Jersey: Prentice Hall, Eighth Edition.
45. Mclean, Gary N. (2009), Organization Development: Principles, Processes, Performance, Berrett-Koehler.
46. Armstrong, Michael (2006), Performance Management, London: Kogan Page, 3rd edition.
47. Pulakos, Elaine D. (2004), Performance Management: A roadmap for developing, implementing and evaluating performance management systems, United States of America: SHRM Foundation.

نموذج مقترح لتطوير أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية

د. فارس طارق

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

جامعة تبسة- الجزائر

A proposed model to improve the performance of Arab universities in international rankings

Dr. Tariq Faris. University of Tibsa, Algeria

Abstract

This paper aims to analyze the status of the Arab universities in the most important international universities rankings which are based on scientific output (shanghai, webometrics, QS). It also tries to understand why Arab universities are lagging behind in these rankings. After that, the author proposes a model for improving Arab universities performance in comparison to other universities in the above mentioned rankings.

Keywords. Higher education, international universities rankings, shanghai ranking, webometrics ranking, QS ranking, Arab universities.

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل مكانة الجامعات العربية ضمن أشهر التصنيفات العالمية للجامعات التي تعتمد على المخرجات العلمية بشكل أساسي (شنغهاي، ويبوماتريكس، والكيو أس). ورصد معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة ضمن هذه التصنيفات العالمية. وكذا وضع نموذج مقترح لتحسين أداء الجامعات العربية في هذه التصنيفات العالمية.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، التصنيفات العالمية للجامعات، تصنيف

شنغهاي، تصنيف ويبوماتريكس، تصنيف كيو أس، الجامعات العربية.

المقدمة

يحظى التعليم العالي باهتمام متزايد في مختلف دول العالم بوصفه المحرك الأساس في عملية التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وشرطاً من شروط التنمية الإنسانية، بل إن مستقبل الدول يتقرر بصورة رئيسة في أروقة مؤسسات التعليم العالي.

وفي ظل التحديات التي يواجهها التعليم العالي في الدول العربية، نتيجة العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية؛ أصبح لزاماً على الأطراف الفاعلة في النشاط الأكاديمي للدول العربية بذل الجهود وبحث التدابير الناجحة للدفع في اتجاه زيادة كفاءة الجامعات العربية وتحسين جودة مخرجاتها، لتصبح بمستوى التحديات والآمال التنموية.

وتعتبر التصنيفات العالمية للجامعات إحدى وسائل تقويم وتطوير التعليم العالي، من خلال إيجادها لأدلة حيادية للمقارنة المرجعية، فضلاً عن كونها مصدراً لتدعيم السمعة الأكاديمية والقدرة التنافسية للجامعات.

إشكالية البحث:

بغض النظر عن هذا الجدل الذي لازال مستمراً حول أهمية هذه التصنيفات ومعاييرها، فقد أصبحت نتائجها من أبرز المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها على جودة المخرجات العلمية للجامعات، إذ تسعى معظم الجامعات التي تهدف إلى تحسين صورتها وسمعتها إلى الأخذ بالمعايير التي تضعها أشهر هذه التصنيفات ضمن ممارساتها وعلاوة على ذلك، فإن عدداً متزايداً من الدول عبر العالم، تبنت خلال السنوات الأخيرة خطاً وطنياً خصصت لها استثمارات كبرى لتحسين ترتيب جامعاتها ضمن هذه التصنيفات العالمية. من هذا المنحي، وفي ضوء ما تقدم تتبلور معالم إشكالية البحث التي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

ماهي أهم التصنيفات العالمية للجامعات؟ وما هي المعايير التي تعتمد عليها؟

ماهو موقع الجامعات العربية ضمن أحدث نتائج هذه التصنيفات؟
ما هي أسباب ضعف أداء الجامعات العربية في هذه التصنيفات العالمية؟
ما هو النموذج الذي تقترحه الدراسة لتحسين ترتيب الجامعات العربية ضمن هذه التصنيفات العالمية؟

أهمية البحث:

تتبنى أهمية هذه الورقة البحثية من حيوية الموضوع الذي تتناوله، من خلال زيادة الوعي بأهمية التصنيفات العالمية للجامعات، باعتبارها أصبحت أداة لتطوير التعليم العالي وإعادة تشكيله وتحديد أهدافه. ونظرا لما تسجله الجامعات العربية من غياب عن الساحة العالمية من خلال هذه التصنيفات، وجب الكشف عن أهم الاختلالات التي أدت إلى هذا الغياب قصد إيجاد السبل الكفيلة بتحسين أداء الجامعات العربية في هذه التصنيفات العالمية.

أهداف البحث:

نسعى من هذه الورقة البحثية تحقيق جملة أهداف أهمها :
تشخيص مكانة الجامعات العربية ضمن أحدث نتائج التصنيفات العالمية للجامعات؛

رصد معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة ضمن هذه التصنيفات العالمية؛

اقتراح نموذج لتحسين أداء الجامعات العربية في هذه التصنيفات العالمية.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بغية استيعاب إطار موضوع التصنيفات العالمية للجامعات، وتحليل مكانة الجامعات العربية وسبل تحسين ترتيبها في هذه التصنيفات العالمية.

حدود البحث:

يقتصر البحث في جانبه الموضوعي على التعرض لأهم التصنيفات العالمية للجامعات التي تعتمد على المخرجات العلمية بشكل أساسي، وهي: (تصنيف شنغهاي، وبيوماتريكس، والكيو أس). ويقتصر في جانبه الزمني على موقع الجامعات العربية ضمن أحدث نتائج هذه التصنيفات العالمية. وللتعامل مع مشكلة البحث وفق التصور السابق سيتم التعرض للمحاور التالية:

المحور الأول: التصنيفات العالمية للجامعات

أولاً: تصنيف شنغهاي ARUW

1- نشأته وأهدافه

تصنيف شنغهاي والمعروف والمعروف بالتصنيف الأكاديمي للجامعات العالمية: (Academic Ranking of World Universities)، وهو أول تصنيف ينشر ترتيب الجامعات في مختلف دول العالم، وقد أطلق هذا التصنيف لأول مرة في يونيو من العام 2003 من خلال مشروع مشترك ما بين مركز الجامعات العالمية Center for World Class Universities ومعهد التعليم العالي بجامعة جيو تونغ شنغهاي بالصين. وابتداء من العام 2009 أصبح هذا المؤشر تابع لمركز تصنيف شنغهاي للاستشارات Shangahi Ranking Consulting (1).

(1) وزارة التعليم العالي السعودية، (2013)، الجامعات السعودية على الخريطة الدولية، الإدارة العلمية للتخطيط والإحصاء، السعودية، ص 30.

ويتمثل الهدف الأصلي لهذا التصنيف في تحديد مركز الجامعات الصينية قصد العمل على تضيق الفجوة بينها وبين ما يسمى جامعات النخبة العالمية. ويقوم هذا التصنيف على فحص ألفي جامعة في العالم من أصل قرابة عشرة آلاف جامعة مسجلة في اليونسكو امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة، خلال الخطوة الثانية من الفحص، يتم تصنيف ألف جامعة منها وتخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز أفضل 500 جامعة يتم نشرها، وتظهر النتائج في شهر سبتمبر من كل عام⁽²⁾. وتصنف المؤسسات من خلال خمسة مجالات معرفية، هي: العلوم الطبيعية والرياضيات، الهندسة التكنولوجية وعلم الحاسوب، علوم الحياة والزراعة، الطب السريري والصيدلة، والعلوم الاجتماعية. أما الآداب والعلوم الإنسانية فلا يتم تصنيفها نظراً إلى الصعوبات التقنية في إيجاد مؤشرات مقارنة دولياً وبيانات موثوق بها، كما أن علم النفس والطب النفسي لا يتم إدراجهما بسبب خاصياتهما المتميزة بتعدد التخصصات.⁽³⁾

2- معايير تصنيف شنغهاي ARUW

يعتمد هذا التصنيف على أربعة معايير لقياس كفاءة الجامعة وجودتها، وهي جودة التعليم وجودة هيئة التدريس ومخرجات البحث ونصيب الفرد من الأداء الأكاديمي، وتحدد هذه المعايير وفق مؤشرات فرعية كما هو موضح من خلال الجدول الموالي⁽⁴⁾:

جدول رقم (1): معايير تصنيف شنغهاي

المعيار	المؤشر	الرمز	الوزن %
جودة التعليم	خريجو المؤسسة الذين حصلوا على جوائز نوبل وميداليات فيلذر	Alumni	10
جودة هيئة	أعضاء هيئة التدريس الذين حصلوا على جوائز نوبل	Award	20

(3) سعيد الصديقي، (2014)، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز، مجلة رؤى إستراتيجية، المجلد الثاني، العدد 6، الإمارات العربية المتحدة، ص 12.

(4) منهجية تصنيف شنغهاي ARUW، (25 أكتوبر 2018)، أنظر:

<http://www.shanghairanking.com/ARUW-Methodolog>

		وميداليات فيلدز	التدريس
20	HiCi	الباحثون الأكثر استشهاداً بهم في 21 تخصصاً علمياً	
20	N&S	المقالات المنشورة في مجلتي الطبيعة (Nature) والعلوم (Science)	مخرجات البحث
20	PUB	المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع (SCIE) ودليل النشر للعلوم الاجتماعية (SSCI)	
10	PCP	نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي للمؤسسة	نصيب الفرد من الأداء

3- نقد تصنيف شانغهاي ARUW

لقد تعرض تصنيف شانغهاي منذ صدوره إلى جملة من الانتقادات، لعل أبرزها:

- إشكالية اللغة وغياب العالمية، إذ من بين الثغرات المهمة في نظام التصنيف اعتماده بشكل أساسي على عدد المقالات التي نشرها الباحثون في مجلات محكمة وذلك حسب قاعدة بيانات تومسون رويترز، والخاصة بالنشر العلمي للبحوث الصادرة باللغة الانجليزية. فهي لا تصلح لتقويم كل جامعات العالم، كما أنها لا تصلح لتقويم كل أنواع الدراسات، ففي بعض المجالات مثل الدراسات الحقوقية، فإن الأبحاث التي تنشر فيها تكون عادة بلغة الدولة المحلية؛⁽⁵⁾

- هناك إعتداد كبير بنسبة 30% على الانجازات الفردية (الخريجين 10% وأعضاء هيئة التدريس 20%) الذين نالوا جوائز نوبل وأوسمة فيلدز؛

- قياساً لمدى انتشار الجودة الأكاديمية في الجامعة، فإن استخدام الفائزين في السنوات الماضية كمقياس لجودة الفترة الحالية مشكوك فيه؛

(5) بشار حميص، (2011) التصنيفات العالمية للجامعات، مجلة آفاق المستقبل، العدد 09، السنة الثانية، المتحدة للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، ص 56.

- التحيز إلى المؤسسات البحثية التي تتميز في مجال العلوم الطبيعية أكثر من غيرها من المجالات العلمية الأخرى (6).

ثانياً: تصنيف ويبوماتريكس webometrics

1- نشأته وأهدافه

يعد مؤشر الويبوماتريكس أكبر مؤشر حيث يغطي 20000 جامعة، ويقوم بتصنيف أول 12000 جامعة على مستوى العالم كل ستة أشهر بواسطة مختبرات سايبيرميتركس (Cyber Metrics Lab) التابعة لمجلس البحوث الوطني الإسباني. وقد طورت هذه المختبرات إطار عمل لتقييم المؤسسات الأكاديمية وذلك منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، وأعلنت عنه في المؤتمر الدوري للجمعية الأوروبية لدراسات العلوم والتقنية في عام 1996. ومن ثم بدأ جمع البيانات بصورة آلية من المواقع الإلكترونية للجامعات الأوروبية في العام 1999 من خلال مشروع تبناه الاتحاد الأوروبي، ومن ثم توسع المؤشر ليشمل غالبية الجامعات في مختلف دول العالم. وقد نشر للمرة الأولى في العام 2004، وذلك بعد إطلاق مؤشر شنغهاي سنة 2003. ويشمل المؤشر بالإضافة للجامعات المستشفيات والمراكز البحثية (7). ويهدف هذا التصنيف أساساً إلى تنمية النشر العلمي الإلكتروني، فتنمية النشر عبر الإنترنت هو الهدف الأصلي لهذا التصنيف الذي يتميز بتغطية شاملة مقارنة بغيره من التصنيفات في هذا المجال؛ إذ لا يعتمد هذا التصنيف على نتائج البحث فحسب، بل يعتمد على مؤشرات أخرى أيضاً، تستطيع أن تعكس بشكل أفضل الجودة العامة للباحث ومؤسسات البحث

(6) عقل بن عبد العزيز العقل، (3 نوفمبر 2018)، التصنيف العالمي للجامعات، أنظر:

<http://faculty.mu.edu.sa/aalaql>

(7) وزارة التعليم العالي السعودية، (2013)، مرجع سابق، ص 24.

على الصعيد العالمي. إضافة إلى تحفيز المؤسسات الأكاديمية والعلماء على السواء ليكون لهم حضور افتراضي يعكس على نحو دقيق نشاطاتهم، وذلك من خلال الرفع من حجم وجودة ما ينشرونه من مضمون علمي على شبكة الإنترنت وجعله متاحا للناس عامة. وكذا تقليص الفجوة الرقمية الأكاديمية بين مختلف الجامعات⁽⁸⁾.

2- معايير تصنيف ويبومترس webometrics

يعتمد هذا التصنيف على عدة معايير، تسعى بعض هذه المعايير إلى تحديد الجودة والقوة الأكاديمية، بينما يهدف بعضها الآخر إلى رفع مستوى النشر الإلكتروني ومبادرات الوصول الحر.

ويمكن توضيح هذه المعايير من خلال الجدول الموالي⁽⁹⁾:

جدول رقم (2): معايير تصنيف ويبومترس

الوزن %	الوصف	المعايير الفرعية	المعايير الرئيسية
50	يعتمد هذا المؤشر على تأثير جودة محتويات موقع الجامعة بناء على استفتاء افتراضي، من خلال حساب الروابط الخارجية التي يستقبلها الموقع الإلكتروني من مواقع أخرى. ويتم جمع بيانات وضوح الرابط من اثنين من أهم مقدمي هذه المعلومات، هما: (ahrefs) و (MajesticSEO).		الوضوح Visibility
16.66	يشير إلى العدد الإجمالي لصفحات الويب المستضافة في النطاق الإلكتروني للجامعة، بما في ذلك المواقع الفرعية والدلائل كما تمت فهرستها من أوسع محرك بحث تجاري Google	الحضور	الفعالية Activity
16.66	يعترف بالجهود الدولية الساعية إلى إنشاء مستودعات بحث مؤسساتية. ويأخذ في الاعتبار عدد الملفات الغنية – pdf (doc docx – ppt-)، المنشورة في المواقع المخصصة بحسب محرك البحث الأكاديمي (Google Scholar).	الانفتاح	

(8) سعيد الصديقي، (2014)، مرجع سابق، ص 17.

(9) منهجية تصنيف ويبومترس، (25 أكتوبر 2018)، أنظر:

<http://www.webometrics.info/en/Methodology>

16.66	يمثل هذا المؤشر عدد الأوراق الأكاديمية المنشورة في المجلات الدولية العالية التأثير والتي تسهم بشكل كبير في تصنيف الجامعات، مع الاقتصار على أهم 10% من الأوراق التي استخدمت كمراجع في الدراسات الأخرى المنشورة.	الجودة	
-------	--	--------	--

3- نقد تصنيف ويبومترس webometrics

يمكن تلخيص أهم الانتقادات لتصنيف ويبومترس في ما يلي:

- اقتضاره على جانب ضيق في تصنيف الجامعات وهو النشر الإلكتروني إذ لا يكفي حصر الانجازات العلمية للجامعة في المنشورات الإلكترونية فقط؛
- كثرة المادة العلمية المنشورة لا تعني بالضرورة جودتها، إذ تلجأ بعض الجامعات إلى تكثيف النشر في مواقعها دون مراعاة أصالة المادة العلمية المنشورة، مما يقلل من مصداقية التصنيف⁽¹⁰⁾؛
- النشر بلغات محلية، أو مواقع غير معروفة لا يحتسب ضمن المجهود البحثي للجامعة؛
- الشرط الأساسي في هذا التصنيف هو توافر الجامعة على حضور إلكتروني مستقل من خلال نطاق إلكتروني خاص، وتجدر الإشارة إلى أن ما بين 5% و 10% من الجامعات لا تملك موقعاً إلكترونياً مستقلاً، وأكثرها موجود في البلدان النامية.⁽¹¹⁾

ثالثاً: تصنيف كيو أس للتعليم العالي QS World Rankings University

1- نشأته وأهدافه

يصدر تصنيف كيو أس من شركة سايموند، والهدف منه هو رفع مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي والحصول على معلومات عن برامج الدراسة

⁽¹⁰⁾ نور الهدي بوطبة وآخرون، (2013)، موقع الجامعات العربية من التصنيفات العالمية، المؤتمر العربي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، الأردن، ص 734

⁽¹¹⁾ سعيد الصديقي، (2014)، مرجع سابق، ص 18.

في مختلف الجامعات وقد صدرت أول قائمة له عام 2004، ويقوم هذا التصنيف بتصنيف 2000 جامعة امتلكت المؤهلات الأولية للمنافسة، الخطوة الثانية من الفحص يتم تصنيف 700 جامعة منها، وتخضع مرة أخرى للمنافسة على مركز في أفضل 400 جامعة، أما الأخرى فتصنف من 401-450 ومن 451-500 وهكذا. وتصنف الجامعات حسب خمس مجالات علمية: الآداب والعلوم الإنسانية، الهندسة وتكنولوجيا المعلومات، علوم الحياة والطب الحيوي، العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية والإدارية⁽¹²⁾.

2- معايير تصنيف كيو أس للتعليم العالي

يمكن توضيح معايير تصنيف كيو أس من خلال الجدول الموالي⁽¹³⁾:

3- نقد تصنيف كيو أس

يمكن تلخيص أهم الانتقادات لتصنيف كيو أس في ما يلي:

- يعتمد تصنيف كيو أس بشكل كبير على نظام حكم وآراء الخبراء، وأن إعطاء وزن (40 %) لهذا المؤشر يعد نقيصة حيث انه لا يدل بمفرده على جودة البحوث مما يشكك بشأن موضوعية النتائج، وأن هؤلاء الخبراء يتأثرون في تقييمهم للجامعات بالسمعة السابقة للجامعات، وموقعها في التصنيفات العالمية الأخرى للجامعات، وليس على أساس المعرفة الحقيقية بواقع تلك الجامعات؛

- المنهجية المستخدمة في تصنيف كيو أس ليست شفافة بالقدر الكاف⁽¹⁴⁾؛

⁽¹²⁾ منهجية تصنيف كيو أس، (12 نوفمبر 2018)، أنظر: (12)

<http://www.topuniversities.com/university-rankings-articles/world-university-rankings/qs-world-university-rankings-methodology>

⁽¹³⁾ المرجع نفسه.

⁽¹⁴⁾ Rauhvargers, A.(Apr., 2013). Global university rankings and their impact. editor: The European University Association. Report 2 , p 46.

- لا يمكن اعتبار نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس أو نسبة الطلبة الأجانب الملتحقين بالجامعة مؤشراً أو دليل كاف على جودة التعليم⁽¹⁵⁾.

جدول رقم (3): معايير تصنيف كيو أس

المعايير	الوصف
السمعة الأكاديمية (40%)	تستند إلى مسح استطلاعي شامل في المجتمعات الأكاديمية، وقد حصل فريق العمل على 63700 استجابة خلال 2018
سمعة الجامعة لدى أرباب العمل (10%)	تم جمع استطلاعات أصحاب العمل والتي بلغت 28800 استجابة خلال 2018، حيث عبر أصحاب العمل عن نظرهم للجامعات التي تقوم بإعداد أفضل الخريجين بحسب تجاربهم المختلفة، ومن ثم تعكس مدى جاذبية الطالب للتوظيف في المؤسسات المختلفة.
نسبة عضو هيئة تدريس / طالب (20%)	تعد هذه النسبة متوفرة نسبياً من خلال الإحصائيات التي تصدرها الجامعات، وهي دليل واضح ومباشر على التزام الجامعة تجاه العملية التدريسية والبحثية.
الاقتباس في المنشورات العلمية (20%)	هذا المؤشر دليل على مستوى النشاط البحثي في الجامعة، كما أنه دليل على رصانة المحتوى العلمي وجاذبيته للمجتمعات الأكاديمية، ويستخدم المؤشر الإحصاءات التي تجمعت على مدار السنوات الخمس الأخيرة.
تنوع جنسيات أعضاء هيئة التدريس (5%)	إن تنوع الجنسيات والثقافات لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس سيخلق بيئة أكاديمية أكثر نضجاً، وغنية بالتجارب العملية والحياتية، مما سيؤدي لتشكيل خريج مؤهل علمياً وسلوكياً.
تنوع جنسيات الطلاب (5%)	

المحور الثاني: ترتيب الجامعات العربية وفق التصنيفات العالمية

أولاً: ترتيب الجامعات العربية وفق تصنيف شنغهاي ARUW

جدول رقم (4): ترتيب الجامعات العربية وفق تصنيف شنغهاي لسنة 2018

الجامعة	الدولة	الترتيب العالمي
جامعة الملك عبد العزيز	السعودية	101-150

(15) Nian, N.C.(2013). The Academic Ranking of World Universities and its future direction. (in) Marope, P.T., Wells, O.J. & Hazelkorn, E.(eds.).Rankings and Accountability in Higher Education: Uses and Misuses. United Nations Educational Scientific and Cultural Organization, p 34.

150-101	السعودية	جامعة الملك سعود
300-201	السعودية	جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية
400-301	السعودية	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
500-401	مصر	جامعة القاهرة

المصدر: <http://www.shanghairanking.com/ARWU2018.html> (11/15/2018)

حسب تصنيف شنغهاي لسنة 2018 تحتل المملكة العربية السعودية بحسب ترتيب الدول المرتبة العشرين عالمياً، وذلك بفضل جامعاتها الأربع التي اخترقت قلعة جامعات النخبة، وهي مرتبة مشرفة نظراً إلى حداثة مشروع السعودية في تطوير جامعاتها، وأما مصر فجاءت في المرتبة 41 لوجود جامعة القاهرة وحدها في هذا التصنيف، مع غياب باقي الجامعات العربية. مما يثير التساؤل حول فعالية الجهود التي تبذلها الجامعات العربية لتحسين جودتها.

ثانياً: ترتيب الجامعات العربية وفق تصنيف ويبومترزس webometrics
جدول رقم (5): ترتيب أحسن عشر جامعات عربية وفق تصنيف ويبومترزس لشهر يوليو 2018

الجامعة	الدولة	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
جامعة الملك سعود	السعودية	1	420
جامعة الملك عبد العزيز	السعودية	2	484
جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا	السعودية	3	528
الجامعة الأمريكية ببيروت	لبنان	4	750
جامعة القاهرة	مصر	5	760
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	السعودية	6	825
الجامعة القطرية	قطر	7	1043
جامعة الإسكندرية	مصر	8	1139
جامعة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	9	1139
الجامعة الأردنية	الأردن	10	1201

المصدر: <http://www.webometrics.info/en/aw> (2018/11/15)

من الجدول السابق يتبين قيادة المملكة العربية السعودية لترتيب الجامعات العربية وفق تصنيف ويبومتر كس لشهر يوليو 2018؛ حيث استطاعت كل من جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز أن تخترقا لائحة أحسن 500 جامعة، ولم ترد ضمن أحسن 1000 جامعة إلا ست جامعات عربية، وهذا يعكس الفجوة الرقمية الواسعة بين الجامعات العربية وجامعات البلدان المتقدمة.

ثالثاً: ترتيب الجامعات العربية وفق تصنيف كيو أس للتعليم العالي

جدول رقم (6): ترتيب أحسن عشر جامعات عربية وفق تصنيف كيو أس لسنة 2018

الجامعة	الدولة	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	السعودية	1	173
جامعة الملك سعود	السعودية	2	221
الجامعة الأمريكية ببيرروت	لبنان	3	235
جامعة الملك عبد العزيز	السعودية	4	267
جامعة قطر	قطر	5	349
جامعة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات	6	390
الجامعة الأمريكية بالقاهرة	مصر	7	395
الجامعة الأمريكية بالشارقة	الإمارات	8	420-411
جامعة الخليج العربي	البحرين	9	420-411
جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا	الإمارات	10	460-451

المصدر: <http://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings> (2018/11/15)

حسب الجدول السابق يتبين احتفاظ المملكة العربية السعودية بمركز الريادة عربياً حسب تصنيف كيو أس لسنة 2018، وذلك بفضل سمعة جامعاتها الثلاث، ولم ترد ضمن أحسن 400 جامعة إلا سبع جامعات عربية، وهذا يشكك في مستوى جودة مخرجات الجامعات العربية.

المحور الثالث: أسباب ضعف أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية

إضافة إلى ما تم ذكره من انتقادات للتصنيفات العالمية السابقة بسبب عدم ملاءمتها لطبيعة الجامعات العربية، فإن التعليم العالي في هذه الأخيرة يعاني من العديد من المشاكل التي تحول دون الرفع من جودته، وتجعله يتذيل ترتيب هذه التصنيفات، ومن أبرز هذه المشاكل، ما يلي:

- الإنفاق على البحث العلمي في الدول العربية نسبة إلى إجمالي الدخل المحلي يحتل المراتب الدنيا في العالم؛ إذ لا تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي 0.2% من الناتج العربي الإجمالي، وهي نسبة بعيدة كل البعد عن المعدل العالمي في هذا المجال وهو 2.28%، ولا يصل حتى إلى الحد الأدنى في الدول الأقل دخلاً الذي هو (16) 0.73%؛

- مشاكل الاستثمارات وقناعات الجهات المانحة، وهذه من أهم التحديات الحالية حيث لم تصل العقلية العربية في مجال الاستثمار أو الأعمال إلى درجة الدخول في هذا المجال عن قناعة وفي الغالب اقتصر المحاولات حتى الآن على منح ومعونات ومساعدات من جهات حكومية أو شبه حكومية أو مصادر لا تهدف للربح⁽¹⁷⁾، وبالمقارنة تبلغ أوقاف جامعة هارفارد 38.6 مليار دولار سنة 2013⁽¹⁸⁾؛

- انخفاض كبير في عدد الباحثين المؤهلين، حيث يحتل العالم العربي مراتب متأخرة من حيث معدل عدد الباحثين لكل مليون نسمة؛ فيوجد ما

(16) العلم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، (17 نوفمبر 2018)،

أنظر: <http://www.sesrtic.org/files/article/235.pdf>

(17) نور الهدي بوطبة وآخرون، (2013)، مرجع سابق، ص 740.

(18) Harvard University, Financial Report: Fiscal Year 2013, (2014): <http://vpf-web.harvard.edu/annual-financial/>

- يعادل 457 باحثا لكل مليون نسمة في مجموع دول منظمة المؤتمر الإسلامي مقابل 1549 وهو المعدل العالمي في هذا المجال⁽¹⁹⁾؛
- النقص في أبحاث هيئة التدريس المنشورة عالميا، وانخفاض عدد الدوريات العلمية العربية المنشورة في قواعد المعلومات الدولية، إذ لم يتجاوز عددها 514 دورية عام 2008، مقابل 13883 دورية في اليابان وحدها على سبيل المثال؛
 - تعاني الدول العربية هجرة العقول إلى دول غربية فتفقد سنويا نصف عدد الأطباء حديثي التخرج، ونحو 23% من المهندسين، و 15% من خريجي كليات العلوم، ويتجه أغلب هؤلاء المهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، وكذلك فإن نحو 45% من الطلبة العرب الدارسين في الخارج لا يفضلون العودة إلى أوطانهم؛
 - ضعف استقلالية الجامعات في التعليم والبحث العلمي؛
 - ضعف البنية التحتية للجامعات العربية؛
 - ضعف منظومة البحث العلمي والنشر الرصين؛
 - تراجع مستوى المناهج والبرامج التعليمية وتقدمها؛
 - تواضع الاهتمام بتطوير قدرات أعضاء هيئات التدريس الوطنية؛
 - مشاكل حقوق الملكية الفكرية وهي من التحديات الرئيسية التي تواجه النشر الإلكتروني في الدول العربية؛
 - الفجوة الهائلة بين حجم الشكل التقليدي والشكل الإلكتروني للمعلومات العربية: فما هو متاح في شكل إلكتروني لا يمكن مقارنته بما تحتزنه المكتبة العربية من مخطوطات ومؤلفات ومعارف⁽²⁰⁾؛

⁽¹⁹⁾ Savas Alpay , (2012) , Education and Scientific Development in the OIC Member Countries 2012/2013, Ankara, 2012, p 49.

- ضعف الاهتمام بالدراسات العلمية والتكنولوجية؛ حيث تبلغ نسبة الطلبة العرب الملتحقين بالدراسات الإنسانية والاجتماعية والقانونية والإدارية نحو 78% من مجمل عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات العربية، وهذا ينعكس سلبياً على التطور التكنولوجي والعلمي؛ إضافة إلى:

- غياب التحفيز وروح المنافسة والإبداع في معظم الجامعات العربية؛

- عدم اهتمام المسؤولين بنتائج هذه التصنيفات؛

- العبء التدريسي المرتفع؛

- معظم الجامعات العربية هي جامعات تعليمية وليست بحثية⁽²¹⁾.

المحور الرابع: النموذج المقترح لتحسين أداء الجامعات العربية في التصنيفات العالمية

من خلال العرض السابق لأهم التصنيفات العالمية للجامعات، يتضح أنها تتفاوت في المعايير المستخدمة والوزن النسبي الممنوح لكل معيار، إضافة إلى تفاوتها في المناهج المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها. ويبقى القاسم المشترك بين مختلف التصنيفات العالمية هو اعتمادها على التحليل الكمي لجودة النشر العلمي وهيئة التدريس وكذا تميز الباحثين. أما فيما يخص أسباب غياب الجامعات العربية عن معظم التصنيفات العالمية، فيمكن تلخيصها في العناصر التالية:

مشاكل التمويل وقناعات الجهات المانحة؛

ضعف البنية التحتية التكنولوجية والتشريعية؛

(20) نور الهدي بوطبة واخرون، (2013) ، مرجع سابق، ص 740.
(21) إيمان حمدي محمد عمار، (2014)، معوقات حصول الجامعات العربية على مراتب متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المؤتمر العربي الرابع لضمان جودة التعليم العالي، الأردن، ص 932-933.

ضعف استقلالية الجامعات العربية وغياب مناخ الإبداع في اغلب هذه الجامعات؛

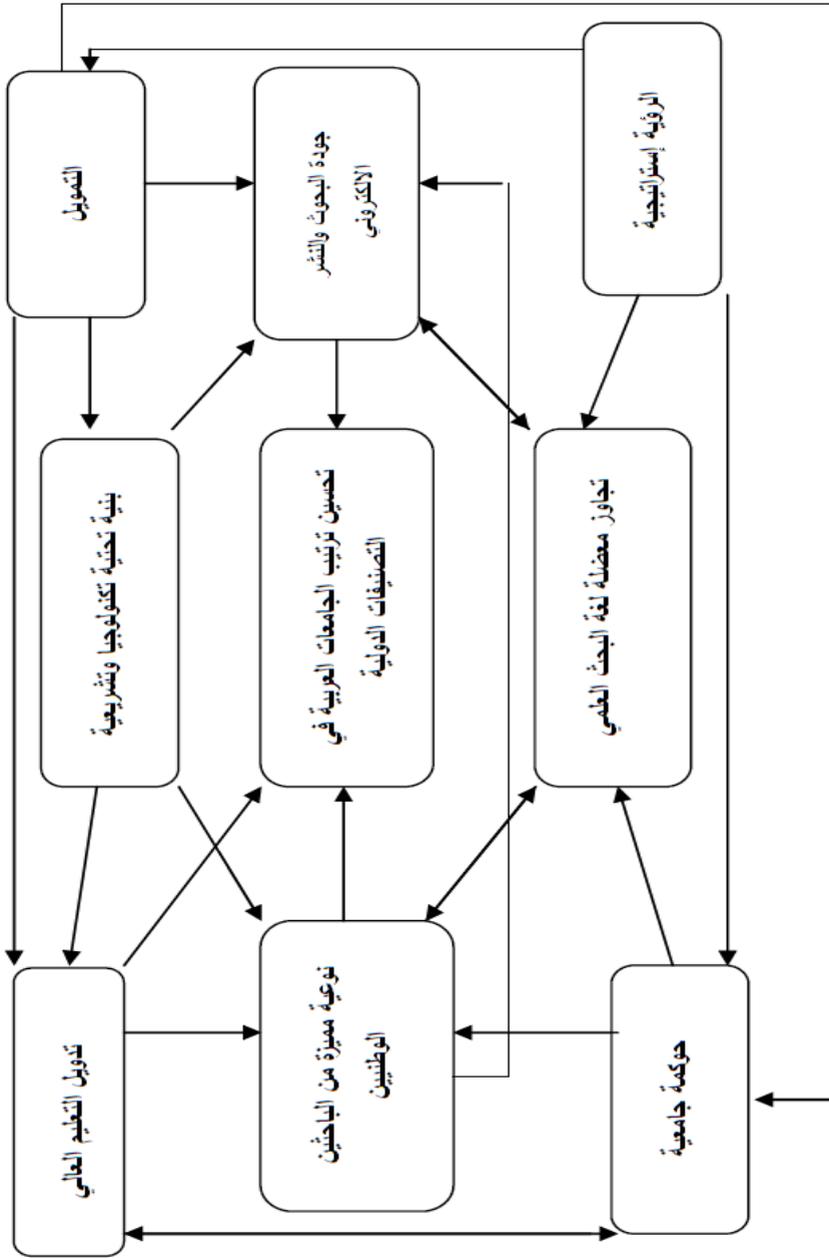
تواضع الاهتمام بتطوير قدرات أعضاء هيئات التدريس الوطنية؛
النقص الفادح في أبحاث هيئة التدريس المنشورة في قواعد المعلومات الدولية؛

معضلة لغة البحث العلمي وعدم ملائمة بعض معايير التصنيفات العالمية لطبيعة الجامعات العربية.

وعلى هذا الأساس يسعى النموذج المقترح إلى تحقيق أهم معايير التصنيفات العالمية للجامعات، وتجاوز أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه الجامعات العربية بهدف تحسين أداء هذه الجامعات في التصنيفات العالمية وتفعيل دورها في التنمية الشاملة. وذلك من خلال التركيز على العناصر التالية: (الرؤية الإستراتيجية، التمويل، الحوكمة الجامعية، تدويل التعليم العالي، بنية تحتية تكنولوجية وتشريعية، تجاوز معضلة لغة البحث العلمي، جودة البحوث والنشر الإلكتروني، نوعية مميزة من الباحثين الوطنيين).

ويوضح الشكل رقم (1) العناصر المكونة للنموذج المقترح وطريقة تفاعلها لضمان تحسين أداء هذه الجامعات في التصنيفات العالمية.

شكل رقم(1): عناصر النموذج المقترح لتحسين أداء هذه الجامعات في التصنيفات العالمية



ويمكن توضيح عناصر النموذج المقترح وطريقة تفاعله، كما يلي:
 أولاً: الرؤية الإستراتيجية

إن تحقيق مركز ضمن جامعات النخبة العالمية هو مسيرة طويلة ومعقدة من الناحية التاريخية، وما يؤكد هذا الافتراض هو أن أغلب جامعات النخبة العالمية هي من أقدم مؤسسات التعليم العالي في العالم.⁽²²⁾ لذلك يكون لزاماً على صنّاع القرار الأكاديمي ومسئولو الحكومات في الدول العربية وضع إستراتيجية طويلة المدى لتحقيق تقدماً في هذا المسار وجعل هذا الحلم ممكناً في الأجيال القادمة؛ وفي هذا الصدد يقترح جمال سلمي منسق التعليم العالي في البنك الدولي

ثلاث استراتيجيات أساسية لإنشاء جامعات النخبة على مستوى عالمي:⁽²³⁾ **إستراتيجية اختيار الفائزين (Picking Winners)** : وهي التي يمكن للحكومات من خلالها تطوير عدد قليل من الجامعات القائمة التي لديها القدرة على النجاح والتميز .

إستراتيجية الصيغة الهجينة (Hybrid Formula): تتطوي على تشجيع عدد صغير من المؤسسات القائمة على الاندماج وتحويل نفسها إلى جامعة جديدة حتى تستفيد من النوع نفسه من التآزر الذي يربط عادة بين مؤسسات البحث الكبرى.

إستراتيجية نهج السجل النظيف (Clean-Slate): تقوم من خلالها الحكومة بإنشاء من نقطة الصفر علامة تجارية جديدة لجامعة من مستوى عالمي.

وكمثال عن إستراتيجية نهج السجل النظيف جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية التي استطاعت في ظرف وجيز أن تخرق قلعة جامعات النخبة

⁽²²⁾ سعيد الصديقي، (2014)، مرجع سابق، ص 21.

⁽²³⁾ Jamil Salmi, (2009) ,The Challenge of Establishing World-Class Universities, The World Bank, Washington D.C, p 7-9.

العالمية باستقطابها ألمع الأساتذة والطلاب من مختلف أنحاء العالم، ولكن كان وراء هذا الاستثناء تمويل عام مفتوح ودعم حكومي استثنائي من أعلى هرم السلطة في البلد.

ثانيا: التمويل

يشكل مستوى الإنفاق على التعليم عموما والتعليم العالي والبحث العلمي خصوصا، المحور الأساسي في أي إستراتيجية لتطوير البحث العلمي ولاسيما في مجال العلوم الدقيقة، لذلك نجد أن 37% من الإنفاق العالمي على البحث والتنمية من نصيب الولايات المتحدة وحدها، بينما لا يتجاوز 2.1% في دول منظمة المؤتمر الإسلامي⁽²⁴⁾.

فتوافر موارد مالية عالية يسمح للجامعات المعنية باستقطاب كبار الأساتذة والباحثين وتحفيز وتطوير الباحثين الوطنيين فضلا عن دعم البنية التحتية لهذه الجامعات.

ثالثا: تدويل التعليم العالي

يعكس تنوع جنسيات الباحثين في أي جامعة ابرز ملامح تدويل التعليم العالي، فمن ميزات جامعات النخبة العالمية استيعابها نسبة عالية من الباحثين الموهوبين الأجانب. فمثلا تقدر نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب في جامعة هارفارد بنحو 30% ، ويسري الأمر نفسه على جامعتي كامبريدج وأكسفورد اللتين تحتضنان على التوالي 36% و 33% من الأكاديميين الأجانب⁽²⁵⁾. وعلى المنوال نفسه تسير كوريا الجنوبية التي يشكل هذا الطموح إحدى ركائز برنامجها لدعم جامعاتها لتكون في مصاف الجامعات الكبرى في العالم، وذلك من خلال الاعتماد بشكل كبير على الشراكة مع

⁽²⁴⁾ Savas Alpay , (2012), op-cit, p 51.

⁽²⁵⁾ Jamil Salmi, (2009), op-cit, p 12.

الباحثين الأكاديميين الأجانب. فقد أطلقت كوريا الجنوبية في عام 2008 برنامجها لجامعات النخبة بميزانية تقدر بـ 800 مليون دولار لمدة خمس سنوات لاستقطاب الأساتذة الأجانب لتدريس وإنجاز البحوث.

كما يعد النشر العلمي المشترك أحد أبرز أبعاد تدويل مؤسسات التعليم العالي؛ حيث أصبحت أغلب الدراسات العلمية الرفيعة المستوى، تنشر من باحثين ينتمون إلى أكثر من دولة، نذكر في هذا الإطار مثال أن نصف الأبحاث العلمية البريطانية تنشر باشتراك مع باحثين أجانب. ويعد استرداد الأدمغة المهاجرة عنصراً أساسياً في إستراتيجية التدويل أيضاً⁽²⁶⁾.

وتستطيع الجامعات العربية وخاصة في البلدان الغنية أن تستقطب أجود الباحثين الدوليين من خلال تقديم الحوافز، بما في ذلك الأجور وظروف العمل المرنة، ولن يسهم هؤلاء الباحثون في تحسين تصنيف هذه الجامعة فحسب، بل سيساعدون في تطوير الإدارات القائمة ودعم مستوى الحوكمة الجامعية، وتحسين أداء الباحثين المحليين، وإنشاء برامج الدراسات العليا ومراكز البحوث، وكذا تجاوز معضلة لغة البحث العلمي.

رابعاً: الحوكمة الجامعية

إن حوكمة الجامعات تسهم في إيجاد مؤسسات جامعية مستقلة مالياً وإدارياً لها مجالس أو هيئات حاكمة مسؤولة عن تحديد الاتجاه الاستراتيجي لهذه المؤسسات ومراقبة سلامتها المالية والتأكد من فعالية إدارتها. ففي المملكة المتحدة مثلاً تتلقى جميع مؤسسات التعليم العالي تمويلاً من الأموال العامة يشكل نسبة مهمة من إجمالي دخلها، إلا أن الحكومة لا تدير هذه الأموال إدارة مباشرة، ولا تتدخل بصورة مباشرة في تحديد ما تقدمه مؤسسات التعليم

(26) سعيد الصديقي، (2014)، مرجع سابق، ص 26.

العالي من برامج دراسية أو توجيه ما يضطلع به الأكاديميون من بحوث علمية⁽²⁷⁾.

فمرونة التسيير وهامش الحرية وتجاوز قيود البيروقراطية الإدارية والمالية التي توفرها الحوكمة الجامعية؛ تساهم في تسهيل استقطاب أجود الباحثين، وتهيئة مناخ الإبداع المحفز للباحثين الوطنيين وكذا تطوير البرامج والمناهج التعليمية.

خامسا: بنية تحتية تكنولوجية وتشريعية

يساهم تطوير البنية التكنولوجية وتشريعات حقوق الملكية الفكرية، في دعم جودة البحوث والنشر الإلكتروني وكذا تميز الباحثين الوطنيين.

سادسا: تجاوز معضلة لغة البحث العلمي

أصبحت اللغة الإنجليزية اليوم بلا منازع لغة للتواصل العلمي والأكاديمي، ومن خلال تتبع دورة اللغات العلمية عبر التاريخ نجد أن هيمنة أي لغة على التواصل العلمي والنشر الأكاديمي ارتبطت بشكل وثيق بحجم الإنتاج العلمي وجودة المنشورات بهذه اللغة، وبمركز الدول الناطقة بهذه اللغة⁽²⁸⁾.

لذلك يكون لزاما على الباحثين في الجامعات العربية الذين يطمحون إلى وضع جامعاتهم على خريطة الجامعات الكبرى في العالم وتعزيز تأثيرهم استعمال اللغة الإنجليزية باعتبارها أداة للتواصل العلمي والأكاديمي، حتى تستعيد اللغة العربية مكانتها العالمية وهذا لن يتم إلا إذا وصلت الدول العربية إلى الريادة العالمية في مجالي العلم والمعرفة.

سابعا: تميز الباحثين الوطنيين وجودة البحوث والنشر الإلكتروني

⁽²⁷⁾ عبدالله علي القرشي، (2012)، حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات، المؤتمر الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، لبنان، ص 15-16.

⁽²⁸⁾ سعيد الصديقي، (2014)، مرجع سابق، ص 31.

إن تضافر العناصر السابقة يساهم في تميز الباحثين الوطنيين وتحقيق جودة الإنتاج العلمي وبالتالي تحسين ترتيب الجامعة في التصنيف العالمي. فالجامعات العربية الطامحة للريادة والتميز والانتماء إلى نادي النخبة العالمية تحتاج إلى تطوير الباحث الوطني، باعتباره أساس كل انجاز وعامل الاستقرار المحوري في كل تقييم. فالنجاح المستدام للبحث العلمي في الوطن العربي، يتوقف على مدى تميز الباحث الوطني وارتباط البحث العلمي بواقع المجتمع العربي.

الخاتمة

إن تحسين ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية، يستلزم تضافر العديد من العوامل، وعلى رأسها وجود رؤية إستراتيجية طموحة وتمويل وافر وحوكمة جامعية رشيدة، ودعم مختلف المتدخلين الحكوميين والمدنيين. مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التركيز على عامل تطوير الباحث الوطني باعتباره أساس كل انجاز.

ونذكر في نهاية بحثنا هذا، أن المسألة الأكثر أهمية في هذه التصنيفات العالمية ليست هي المرتبة التي تحتلها الجامعات في هذا السلم العالمي في حد ذاتها، بل هي جودة نشاطاتها البحثية والتدريسية التي بوأتها هذه المكانة المرموقة في مصاف الجامعات الكبرى في العالم وقدرتها على تحقيق انبثاق ذاتي للتنمية العلمية والمعرفية في المستقبل. لذلك على الدول العربية الطامحة في ريادة جامعاتها، ألا يطفى على خطتها الإستراتيجية هم الترتيب في سلم الترتيب وجلب مستشارين وكوادر أجنبية لدعمهم في هذا المسعى، الذي قد يؤدي بهم إلى الحصول على مراتب جامعية مصطنعة مبنية على إنتاج فكري وعلمي لا علاقة له بالمجتمع واهتماماته.

هل يمكن لتقنيات التخزين الحديثة للمنتجات الغذائية الزراعية في الجزائر
من أن تتحول لأداة لاحتكار أقوات متساكنيها...!؟

أ. د. الوافي الطيب

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة العربي التبسي. تبسة. الجزائر

أ. د. جدي طارق

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي. القليعة. الجزائر

د. آيت يحي سمير

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة العربي التبسي. تبسة. الجزائر

**Have the warehouses of agricultural products
become a tool to monopolize Algerians' food
...!؟**

Prof Wafi Altayyib. Alarabi Altibsi University. Algeria

Prof Jaddi Tariq. National Postgraduate School for
Statostocs & Applied Economics. Algeria

Dr. Ayat Samir. Alarabi Altibsi University. Algeria

Abstract

The purpose of this paper is to illustrate the use of agricultural food preservation techniques as price control tools in Algeria, especially in off- season production, which results in the creation of an imbalance in the market for these products, and their control by a few monopolists through the use of warehouse and storage techniques. The study concluded the following:

The main objective of the warehouses and storage rooms of agricultural food products in general, and in Algeria in particular, is to control the market of these products, and to achieve a supply balance by ensuring their flow, thus allowing its availability in a balanced manner in their production seasons and off-seasons; the

monopoly of the agro - food markets in Algeria is particularly high in seasons with characterized by fluctuations in production; the principal reason of using warehouses and storage rooms for agricultural products in Algeria is the control of its prices in the absence of strict laws criminalizing these behaviors.

Keywords. Agricultural Food Products, Storage Systems, Refrigeration Warehouses, Refrigeration Rooms, Monopoly, Algeria.

ملخص

تهدف الدراسة إلى تبين كيفية استخدام تقنيات حفظ المنتجات الغذائية الزراعية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر كأداة للتحكم في أسعارها خاصة في غير مواسم انتاجها، مما يخلق عدم توازن في سوق تلك المنتجات واحتكارها من طرف قلة من المحتكرين، من خلال استخدام تقنيات مستودعات وغرف تخزين تلك المنتجات. فبدلاً من أن تصبح أداة تعمل على تحقيق توازن سوق الخضروات والفواكه ذات الاستهلاك الواسع والتي تشمل في هذه الدراسة ستة منتجات زراعية أساسية ممثلة في كل من: (البطاطا، الثوم، البازلاء الخضراء، التفاح المحلي، التمر)، أضحت أداة احتكارية بحتة في سوق تلك المنتجات، مما نتج عنه وقوع المستهلك الجزائري تحت رحمة أولئك المحتكرين الجشعين.

خلصت الدراسة لجملة من النتائج، تمثلت فيما يلي:

إن الغرض الأساسي من استخدام مستودعات وغرف تخزين المنتجات الغذائية الزراعية بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص هو ضبط سوق تلك المنتجات وتحقيق توازنها من خلال ضمان تدفقها، مما يسمح بتحقيق توافرها بشكل توازني في مواسم انتاجها وفي غيره؛

تزداد وطأة الاحتكار الممارسة في أسواق المنتجات الغذائية الزراعية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر بشكل خاص في المواسم التي تشهد تذبذبات في انتاجها؛

يكمن السبب الرئيسي في استخدام مستودعات وغرف تخزين المنتجات الزراعية محل الدراسة في الجزائر لأجل التحكم في أسعارها، في غياب قوانين صارمة تجرم مثل هذه السلوكيات.

الكلمات المفتاحية: المنتجات الغذائية الزراعية، نظم التخزين، مستودعات التبريد، غرف التبريد، الاحتكار، الجزائر.

مقدمة

تهدف عمليات الحفظ المختلفة للمنتجات الغذائية الزراعية من حفظ بالتبريد وحفظ بالتجميد وحفظ طبيعي إلى العمل على توفير هذه المنتجات على مدار الحول وفي أوقات لا تتناسب مواسم إنتاجها أو توفيرها في مناطق لا تتجه أصلا أو توفيره كمادة خام يعاد تصنيعها فيما بعد لمنتجات أخرى. إن الهدف الرئيسي من استخدام تقنيات التخزين السالفة الذكر ليس فقط، توفيرها في غير مواسم انتاجها فحسب، إنما هو توفيرها بأسعار تتناسب القدرة الشرائية للمستهلك بشكل عام والمستهلك الجزائري على وجه التحديد والذي كان محل الدراسة.

مشكلة الدراسة: تهدف الدراسة للإجابة على تساؤل جوهري مؤداه: كيف يمكن استخدام مستودعات وغرف تبريد المنتجات الغذائية الزراعية، وخاصة ذات الاستهلاك الواسع لدى المستهلك الجزائري من أن تصبح أداة تعمل على تحقيق توازن سوق الخضروات والفواكه ذات الاستهلاك الواسع والتي اشتملت ستة منتجات زراعية أساسية ممثلة في كل من (البطاطا، الثوم، البازلاء

الخضراء، التفاح المحلي، التمور)، وبالتالي تقادي استخدامها للتحكم في أسعار تلك المنتجات؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن استخدام عمليات الحفظ المختلفة للخضروات والفواكه لعينة الدراسة والمتمثلة في كل من: (البطاطا، الثوم، البازلاء الخضراء، التفاح المحلي، التمور) في الجزائر لأجل التحكم في أسعارها وممارسة الاحتكار في أسواق تلك المنتجات، بدلا من أن تكون وسيلة فعالة لتحقيق وفرتها على مدار فصول السنة وبأسعار مقبولة لدى المستهلك الجزائري.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أنواع الحفظ المختلفة للمنتجات الغذائية الزراعية لأجل تقادي هدر الفائض منها في مواسم انتاجها وتوفيرها بالكميات المطلوبة والأسعار المعقولة لدى جمهور المستهلكين في غير مواسم انتاجها، وقد تناولت الدراسة عينة مشكلة من ستة مواد أساسية من مجموعة كبيرة من الخضروات والفواكه في السوق الجزائرية، التي يمكن خزنها وفق تقنيات التبريد أوالتجميد الغذائي. كما تهدف الدراسة أيضا للتعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه علميات التخزين تلك في ممارسة الاحتكار في أسواق تلك المنتجات والتحكم في كميات تدفقها في الأسواق وبالتالي التحكم في أسعارها.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية البحث من خلال التعرف على استخدام مستودعات وغرف التبريد للمنتجات الغذائية الزراعية لأجل التحكم في كميات المنتجات الغذائية الزراعية المتدفقة للأسواق خاصة في غير مواسم انتاجها وحتى في مواسم انتاجها أحيانا في الأسواق الجزائرية، و ذلك لأجل التحكم في أسعارها بدلا من أن تكون وسيلة فعالة لتنظيم سوق هذه المنتجات، وبالتالي المحافظة على توازن أسواقها. وهذا ما يستدعي من الجهات التي

تشرف عل تنظيم الأسواق على إعادة النظر في الأدوار التي يجب أن تلعبها التقنيات المستخدمة في التخزين من تبريد أو تجميد، أوتخزين طبيعي، فبدلا من أن تكون أداة لممارسة الاحتكار ورفع الأسعار. فيجب أن تلعب الدور المنوط بها وهو تحقيق توازن الأسواق من خلال عمليات تخزين الفوائض في مواسم انتاج الخضروات والفواكه والسماح بتدفقها في غير مواسم انتاجها لأجل توفيرها بالكميات التوازنية والأسعار التي تكون في متناول المستهلك الجزائري.

منهجية الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة، فقد تم اعتماد مختلف المناهج المستخدمة في البحوث والدراسات الاقتصادية والإدارية، حيث تم توظيف كل واحدة منها كلما دعت الحاجة البحثية لذلك. وبشكل عام فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حين تناول عدة مفاهيم وتحليلها والمرتبطة أساسا بتقنيات تخزين المنتجات الغذائية الزراعية واشترطاتها الصحية، ومن بين الأدوات المنهجية المتبعة أيضا أسلوب دراسة الحالة المطبق عند تناول الجزء الخاص بالشق التطبيقي من البحث وذلك من خلال إجراء دراسة على عينة مكونة من ستة منتجات غذائية زراعية ذات استهلاك واسع لدى المستهلك الجزائري ممثلة في كل من: (البطاطا، الثوم، البازلاء الخضراء، التفاح المحلي، التمور)، وتتبع تغيرات أسعارها في عينة من الأسواق الجزائرية في مواسم انتاجها وفي غير مواسم انتاجها أي بعد عمليات التخزين المختلفة المطبقة عليها.

هيكلية الدراسة: لمعالجة الإشكالية المطروحة، تم اعتماد خطة للبحث راعت مختلف الجوانب المتداخلة والمتشعبة للموضوع كما يلي:

تخزين المنتجات الغذائية الزراعية؛
الاحتكار وآثاره على اختلال توازن سوق الأغذية؛

استخدام مستودعات التخزين للتحكم في أسعار بعض المنتجات الغذائية الزراعية في الجزائر .

أولاً: تخزين المنتجات الغذائية الزراعية

تتناول هذه النقطة البحثية كل من أساسيات تخزين المنتجات الغذائية الزراعية وكذا اشتراطات الحفظ الآمن صحيا لها وأخيرا النظم المختلفة لخبزها.

أساسيات تخزين المنتجات الغذائية الزراعية: تتناول فيما يأتي كل من: تصنيف المنتجات الغذائية الزراعية القابلة للتخزين، وكذا الطرائق المختلفة لتخزينها.

1.1.1 تصنيف المنتجات الغذائية الزراعية القابلة للتخزين: تحدد أسس نجاح تخزين المنتجات الغذائية الزراعية بالنظم أو الطرائق المختلفة التي تكمن من خزن هذه الأخيرة بعد جمعها وتعبئتها والحفاظ على حالتها الطازجة لأطول مدة ممكنة في شروط مناسبة لخبزها من دون فقد يذكر لوزنها، أو بانخفاض مقاومتها لعدوى الأمراض المعدية وغير المعدية، أو بتدهور جودة ثمارها وقيمتها الغذائية. وتصنف هذه الثمار حسب خصائصها الحيوية والشكلية والفيزيولوجية ومقاومتها للكائنات الدقيقة الممرضة وللشروط غير الملائمة وقدرتها على التخزين ومناعتها في ثلاثة مجموعات وفقا لما يلي (1):

1.1.1.1 البطاطا والخضراوات الثنائية الحول: مثل الملفوف والجزر والشمندر والبصل والثوم وغيرها، فمثلاً تحدد القدرة التخزينية للبطاطا والبصل بطول مدة سكونها الفيزيولوجي العميق الذي يخضع للهرمون المثبط للتزريع

(1) "نظم تخزين المنتجات الزراعية"، الموسوعة العربية (11 ماي 2015)، > <https://www.arab-ency.com/ar>.

وللهرمونات المشجعة للتزريع من مجموعة الجبريلينات والسيتوكينين، فقد ثبت أن التوازن بين الهرمونات المثبطة والمنشطة يحدد الحالة الفيزيولوجية لدرنات البطاطا والبصل ومدى قدرتها على التزريع، وتختلف مدة سكونها بحسب الصنف ودرجة النضج وفصل النمو ومكان الزراعة والإصابة المرضية وشروط التخزين وغيرها. كما يمكن التحكم بطول هذه المدة باستخدام الهرمونات المختلفة للنمو وبطرائق التخزين المعتمدة. أما فيما يخص الملفوف والخضراوات الجذرية؛ فيمكن أن تنمو براعمها حينما تتوفر لها الشروط المناسبة من الحرارة والرطوبة الجوية أو بإعاقة نموها بالخرن المبرد في درجة حرارة تتراوح بين (0⁰ - 4⁰).

2.1.1. الفواكه والخضراوات الأخرى: تتحدد قدرتها التخزينية بطول مدة نضجها بعد القطف، فكلما كانت هذه المدة أطول كانت الثمار أكثر قدرة على التخزين، فعلى سبيل المثال تنضج ثمار تفاح الأصناف الصيفية المبكرة قبل قطفها، ومن ثم فإن مدة خزنها قصيرة جداً، على خلاف ثمار الأصناف المتأخرة التي تستكمل نضجها بعد القطف وفي أثناء خزنها.

3.1.1. اللوزيات والخضراوات الورقية والأعشاب: تتميز الخضراوات الورقية بضعف قدرتها التخزينية ومناعتها ضد الأمراض وبسهولة فقد ماء أنسجتها بسبب ضعف قدرة غروياتها على الاحتفاظ بالماء، أما ثمار الأعشاب واللوزيات فلا بد من خزنها في وحدات مبردة لمنع تبخر مائها والحفاظ على حالتها الطازجة؛ ولاسيما الأصناف المتأخرة منها.

2.1. الطرائق المختلفة لتخزين المنتجات الغذائية الزراعية: هناك طرائق

عدة لتخزين ثمار الفواكه والخضراوات الطازجة وتتمثل أهمها فيما يلي:
التخزين في العراء أو في المثمرة العادية في غرف مهواة فوق سطح الأرض أو تحتها؛

التخزين بالتبريد الطبيعي والصناعي أو في جو غازي يتحكم به أوبالتشيع النووي؛

التخزين بالتجميد السريع أو بطريقة براغ بالتبريد المسبق السريع أوالتفريغ الهوائي؛

التخزين باستخدام الطرائق الكيماوية أو الحرارية أوباستخدام الأوزون أو ثاني كبريتات الصوديوم أو منظمات النمو النباتي.

3.1. شروط التخزين الآمن صحيا للمنتجات الغذائية الزراعية: يشترط في تحقيق الأمان الصحي للمنتجات الزراعية المخزنة توافر جملة الشروط التالية:

يجب أن تتمتع مستودعات وغرف التخزين بدرجة عالية من النظافة درء المخاطر التلوث التي قد تصيب المنتجات الزراعية المخزنة، فمثلا يمكن للغبار المتناثر الذي يعد من أهم نواقل الجراثيم التي تسبب تلف المنتجات الزراعية وغيرها؛

عدم تخزين منتجات قد تتداخل روائحها في غرفة تخزين واحدة؛
يجب أن تحفظ المنتجات الزراعية في درجات رطوبة ثابتة، مع الإشارة إلى أن لكل منتج درجة معينة من الرطوبة، حيث يستحسن أن تكون هذه الدرجة عالية قدر الامكان تلافيا للخسائر الناتجة عن التبخر؛
ضرورة تجديد الهواء، والذي تتغير من حيث الكثافة والتواتر حسب نوع المنتج المخزن؛

يجب أن لا تعاد المنتجات التي أخرجت من غرفة التبريد، لأنها ستستعيد درجة سخونها الخارجية وحينها ستتقلص مدة حفظها وتتعرض بذلك للتلف السريع؛

يجب أن تراعى تغيرات درجة الحرارة عند اخراج المنتجات الزراعية من غرف التبريد بانتباه أكبر منه عند ادخالها، حيث أنه في بعض الحالات يكون التبريد تدريجياً وعلى مراحل متعددة لئلا تتكثف رطوبة الجو؛ لا يعد التبريد بمفرده الأداة الفاعلة للحفاظ على النوعية الجيدة للمنتجات التي يتم تخزينها، بل إنه رغم المعالجات المطبقة على المنتجات أثناء الزرع والاحتياطات المتخذة عند حصاد الغلة، إلا أنه يجب اتخاذ الاجراءات الوقائية الضرورية بعد عملية القطاف، والمتمثلة أساساً فيما يلي⁽¹⁾:

إجراء عمليات نقع لبعض المنتجات في ماء جافيل المخفف بدرجات كبيرة، بكتافة لا تتعدى 10 ملغ/التر؛

المعالجة بالماء الساخن أو البخار بدرجة حرارة تقارب 50⁰ مئوية لتطهير ظاهر المنتج الزراعي؛

استخدام بعض المعقمات لتطهير المنتجات التي تخضع لعمليات تصنيف كالتفاح والاجاص، والتي يمكن أن تتعرض لتلوثات فطرية؛

يمكن رش بعض الفواكه والخضروات بمستحلبات من الزيت أو الشمع أو بمبيدات للفطريات، ويستعمل ذلك عادة قبيل التعبئة لتحسين مظهر المنتج والحد من فقدان الماء، وبعد الرش يجفف المنتج من خلال ادخالها إلى فرن على درجة حرارة مئوية مقدرة بـ 40⁰؛

يتم تبليل الموز والاجاص والتفاح بمحلول من الشمع، مما يخلق نوعاً من الغشاء الذي يغير التبادلات الغازية ويحد من فقدان الماء من سطح المنتج.

(1) سمير مدور، تخزين المنتجات الزراعية، (المؤسسة اللبنانية للتنمية الاقتصادية والزراعية، حزيران 2001)، ص:04، <http://www.ildeslebanon.org/etudes/ar/ar->.entroposage-produit-agricole.pdf>.

شروط حفظ المنتجات الغذائية الزراعية بالتبريد: تعد المنتجات الزراعية سلعا قابلة للتلّف نتيجة تعرضها للتحوّلات الجرثومية والكيميائية والفيزيولوجية مما قد يجعلها غير قابلة للاستهلاك الآدمي مع مرور الزمن نتيجة سوء الحفظ، بل قد تتحوّل لمواد سامة أحيانا. ولأجل تحقّق امكانية استهلاكها الصحي في غير مواسمها، تتعدّد طرائق حفظها، ومن بينها تطبيق تقنيات التبريد التي من شأنها أن توقف الأنشطة التي تؤدي إلى تلف المنتج الزراعي. يشترط في عمليات حفظ المنتجات الزراعية بالتبريد توافر ثلاثة شروط أساسية (القاعدة الثلاثية لحفظ الثمار والغلّال) والمتمثلة فيما يلي⁽¹⁾:

أن يكون المنتج الزراعي محل التخزين سليما، أي غير تالف جزئيا أو كليا، ويعد هذا الشرط جوهريا، حيث لا جدوى من تخزين منتجات ذات نوعية رديئة. يعد المنتج الزراعي سليما إذا كان لا يحتوي على أي مسبب للتلّف الناجم عن وجود جراثيم على ظاهره أو في داخله، لذا ينبغي أن يقطف المنتج بأنظف طريقة ممكنة للحد من وصول الملوثات الجرثومية المحتملة التي قد تصيبه؛

اخضاع المنتجات الزراعية للتبريد في أقرب وقت ممكن بعد قطفها للحيلولة دون انتشار الجراثيم المتحوّلة و نموها مما يؤدي لتلفها، حيث من شأن التبريد المبكر أن يؤدي إلى إزالة حرارتها الخاصة والتي تكون سببا رئيسيا لتطور مختلف مسببات الفساد البيولوجي للمنتج الزراعي محل الحفظ. تختلف درجة التبريد المستخدمة من منتج زراعي لآخر، مع التنويه لنقطة أساسية متمثلة في عدم تعريض المنتجات النباتية الحية لدرجات حرارة متدنية من شأنها اتلاف أنسجتها، ولأجل المحافظة على الأنسجة النباتية يتم القيام

(1) المصدر نفسه، ص: 3.

بتجليد سريع جدا لتلك المنتجات تحت درجات حرارة تصل إلى دون 30 درجة مئوية تحت الصفر؛

ضرورة بقاء درجات التبريد مستقرة قد الامكان بدءا من لحظة إدخال المنتج إلى غرفة أو مستودع التبريد إلى غاية استخدامها، كما أن نقل المنتج من مستودع إلى آخر ينبغي أن يتم بسرعة تلافيا لعودة سخونتها وتراكم الرطوبة على سطحها مما يؤدي لتلفها.

نظم حفظ المنتجات الغذائية الزراعية: تعتمد الطرائق التي تستخدم لحفظ المنتجات الزراعية على اتباع الوسائل التي تنشط أو توقف نشاط العوامل المؤدية لتلفها كالأحياء المجهرية والانزيمات والأكسجين دون تأثير التقنيات المستخدمة للحفظ على القيمة الغذائية للمنتج الزراعي، من شأن طرائق الحفظ هذه أن تؤدي إلى حفظ طويل نسبيا أو مؤقت للمنتجات محل الحفظ. إن الهدف من استخدام تقنيات الحفظ هو العمل على توافر هذه المنتجات على مدار الحول وفي أوقات لا تناسب مواسم إنتاجها أو توفيرها في مناطق لا تنجح أصلا أو توفيره كمادة خام يعاد تصنيعها فيما بعد لمنتجات أخرى. تنقسم نظم حفظ المنتجات الغذائية الزراعية لثلاثة أنواع، يعتمد كل منها على التحكم في عوامل التلف من خلال خلق ظروف بيئية لا تشجع نموها أو تنشطها وتدمرها⁽¹⁾.

1.3. حفظ المنتجات الغذائية الزراعية عن طريق خفض درجات الحرارة:

يتم حفظ المنتجات الغذائية الزراعية عن طريق التحكم في خفض الحرارة باستخدام طريقتين هما: تقنية التبريد وتقنية التجميد.

(1) أعضاء هيئة التدريس بقسم علوم الأغذية. ، أساسيات علوم الأغذية، (جمهورية مصر العربية: مركز التعليم المفتوح، جامعة بنها، كلية الزراعة، 2012)، ص ص: 34-45.

1.1.3. الحفظ بالتبريد: يقصد به حفظ المنتجات الغذائية الزراعية في مستويات حرارية متدنية، بحيث أنها لا تؤدي إلى تجمدها، وتستخدم في ذلك درجات حرارة تتراوح ما بين 0° - 3° . وهذا من شأنه أن يؤدي إلى حفظ الغذاء حفظاً مؤقتاً. يستعمل التبريد كأداة حفظ مستقلة لبعض الخضروات التي تستهلك طازجة مثل الخس والطماطم والخيار أو كوسيلة مؤقتة حتى يتم استكمال الحفظ والتصنيع. يجرى الحفظ على البارد في ظروف جوية عادية، كما أنه قد يجرى تعديل على الظروف في غرف التخزين برفع نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون أو النتروجين، وذلك لأجل تثبيط نمو الأحياء المجهرية الهوائية التي تؤدي إلى اتلاف المنتجات المخزنة. ومن الشروط الأساسية لاحتفاظ غرف التبريد بحرارتها المنخفضة هو عزلها المحكم. تستخدم في عمليات التخزين على البارد عدة وسائل من بينها الثلج العادي، الأمزجة المبردة المشكلة من الثلج والملح، استخدام الثلج الجاف وأخيراً استخدام التبريد الصناعي عبر السائل المبردة مثل الأمونيا، وفيما يلي أمثلة لدرجات حرارة الحفظ المثلى ونسبة الرطوبة المثوية المصاحبة لعملية التخزين وكذا مدد الحفظ لبعض الخضروات والفواكه.

جدول رقم (01): شروط التخزين طويل المدى لعينة من الخضروات والفواكه

ملاحظات	مدة التخزين			الرطوبة (%)			درجة الحرارة (°C)		
	دنيا	قصوى	المتوسطة	دنيا	قصوى	المتوسطة	دنيا	قصوى	المتوسطة

تفاح	ليمون أصفر	بصل	رمان	بنور بطاطا	بطاطا مناخزة	ثوم
0.5	2	1	0	2	4	
4	10	0	2	3	10	
2	6	0.5	1	2.5	7	0
90	85	65	85	85	85	70
95	90	75	90	90	90	75
90	87.5	70	85.5	85.5	87.5	72.5
1	3	5	2	6	4	6
9	5	9	3	8	8	8
أنتن	أنتن	أنتن	أنتن	أنتن	أنتن	أنتن
قطف عند النضج للحصول على جودة أكبر في الطعم ولضمان حفظ أفضل.	معالجات وقائية ضرورية.	قبل تخزين البصل، ينبغي تجفيفه حيث يجب أن يفقد البصل حوالي 10% من وزنه للحد من نمو الفطريات؛ التهوية ضرورية؛ الأصناف التي تقطف باكرا أي البصل الأخضر لا تحفظ طويلا حيث تبلغ مدتها حفظها القصوى 15 يوما.	معالجات وقائية ضرورية.	تتطلب تهوية جديدة	تجفيف قبل التخزين لتقوية البشرة ولاندمال الجروح خلال 4 إلى 10 أيام. حرارة التخزين المتدنية جدا تحلي طعم البطاطا والحرارة تسهل نمو البيراعم.	معالجات وقائية ضرورية.

المصدر: سمير مدور، تخزين المنتجات الزراعية، (المؤسسة اللبنانية للتنمية الاقتصادية والزراعية، حزيران 2001)، <http://www.ildeslebanon.org/etudes/ar/ar-entroposage->produit-agricole.pdf>، ص ص: 5- 10.

2.1.3. الحفظ بالتجميد: وهو طريقة حفظ مستدام، يتم بموجبه حفظ المنتجات الغذائية الزراعية في درجات حرارة متدنية ثم تخزينها فيما بعد في درجات حرارة تسمح بالمحافظة على حالتها المتجمدة. يؤدي التجميد إلى قتل بعض الأحياء المجهرية بتأثيره

الميكانيكي، مع بقاء نسبة من الملوثات الغذائية حية. تسمح هذه الطريقة للحفظ من بقاء المواد المخزنة غالبا على حالتها الطبيعية من حيث الطعم والرائحة، تجدر الإشارة إلى أنه كلما انخفضت درجة حرارة التخزين كلما أمكن احتفاظ المادة المخزنة بطعمها الطبيعي ولونها وقوامها لمدة أطول وبدرجة أفضل.

تتعدد طرق التجميد من البطيء إلى السريع حسب درجات الحرارة المستخدمة في عملية التجميد، ومن المنتجات الغذائية الزراعية التي يمكن حفظها بالتجميد: القرنبيط، البصل، البرنقال، السبانخ، الفاصولياء، البازلاء وغيرها.

2.3. حفظ المنتجات الغذائية الزراعية عن طريق التحكم في الرطوبة: يعد وجود الرطوبة عاملا أساسيا لتكاثر ونمو البكتيريا والخمائر. كما أن التحلل المائي والتفاعلات الانزيمية تتم في وسط مائي، وعليه فإن الأساس العلمي لحفظ المنتجات الغذائية الزراعية بالتجفيف هو تخفيض نسبة الرطوبة في الغذاء، بحيث تصل لحد لا تستطيع معه الأحياء المجهرية مزاوله نشاطها، أو أن تكون نسبة الماء الباقية مرتبطة بمكونات الغذاء بحيث لا تستطيع الأحياء الدقيقة أن تنتزعها لاستعمالها لمزاوله نشاطها وتكاثرها ونموها. تستخدم طريقتان لحفظ المنتجات الغذائية الزراعية بنزع الرطوبة هما: التجفيف الطبيعي والتجفيف الصناعي.

1.2.3. حفظ المنتجات الغذائية الزراعية بالتجفيف الطبيعي: تستخدم فيه الطاقة الشمسية كمصدر للحرارة، ويعتمد أيضا على الانسياب الطبيعي للهواء،

حيث تستخدم هذه الطريقة في تجفيف بعض الخضروات والفواكه مثل الملوخية، البلح، العنب والمشمش.

2.2.3. حفظ المنتجات الغذائية الزراعية بالتجفيف الصناعي: يتم بموجب

هذه الطريقة استخدام الهواء المسخن صناعيا في عمليات التجفيف والمتولدة أساسا من استخدام الفحم أو الخشب أو الكهرباء كطاقة لتوليد الحرارة.

3.3. حفظ المنتجات الغذائية الزراعية عن طريق المواد الحافظة الطبيعية

والكيميائية: تستخدم في هذه الطريقة من الحفظ بعض المواد الكيميائية والتي يؤدي استخدامها إلى تأخير، منع أو إخفاء التغيرات غير المرغوبة التي يمكن أن تطرأ على المنتجات الغذائية الزراعية ونحوها. تعد الكثير من المواد الحافظة غير ضارة أو ذات ضرر ضئيل نسبيا مثل السكر وملح الطعام والنترات والخل والأحماض العضوية التي يوجد لها نظير في الفواكه ودخان الخشب والكحول. تعد المواد الأنفة الذكر مواد حافظة طبيعية، تجدر الإشارة أنه قد يكون لتلك المواد فعل سام تجاه البكتيريا أو تستخدم كمضاد للتخمر. في حين تعتبر المواد الأخرى كأحماض البنزويك والبوريك والساليسليك والبوراكس والكبريتوز والفورمالدهيد، مواد حافظة كيميائية.

مستودعات تبريد المنتجات الغذائية الزراعية: الماهية والأهمية الاقتصادية:

سيتم من خلال هذا المبحث، تناول كل من تعريف مستودعات التبريد للمنتجات الغذائية الزراعية ثم التصميم الهندسي لتلك المخازن، وأخيرا تحديد الأهمية الاقتصادية التي تلعبها غرف التبريد في مجال حفظ وإطالة عمر المنتجات الزراعية لأجل تخزين الفائض منها عن الحاجة واستخدامها في غير أوقات انتاجها.

1.4. تعريف مستودعات تبريد المنتجات الغذائية الزراعية: تعرف مستودعات

التبريد والتجميد على أنها تلك المنشآت التي تصمم خصيصا للمحافظة على

سلامة المنتجات الغذائية الزراعية القابلة للتلف. يعتمد إنشاء مستودعات التخزين هذه على أسس ومعايير محددة. توصف مستودعات التبريد على أنها أبنية أو مخازن مغلقة معزولة عن محيطها الخارجي من حيث التبادل الحراري. يتم تزويدها بنظام تبريد ذو كفاءة عالية، وعليه يتم استخدام وحدة خارجية مع ضاغط هوائي لغرض التبريد، كما أنه قد يستعمل نظام التبريد المركزي، وهذا مرتبط بحجم المواد المراد تبريدها والغرض من عملية التبريد⁽¹⁾.

2.4. التصميم الهندسي لمستودعات تبريد المنتجات الغذائية الزراعية: إن الغرض الأساسي من إنشاء مخازن التبريد سواء صغيرة الحجم (غرف التبريد) بحجم لا يتجاوز 70 متر مكعب أو كبيرة الحجم (مستودعات التبريد) بحجم يتجاوز 70 متر مكعب وهو توفير حيز حراري معزول لتخزين وللحفاظ على المنتجات الغذائية الزراعية المراد تخزينها من التلف عند درجات حرارية معينة. يمكن معرفة الأبعاد الداخلية لأي مخزن تبريد أو تجميد بعد معرفة كمية ونوع المنتجات الغذائية المراد تخزينها⁽²⁾. سيتم التركيز هنا على تناول المستودعات أي المخازن الكبيرة للتبريد لسبب رئيسي هو أن الكميات المخزنة في هذه المساحات التخزينية الكبيرة هي التي من شأنها أن تعمل على احتكار المنتجات الغذائية الزراعية لا المخازن الصغيرة التي سيكون دورها محدود للغاية في ممارسة الاحتكار الذي أردنا من خلال هذه الدراسة التطرق إليه في سوق الخضروات والفواكه في الجزائر. يمكن تشييد مخازن تبريد صغيرة الحجم في

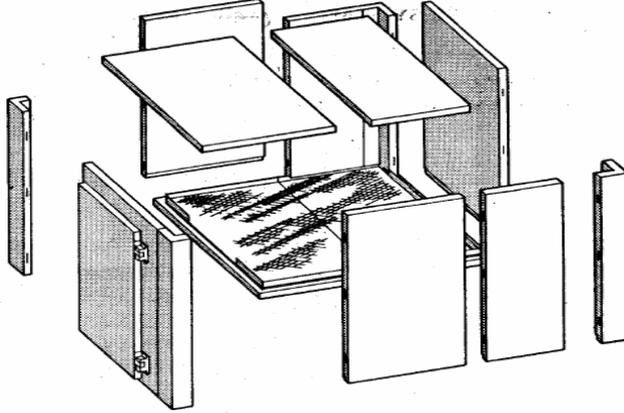
(1) صندوق التنمية الزراعية، مستودعات التبريد والتجميد، (المملكة العربية السعودية: الرياض)، تاريخ الاطلاع: 17 نوفمبر 2017

[.<https://www.adf.gov.sa/Documents/pdf/Warehouses.pdf>](https://www.adf.gov.sa/Documents/pdf/Warehouses.pdf)

(2) الادارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، تبريد وتكييف، (السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني)، تاريخ الاطلاع: 19 نوفمبر 2017، ص: 194،

[.<https://download-engineering-pdf-ebooks.com/1513-free-book>](https://download-engineering-pdf-ebooks.com/1513-free-book)

شكل مجموعة من القطع المتوافقة، حيث يمكن تجميعها في موقع ما على أرضية مستوية كما يوضحه الشكل الموالي:
شكل رقم (01): شكل توضيحي لمخزن تبريد صغير الحجم



المصدر: الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، تبريد وتكييف، (السعودية، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني)، تاريخ الاطلاع 19 نوفمبر 2017، ص: 196، <https://download-engineering-pdf-ebooks.com/1513-free-book>.

يمكن تلخيص طريقة تصميم مخازن التبريد صغيرة الحجم كما الحال بالنسبة لمستودعات تبريد المنتجات الزراعية كبيرة الحجم في الخطوات التالية:
. اختيار المكان الملائم للبناء، والذي يشترط فيه أن يكون ذو تهوية جيدة وقريبا من مصادر المياه والكهرباء وامكانية الوصول إليه بسهولة؛

. نقل الغرفة إلى مكان البناء ودراسة طريقة وخطوات التركيب المجهزة من قبل المصنع وتوفير العدة اللازمة للتركيب؛

. التأكد من موقع الفتحات المطلوبة لمرور قنوات الصرف ووسائط التبريد والتوصيلات الكهربائية اللازمة لتركيب معدات التبريد؛

. تركيب الأرضية أولاً، ثم إقامة الجدران على الأرضية بشرط أن ترص القطع المختلفة في مواقعها وذلك لمنع التسرب بين وصلاتها، وبعد ذلك تركيب

الأسقف على الجدران، وأخيرا يتم تركيب الأبواب. تجدر الإشارة أن هذه المخازن قد يتم توريدها بالكامل بجميع تجهيزاتها، حيث يمكن إذا تطلب الأمر فكها ونقلها لمكان آخر بسهولة تامة؛

. تركيب نظم التبريد: تتعدد أنظمة التبريد، حيث نميز بين نوعين منها هما وحدات التبريد المنفصلة وأنظمة التبريد المركزي. ولكل منها عيوب ومزايا. ينصح المختصون باستخدام وحدات التبريد المنفصلة لسهولة صيانتها والتعامل معها عند حدوث الأعطال، تتكون وحدات التبريد من وحدتين أساسيتين هما وحدة المبخر ووحدة التكثيف. تتكون وحدة المبخر أساسا من وحدة تبخير مشكلة من مراوح تبريد ومحرك كهربائي. أما وحدات التكثيف فتصميمها يتوقف على عوامل عدة منها حجم غرفة التبريد والمنتج المراد تخزينه ودرجة الحرارة المطلوبة.

يتم تقدير قوة وحدات التبريد استنادا إلى عدة عوامل منها نوع المنتج المراد تخزينه ودرجة الحرارة الخارجية ودرجة الحرارة المستهدفة، هذا إضافة إلى الفترة الزمنية للتخزين، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): تقدير قوة وحدات التبريد والتجميد

مخازن أو مستودعات التجميد		مخازن أو مستودعات التبريد	
قوة الضاغظ(حصان)	الحجم (م ³)	قوة الضاغظ (حصان)	الحجم (م ³)
2 - 1	20 - 1	1.5 - 1	20 - 1
7.5 - 2	75 - 20	3 - 1.5	75 - 20
10 - 7.5	120 - 75	5 - 3	120 - 75
15 - 10	260 - 120	10 - 5	350 - 120
20 - 15	400 - 260	15 - 10	400 - 350
30 - 20	600 - 400	20 - 15	900 - 400

المصدر: صندوق التنمية الزراعية، مستودعات التبريد والتجميد (المملكة العربية السعودية: الرياض)، تاريخ الاطلاع: 17 نوفمبر 2017،

[.<https://www.adf.gov.sa/Documents/pdf/Warehouses.pdf>](https://www.adf.gov.sa/Documents/pdf/Warehouses.pdf)

3.4. الأهمية الاقتصادية لمستودعات تبريد المنتجات الغذائية الزراعية:

تمكن عملية حفظ المنتجات الغذائية الزراعية بالتبريد من الناحية الاقتصادية تحقيق ما يلي:

تمكن عمليات التبريد من الحفاظ الآمن للمنتجات الغذائية الزراعية من الوجهة الصحية، وذلك لأجل استهلاكها وقت انعدام وجودها على حالتها الطازجة وبسعر معقول؛

تمكن عملية التبريد من حفظ الفائض من المنتجات الزراعية عن الحاجة على صورة صالحة للاستهلاك وبأسعار معقولة من تلافي الخسارة التي يتحملها المنتج نتيجة عرضها في السوق المحلي بكميات تفوق حاجة الاستهلاك فيضطر لبيعها بأرخص من تكاليف إنتاجها؛

يمكن استخدام المنتجات الغذائية الزراعية المحفوظة في الرحلات والاستكشافات البعيدة، كما يمكن استخدامها في امداد الجيوش في ميادين القتال وتوصيلها بسهولة للشعوب أثناء الحروب والأزمات؛

من شأن المنتجات المحفوظة بالتبريد أن تؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وازدياد الطاقة الاستهلاكية والقوة الشرائية للأفراد، كما أنها تؤدي إلى زيادة مجالات العمل ورفع أجور ممتنيتها وارتفاع مستوى معيشتهم؛

رخصها النسبي وسهولة نقلها مع عدم تعرضها للتلف، وكونها تساعد أيضا على قيام صناعات أخرى للاستفادة من مخلفات التصنيع في إنتاج سلع ذات قيمة اقتصادية؛

من شأن توافر بنية تحتية أساسية كافية و فعالة لسلسلة التبريد بشكل رئيسي من تفادي فقد وهدر كميات كبيرة من المنتجات الغذائية الزراعية، وبالتالي تقليل المشكلات الصحية والتكاليف التي قد تتجم عن استهلاك الغذاء غير الآمن⁽¹⁾؛ تعد سلسلة التبريد عنصراً لا يتجزأ من النمو في قطاع الغذاء ويجب ادماجه بشكل أفضل في السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الزراعية والغذائية للحكومات؛

1. تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في كل ما يمكن انتاجه من المنتجات الزراعية التي تستهلكها السوق المحلية والتي يتم استيرادها من الخارج.

ثانياً: الاحتكار وآثاره على اختلال توازن سوق المنتجات الغذائية

يؤدي الاحتكار إلى انعدام المنافسة الشريفة في المعاملات التجارية بين الأفراد، خاصة في ظل هيمنة المحتكرين الكبار على قطاعات إنتاجية حيوية ومهمة، حيث يفرض انتشار احتكار بعض السلع والمواد الضرورية والأساسية إلى آثار سلبية على المواطن والمجتمع، بل الاقتصاد برمته، فضلاً عن أن الاحتكار يؤدي إلى العديد من السلبيات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة؛ كالبطالة وعدم تكافؤ الفرص واختلال في توازن الأسواق التي تمارس فيها، إلى جانب تأثيراته السلبية على مبدأ العدالة الاجتماعية وتفشي ظواهر دخيلة على المجتمع تؤدي إلى الشعور بالظلم والغبن بين شرائحه، كل هذه المؤشرات تستدعي سن قوانين تمنع الاحتكار نظراً للآثار الخطيرة التي قد تترتب عنه على الفرد والدولة.

تجدر الإشارة إلى أن احتكار السلع الاستهلاكية اليومية يعد من أخطر أنواعه وطأة على حياة الأفراد، حيث يرتبط بأولويات معيشتهم مما يشكل ضغطاً اجتماعياً ونفسياً على محدودي الدخل منهم على وجه الخصوص. يأتي افتعال

(1) الهادي، يحيى & جنيفر، سمولاك، تطوير سلسلة التبريد في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وحدة الصناعات الزراعية والبنية التحتية، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ص: 01.

بعض الأزمات نتيجة تلك الاحتكارات مثلا الندرة المفتعلة لبعض المواد ذات الاستهلاك الواسع التي يفتعلها ويستغلها عامة التجار أحيانا، بحكم احتكار مجموعة منهم لهذه السلعة وسيطرتهم على الأسعار بل واستمرار زيادة أثمانها مع العلم أن أسعارها منخفضة عالميا وهذا ما يؤدي إلى اختلال توازن سوق تلك المنتجات المحتكرة و ما يترتب عنها من أزمات ضارة بالأفراد والاقتصاد معا.

مكانة سوق المنتجات الغذائية الزراعية: تعد السوق بشكل عام مهما تعددت أنواعها من سوق المنتجات الغذائية الزراعية وغيرها، مجالا مهما في الحياة الاقتصادية لما تقدمه من وظائف مهمة في استمرار أداء النشاط الاقتصادي بصورة صحيحة، ولعل أهم تلك الوظائف المبادلات والمعاوضات بين أفراد المجتمع الواحد أو المجتمعات المتباينة، كما أنها تسهم بشكل كبير في تخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وكذا المساهمة في عمليات التوزيع العادل للدخل الوطني.

1.1. تعريف سوق المنتجات الغذائية الزراعية، أنواعها ووظائفها: تعد سوق المنتجات الغذائية الزراعية ذلك المجال الذي يكون فيه بائعون و مشترو المنتجات الزراعية الغذائية على اتصال وثيق ببعضهم البعض، كما أن الأثمان المدفوعة في أي جزء من هذه السوق لها أثر على الأثمان المدفوعة في بقية أجزائه. لا يعد المكان هو المحدد الأساسي لنطاق السوق، بل امكانية تواصل البائعين مع المشترين هو المحدد لذلك الحيز.

ركز الاقتصاديون اهتمامهم على دراسة أنواع محدودة من الأسواق، تختلف هيكلها اختلافا واضحا، ومنها سوق المنافسة التامة وسوق الاحتكار التام، ويقع بين هذين النقيضين أسواقا تدرج في بعدها عن المنافسة التامة واقترباها

من الاحتكار التام ومن أهمها: سوق المنافسة الاحتكارية وسوق احتكار القلة⁽¹⁾.

تعد سوق المنافسة التامة في نظر الاقتصاديين نادرة الوجود. يمثلها تقريبا في وقتنا المعاصر أسواق السلع الدولية كالمعادن الأساسية والحبوب والأسواق الكبرى للأسهم. كما يسري الشأن ذاته على الاحتكار التام أيضا والذي يندر وجوده إلا ذلك الذي ينشأ بحماية قانونية. إن أكثر ما يتداول في الحياة الاقتصادية يتراوح بين المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة. ويتفاوت انتشار هذين النوعين من بلد لآخر. تجدر الإشارة إلى أن المنافسة الاحتكارية تكثر في قطاع تجارة الجملة والتجزئة للمنتجات الغذائية الزراعية، وما يوجد فيها من احتكار قلة يتسم بعدد صغير من الشركات الكبرى والتي تسيطر على أجزاء كبيرة من هذه السوق. يظهر بوضوح في قطاع المنتجات الغذائية الزراعية تنوع المنتجات وسهولة الدخول إلى هذه السوق مع الإشارة إلى أن صفة المنافسة تتناقص في هذه السوق بقدر التدخل الحكومي لدعم الأسعار أو الحد من الانتاج. تعد سوق المنتجات الغذائية الزراعية ذلك المجال الذي تؤدي فيه تبادل مختلف أنواع المنتجات الزراعية الموجهة للاستهلاك، فإن ما يتعلق بالإنتاج وتخصيص الموارد الزراعية في المجتمع فإن للسوق أهمية كبرى في الاسهام في تحقيق التخصيص الأمثل لتلك الموارد التي تتيحها الأرض من خلال ما تقدمه تلك السوق للمنتجين الزراعيين والمستهلكين من معلومات عن طبيعة المنتجات ومقاديرها وأسعارها، وبالتالي اتخاذ القرارات التي تعكس حاجة أفراد المجتمع المعني في تخصيص ما لديه من موارد زراعية وتوجيهها أحسن توجيه للاستهلاك. أما فيما تعلق بمجال توزيع تلك المنتجات، فإن السوق هو المجال

(1) محمد أنس الزرقا، الأسواق المعاصرة غير التنافسية بين الفقه والتحليل الاقتصادي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الاسلامي، المجلد19، العدد2، (المملكة العربية السعودية، 2006)، ص: 03.

الذي يحصل فيه الأفراد على نظير مشاركتهم في النشاط الاقتصادي. أما على صعيد الاستهلاك فإن السوق هو المجال الذي يوفر للمستهلكين رغباتهم من سلع وخدمات تلبي احتياجاتهم.

2.1. أهمية انتظام أسواق المنتجات الغذائية الزراعية: للسعر أهميته في سير العمل بسوق المنتجات الغذائية الزراعية، والذي بقدر انتظامه ووجود العوامل التي تضمن تعبيره عن الحقيقة تكون سوق تلك المنتجات منتظمة وسليمة، وقد اختلفت النظم الاقتصادية في كيفية تحقيق هذا الانتظام في الأسواق بشكل عام. ففي النظام الرأسمالي يترك الأمر لآليات السوق أي تجاوب العرض مع الطلب، والتي بمقدورها تصحيح أي اختلالات تحدث في السوق من دون تدخل الأجهزة الحكومية في ذلك. بينما في النظام الاشتراكي الذي يرى أن انتظام السوق يتحقق من خلال التدخل الحكومي في تنظيم السوق بشكل عام وسوق المنتجات الغذائية الزراعية بشكل خاص، حيث يقوم هذا التدخل مقام آليات السوق. وقد أثبت الواقع عدم صحة ما ذهب إليه النظامين الوضعيين، وهذا بدليل تهاوي النظام الاشتراكي الذي يكبل رغبة الأفراد في إنتاج وبيع ما يريدونه وتحقيق رغباتهم في شراء ما يحتاجونه وبالسعر الذي يرتضونه، على خلاف النظام الرأسمالي الذي أبان الزمن وهم أداة اليد الخفية التي من شأنها تحقيق انتظام السوق من خلال تفاعل آليات الطلب والعرض وبالتالي ضبط الأسعار. وهذا ما حدا بالاقتصاديات الرأسمالية إلى سن العديد من التشريعات والقوانين لأجل مناهضة الممارسات الاحتكارية في الأسواق خاصة تلك المتعلقة المواد الواسعة الاستهلاك، وبالتالي خرجت هذه الدول عن فلسفة الحرية الكاملة التي يقوم عليها إلى اعتماد الحرية الاقتصادية المنضبطة. **تداعيات الأسواق غير التنافسية بين الفقه والتحليل الاقتصادي:** تعد عدالة الأسعار أمراً ضرورياً لانتظام الأسواق ورعاية مصالح الأطراف الواهنة وهم

المشتركون، وعدم تحقيق ذلك سينجر عنه عواقب اقتصادية واجتماعية جمة على المجتمع، فمن شأن رفع الأسعار دون وجه حق حرمان ذوي الدخل المحدودة من اشباع حاجاتهم، مما ينجر عنه زيادة بؤسهم وحقدهم على المحتكرين وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اضعاف روابط التماسك المجتمعي الذي يعد ضمانة أساسية للأمن والاستقرار الاجتماعي. هذا فضلا عن عدم تحقيق الكفاية والعدالة الاجتماعية واللذين يعدان هدفين أساسيين للاقتصاد الوضعي. إن انسحاب هؤلاء الطبقات من السوق من شأنه أن يؤدي إلى اختلال الطلب فيها مما ينعكس سلبا على نظم الانتاج وما يتبع ذلك من آثار اقتصادية سلبية. يقف ديننا الحنيف موقفا عظيما من مسألة تنظيم الأسواق والأسعار مستندا على مبدأ أساسي هو الحرية المنضبطة أي الرضا لقوله ρ [إنما البيع عن تراض]. يقترن هذا التراضي ببعض الضوابط الشرعية والأخلاقية التي تؤدي إلى تحقيق العدالة في البيع والشراء، حيث أن المنهج الاسلامي يعمل في ترشيده للسلوك البشري من خلال الجمع بين القواعد الشرعية والقواعد الأخلاقية بشكل متلاحم لأجل تحقيق رفاة الفرد من خلال التبادل التجاري الذي يتجر عنه مصلحة طرفيه. إن ضبط الأسعار بشكل عادل إنما يستند على القاعدة الشرعية التي تنهى عن ممارسة الاحتكار، ناهيك عن مجموعة القيم الضابطة التي يجب أن يتحلى بها المسلم في معاملاته التجارية كالصدق والأمانة وغيرها والتي تعد رادعا له حتى لا يقع في المحظورات التي نهى عنها شرعنا الحنيف.

تعريف الاحتكار وشروط تحققه: تم من خلاله تناول كل من التعريف اللغوي للاحتكار، ثم التعريف الاصطلاحي الوضعي، وأخيرا تحديد الاصطلاح الفقهي للاحتكار، هذا إضافة لتحديد شروط تحققه وضعيا وشرعيا.

1.3 تعريف الاحتكار: يعرف الاحتكار في اللغة كما يأتي:

(ح ك ر): احتكار الطعام: جمعه وحبسه، يُتَرَبَّصُ به الغلاء⁽¹⁾.

(ح ك ر) السلعة: جمعها لينفرد بالتصرف فيها⁽²⁾.

الاحتكار من الحكر أي ادخار الطعام للتربص وصاحبه محتكر. الاحتكار هو جمع الطعام ونحوه مما يؤكل واحتباسه انتظار وقت الغلاء به⁽³⁾. أما معنى الاحتكار اصطلاحاً فإنه لا يختلف عن معناه اللغوي⁽⁴⁾. رغم تعدد الكلمات في كتب اللغويين ومصادر اللغة العربية حول كلمة الاحتكار والحكرة مع الإشارة أن هناك معانٍ أخرى للحكر لا تتصل بموضوع البحث، إلا أنه يتضح من كلمات المختصين أن الاحتكار بوصفه عملاً وفعلاً، يحوي أربعة خصائص أساسية متمثلة فيما يلي⁽⁵⁾:

أولاً: الجمع والحبس: وهذا من الخصائص الواضحة لممارسة الاحتكار، ولا تمييز بين الجمع والحبس خلافاً لبعض الفقهاء. تجدر الإشارة إلى أن عملية الجمع للسلع ليست مقومة لهوية الاحتكار لغة، فمثلاً لو اشترى أحدهم بضاعة بكميات كبيرة ولا يريد بذلك جمعها من السوق وصادف أن نفذت هذه البضاعة من تلك السوق، لا لأنه جمعها، فتمنعه هنا من البيع يصدق عليه الاحتكار لغة. أما إذا قصد من الجمع ما يقابل النشر والتفريق والتوزيع كان مقبولاً، لكنه لا يبتعد كثيراً عن معنى الحبس المأخوذ هنا، وهو مراد اللغويين الذين عبروا

(1) محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، **مختار الصحاح**، (دار الحديث، القاهرة، مصر، 2008)، ص: 88.

(2) المعجم الوجيز، (مجمع اللغة العربية، 2008)، ص: 164.

(3) محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، (الطبعة الثالثة، دار صادر، بيروت، لبنان، 2010)، ص: 208.

(4) هدى لعور، **الاحتكار وعقوبته بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية، (كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، شعبة العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر، 2013)، ص: 17.

(5) حيدر حب الله، **دراسات في الفقه الإسلامي المعاصر: الجزء الثالث**، (الطبعة الأولى، دار الفقه الإسلامي المعاصر، 2011)، ص: 14 - 17.

بالجمع، باستثناء "ابن سيده" الذي ذكر جمع الطعام ثم ذكر احتباسه بما يدل على المغايرة وإن احتمل العطف للتوضيح فقط. وعليه فليس الجمع مأخوذاً في هوية الاحتكار لغة وعرفاً. وإن كان الاحتكار المسبوق بشراء السلع وجمعها من السوق عن قصد مسبق ونية متعمدة لذلك من أوضاع مصاديق الاحتكار.

ثانياً: انتظار غلاء السعر والتربص به لذلك: تعد الغاية التجارية شرطاً أساسياً في عملية الاحتكار، والمعيار العملي هو حصول ارتفاع القيم السلعية المحتكرة. ولا يوجد في كلمات اللغويين حديث عن تحديد زمني لمدة الاحتكار، على خلاف مواقف الفقهاء المسلمين وشروطهم من ثلاثة أيام إلى أربعين يوماً أو غير ذلك. ووفقاً لذلك يمتاز الاحتكار عن الادخار، حيث أن هذا الأخير لا يرتبط بقصد ارتفاع الأسعار أو التحكم بالسوق، فقد يدخر الإنسان شيئاً لنفسه أو لعياله مهما كان كثيراً ولا يسمى احتكاراً ما لم يدخل القصد التجاري والربحي في عملية الادخار هذه. وبالعلمية ذاتها يظهر أن الحبس أعم من الاحتكار أيضاً لأنه يشمل الحبس لما يحتاجه الناس وغيره، والحبس بقصد ارتفاع الأسعار وغيره، وحبس السلع وغيرها.

ثالثاً: كون المحتكر سلعة تخضع للعرض والطلب في السوق أو طعاماً على الخلف: إن أي حبس أو جمع لأموال لا تدخل في إطار التداول في السوق لا يعني احتكاراً، وعلى هذا الأساس فرق بعضهم بين الاحتكار والادخار، وهي نوعية المحتكر، فإن الادخار يشمل حبس النقود وجمعها، فيما لا يمتد الاحتكار من وجهة نظر هؤلاء لحبس النقود، لأن المأخوذ فيه السلع والبضائع لا مكان مثل النقد، يضاف إليه أن الادخار قد يكون مطلوباً كادخار الدولة حاجيات الشعب. من الواضح أن الادخار مفهوم أعم، بل يختلف تقويمه من حيث الجواز والمنع شرعاً، بل من حيث المدح والذم عقلانياً وعرفاً. لكن حصر الاحتكار بحبس السلع غير النقدية يحتاج إلى تمحيص، وذلك بعد غض النظر

عن قضية اختصاصه بالطعام وعدمه، حيث أشار اللغويون إلى الطعام أو السلعة بحكم حاجة الناس إليها أو طلبهم لها. فيكون ناتج الحاجة أو الطلب ارتفاع قيمتها السوقية مع قلة وجودها وعرضها في السوق، والنقد قد يدخل هذه الدائرة، كما في بعض العملات الصعبة التي تكون ندرتها في السوق المحلي موجبة لارتفاع قيمتها، الأمر الذي سيزر بقدره الدولة على التجارة الخارجية ومضر للغاية بحركة الاستيراد والتصدير، كما هي الحال بالنسبة الدولار الأمريكي في وقتنا الراهن.

رابعا: قد يفهم من كلمات اللغويين أن الاحتكار مرتبط بحاجة طالب السلعة **المحتكرة**: أو لكونه ملحقا للضرر أو المشقة أو التضيق على الناس، يلاحظ ذلك من خلال المعاني التي ذكرت للاحتكار كالعسر والظلم وسوء المعاشرة وادخال المشقة وغير ذلك من السلبيات. وهذا معناه أن احتكار السلعة غير المفضي إلى المشقة أو الضرر على الناس أو التضيق عليهم، لا يدخل ضمن مفهوم الاحتكار لغة حتى ولو ارتفع سعرها في السوق، كبعض السلع التي يطلبها في العادة الأثرياء فقط الذين لا يتضررون من ارتفاع قيمتها السوقية، إلا إذا حملت كلمات اللغويين على الحالة الغالبة للاحتكار. لاسيما مع جعل قيد الطعام الذي أدرجه مما يشير إلى هذه الحالة هي الغالبة حينها، إلا أن هذا المفهوم غير صحيح لغة.

2.3. الاحتكار وأنواعه في القوانين الوضعية مع التركيز على القانون الجزائري: تم تناول الاحتكار في القانونين الأمريكي والفرنسي، ومع تركيز الاهتمام بالقانون الجزائري ثم تبين أهم أنواع الاحتكار الممارسة عمليا.

1.2.3. الاحتكار في القوانين الوضعية مع التركيز على القانون الجزائري: باعتبار الاحتكار ممارسة تهدف للهيمنة والتحكم في السوق من حيث كمية وسعر السلعة أو الخدمة المتداولة بواسطة فرد أو مجموعة أفراد أو شركات، مما

يؤدي إلى اقصاء المنافسين، وبالتالي الاضرار بمبدأ حرية المنافسة الذي دعت إليه كل التشريعات الوضعية على المستوى الدولي، وهذا ما حدثها على سن قوانين لحماية المنافسة المشروعة، ولقد كان القانون الأمريكي من أولى القوانين التي صدرت لمحاربة ظاهرة الاحتكار وذلك راجع لما كانت تتمتع به السوق الأمريكية من قدر عال من المنافسة الاقتصادية وسيطرة الشركات الكبرى عل أسواقها، حيث صدر قانون مينتون شيرمان "Minton Sherman" سنة 1890، ثم أدخلت عليه تعديلات كثيرة عليه فيما بعد⁽¹⁾، بما يتماشى مع تطور السوق الأمريكية. ومن جانبها أصدرت فرنسا الأمر رقم 45 - 1483 والمتعلق بالأسعار والذي ألغي فيما بعد واستبدلت أحكامه بالأمر 86 - 1243 المؤرخ في 01 ديسمبر 1986، والمتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. كما أولت الدول العربية هي الأخرى اهتماما بالغاً بتنظيم المنافسة و منع الاحتكار ومن بينها الجزائر، تجدر الإشارة إلى أنه لم يرد ذكر للاحتكار بذات اللفظ في القانون الجزائري، بل ورد بما يدل على معناه بشكل صريح من خلال قوانين حماية المستهلك وحرية المنافسة أو بشكل ضمني في النصوص القانونية العامة التي تجسد في مجملها سياسة الدولة. فمن بين المبادئ التي تضمنها الدستور الجزائري لسنة 1996، مبدأ الحماية في المجال الاقتصادي لما لهذا الجانب من أثر في حياة الأفراد، حيث نصت المادة 37 منه على ضمان حرية التجارة والصناعة وممارستها في إطار القانون⁽²⁾. كما عدت في ذات السياق، المادة 124 مكرر من القانون المدني الجزائري حالات الاستعمال التعسفي للحق، والتي تلحق ضرراً بالمنافسين الآخرين في السوق من طرف المحتكرين وبشكل

(1) أحمد محمد الصاوي، الإطار القانوني لحظر الممارسات المقيدة للمنافسة، مجلة روى استراتيجية، المجلد 3، العدد 10، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، دولة الامارات العربية المتحدة، 2015)، ص: 13.
(2) المادة 37، الدستور الجزائري لسنة 1996.

غير مشروع⁽¹⁾. كما أن قانون العقوبات الجزائري، خصص القسم السابع منه والمعنون "الجرائم المتعلقة بالصناعة والتجارة والمزايدات العمومية" والمشكل أساسا من ستة مواد تتعرض في مجملها للعقوبات المرصودة لكل من يعتدي على استقرار الاقتصاد، لاسيما إذا كان هذا التعدي متعلقا بممارسة مضاربة غير مشروعة أو محاولة عرقلة تحديد الأسعار حسب قواعد المنافسة، إما بالتدخل المباشر أو غير المباشر، في خفض أو رفع الأسعار لما له من مساس بالمنافسة الحرة ومصصلحة المستهلك، كما أن العقوبات قد تشدد إذا تعلق الأمر بالتلاعب في أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع⁽²⁾. تجسد اهتمام السلطات الجزائرية بضمان المنافسة وحماية أسواقها من الممارسات غير المشروعة من خلال إصدارها للأمر 95 - 06 المتعلق بالمنافسة، والذي يعد أول قانون تعرض لحرية المنافسة بشكل صريح ومباشر وقد عزز هذا الأمر بالتعديل الدستوري لسنة 1996 من خلال تكريس مبدأ حرية الصناعة والتجارة، ونظرا للنقائص التي حملها في طياته خاصة مع دخوله حيز التنفيذ، مما أجبر الجهات الوصية إلى تعديله بموجب الأمر رقم 03.03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، وأبقى العمل بأحكام كل من الباب الرابع منه، والمتضمن القواعد المتعلقة بالممارسات التجارية ونزاهتها والباب الخامس المتعلق بمعاينة الممارسات المنافية للمنافسة والمخالفات وملاحقتها وأخيرا الباب السادس والمتعلق بالأحكام المختلفة، وقد بقي العمل بها إلى غاية صدور القانون 04.02⁽³⁾. ثم صدر القانون 12.08 المؤرخ في 25 جوان 2008 لتعديل الأمر 03.03 وأخيرا صدر القانون 10.05 المعدل والمتمم للأمر 03.03

(1) المادة 124 من القانون المدني الجزائري.

(2) المادة 172 من قانون العقوبات الجزائري.

(3) القانون 04.02، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 41 لسنة 2004، ص: 03

والذي أضاف تعديلات بسيطة على ما جاء في الأمرية السابقة. يجدر التنويه إلى أنه كان قد سبقت التشريعات السابقة تشريعات أخرى محددة للقواعد العامة لحماية المستهلك الذي يعد الحلقة الأهم في سلسلة محاربة الاحتكار، ومنها القانون رقم 89 - 02، واشتمل على مجموعة من القواعد التي تستهدف معالجة الاختلالات الموجودة بين المستهلكين والمؤسسات المتنافسة في السوق، وهذا ما يؤكد الارتباط الوثيق بين محاربة الاحتكار وحماية المستهلك وهذا ما يدل على أهمية بند حماية المستهلك في أولويات السلطات الجزائرية المختصة بذلك.

2.2.3. أنواع الاحتكار في القوانين الوضعية: تقسم بشكل عام في القوانين الوضعية إلى قسمين رئيسيين هما: الاحتكار المشروع والاحتكار المحظور. فاحتكار المشروع هو الهادف إلى تقديم خدمات للمجتمع أو على الأقل ذلك الذي لا يترتب عليه ضرر ومن أشكاله. يقسم بدوره إلى قسمين هما الاحتكار العام التي تمارسها الدولة أو أشخاص القانون العام، وذلك لأجل المحافظة على مصالح الجهات العمومية المعنية والتي تعني ضمناً مصلحة متساكنيها كاحتكار السلطات العمومية لبعض القطاعات الاقتصادية الهامة كالماء والكهرباء. أما الاحتكارات الخاصة فيقصد بها الاحتكارات التي يقوم بها الأفراد والشركات الخاصة كاتحاد شركات النفط العالمي. في حين يقصد الاحتكار غير المشروع أو المحظور، ذلك الذي يترتب عليه ضرراً و تضيقاً على أفراد المجتمع، من خلال حبس السلع والخدمات عنهم بهدف رفع أسعارها، ومن أهم صورته احتكار البيع والشراء واحتكار القلة وما إلى ذلك من صور الاحتكار الأخرى⁽¹⁾.

(1) فهد بن نواف، تجريم الاحتكار في نظام المنافسة السعودي، (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2007)، ص: 40 - 41.

3.3. الاحتكار في الاصطلاح الفقهي: يقصد بالاصطلاح الفقهي ما ورد من تعريف للاحتكار في كتابات الفقهاء المسلمين. فقد ورد النهي عن الاحتكار في أحاديث نبوية شريفة كثيرة، صح منها ما روي عن مسلم عن سعيد بن المسيب عن معمر، قول رسول الله p: [مَنْ اخْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ]⁽¹⁾. وفي بعض ألفاظه [لا يحتكر إلا خاطئاً]: أي آثم⁽²⁾، وهي الكلمة التي وصف بها القرآن فرعون وهامان وأعوانهما من خلال قوله تعالى: ﴿فَأَلْتَمَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَرَمًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾⁽³⁾. تجدر الإشارة إلى أنه لم يرد في النصوص الشرعية تحديد للاحتكار المنهي عنه، فالمرجعية في ذلك ترجع إلى فهم الصحابة ثم المجتهدين للنصوص.

تتباين آراء الفقهاء في موضوع الاحتكار، فمنهم فريق يدعو إلى تضيق نطاق الاحتكار المحرم، ومنهم اتجاه ثان وهم أقلية ممن يدعون إلى توسيع ذلك النطاق⁽⁴⁾. يشمل جمهور الفقهاء الذين يضيقون من نطاق الاحتكار المحرم، كل من الحنفية والشافعية والحنابلة، وما يؤكد ذلك تعريف الحنابلة للاحتكار والذين يعتبرونه على أنه: "اشتراء القوت وحبسه انتظاراً للغلاء، أي أن يبيعه المشتري بعد أن ترتفع الأسعار". والقوت أخص من الطعام، فهو طعام أساسي يمكن أن يعتمد عليه الإنسان في حياته فترة طويلة من الزمن، بخلاف الطعام فإنه يشمل الفواكه والأغذية غير الأساسية. يستتج من التعريف السابق للاحتكار أن الذي يشتري القوت لاستهلاكه الذاتي لا يدخل ضمن نطاقه، وإنما

(1) الامام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب المساقاة: باب تحريم الاحتكار في الأقوات، حديث رقم 3113، الطبعة الأولى، ترقيم و ترتيب محمد فواد عبد الباقي، منشورات الألفية الثالثة، وهران، الجزائر، (2012).

(2) د. يوسف القرزاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1995)، ص: 293.

(3) سورة القصص، الآية 08.

(4) محمد أنس الزرقا، مرجع سابق، ص: 14.

ينطبق عليه لو كان الهدف من شرائه هو المتاجرة به بعد أن يرتفع سعره. كما ينبغي اشتراط الشراء لتحقيق الاحتكار، فالذي يحبس غلة أرضه لا يكون محتكراً، وكذا من يستورد السلعة من خارج البلد ويحبسها عنده، وهذا أيضاً لا ينطبق عليه مفهوم الاحتكار عند الجمهور. ومنطق الفقهاء واضح، حيث أن المحتكر هو كل من يضيق على الناس، أي يقلل المعروض من السلع، بينما المستورد يزيد من المعروض إن شاء باع ولا ينقصه لو حبس. أما الموسعون من نطاق تحريم الاحتكار، فهم المالكية وأبيوسف من الحنفية ثم ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية من متأخري الحنابلة ونوه الأخيرين لأول مرة بنوعين من الاحتكار أحدهما هو احتكار الصنف أو النوع والآخر هو احتكار العمل كأن يتواطأ صانعو منتج معين تشتد حاجة الناس إليه، وأن يتفقوا على رفع السعر أو الأجرة عن تلك التي كانت معتادة. فتعريف الاحتكار المحرم عند هذا الفريق هو احتباس السلع على نحو يضر بجمهور الناس، وهذا يشمل احتباسها، سواء كان ذلك بتملكها عن طريق الشراء أو جلبها من خارج البلد وأوداخها من نتاجه الذاتي، بما يزيد عن حاجة نفسه وعياله. ويشمل التعريف السابق كل السلع التي يضر حبسها بعامّة الناس ولا يقتصر على الأقوات ولا الطعام.

يتفق الفريقان على اشتراط أن يؤدي شراء السلع أو حبسها بوصفه سلوكاً احتكارياً إلى التضيق على الناس. إن أهم ما يميز الموسعون عن المضيقين هو توسيعهم لنطاق السلع التي يمكن أن تكون محل الاحتكار المحرم، أما التصرف الاحتكاري ذاته فإن الموسعين قلما يتعدون فيه نطاق المضيقين. تجدر الإشارة إلى أن بعض الموسعين يعدون حبس الغلة المستوردة في حال الضيق والشدة احتكاراً، وهذا ما يدل على أن توسيع الموسعين من دائرة التحريم، إنما ينصب بدرجة أولى على نطاق السلع والخدمات التي يمكن أن

يقع فيها الاحتكار أكثر مما ينصب على التصرفات التي تعد احتكارا والتي تتقارب فيها آراء الفريقين.

موازنة بين نظرة الفقه الاسلامي والنظم الاقتصادية الأخرى للاحتكار: حاربت الشريعة الاسلامية الاحتكار، صيانة من أن تتال أوقات الناس أيادي الجشع والمتربصين بها. يجدر أن تتعرض هنا لموقف كل من الرأسمالية والاشتراكية من الاحتكار والموازنة بينهما وذلك لاختلاف وجهات نظرهم حوله. فالاقتصاد الرأسمالي في نظرياته، يترك الأفراد أحرارا في ممارسة النشاطات الاقتصادية، ويحصر دور الدولة في نطاق ضيق لايتعدى حفظ الأمن والدفاع عن الوطن وإدارة بعض المشروعات العامة.

إن المستميتين للدفاع عن مزايا الاحتكار في تلك الاقتصاديات لايدركون فعلا تلك العيوب الفاحشة التي لها آثارها السلبية على الفرد والمجتمع، فمن شأن الاحتكار أن يؤدي إلى رفع الأثمان بحكم العقلية الاحتكارية التي تميز المنتج الرأسمالي، الذي لايحترم قواعد السوق، ومتى تهيأت له الفرصة ونفذ من ملاحقة القانون لممارساته الاحتكارية، كما أن الاحتكار يعمل على الحد من زيادة الانتاج بحكم أن المحتكر تتأتى له فرصة رفع الأسعار بتقلص المعروض من الانتاج، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، كان المعدل السنوي لزيادة الانتاج 21.20% بين الفترة الممتدة بين سنوات 1867 و1899، في حين تقلصت إلى 09.10% خلال السنوات 1899 - 1939⁽¹⁾. كما يعمل الاحتكار أيضا على فرملة التقدم الانتاج الصناعي، ذلك لأن المحتكر في مأمّن من المنافسة التي تجبر المنتج على تحسين وتطوير منتجه مقابل منافسه وإلا ناله الركود، كما من شأن سيطرة الشركات الاحتكارية

(1) قحطان عبد الرحمان الدوري، الاحتكار وآثاره في الفقه الاسلامي، (كتاب ناشرون، 2011)، ص: 113.

بشكل كامل على الأسواق المحلية والدولية، صياغة القوانين والتشريعات المتعلقة بالسياسات التجارية والضرائب والصناعة بما يخدم مصالحها والاضرار بأقوات الأفراد والمجتمعات. في حين أن المنظومة الاشتراكية كانت تدعو إلى التملك العام لجميع الموارد الاقتصادية الوطنية ووسائل الانتاج للدولة والمنظمات الجماعية، بشكل يضمن سيطرتها بشكل كامل عليها، وهذا نوع آخر من أنواع الاحتكار غير المرغوب، والذي من شأنه أن يعيق روح المبادرة والابداع الفردي والتطور الصناعي نتيجة غياب المنافسة وتعطيل مساعي الانتاج بشكل أفضل وبأسعار تنافسية، ناهيك عن السلوكيات التي لا تمت بصلة بقواعد حرية الاستهلاك التي انبثقت عن تلك الممارسات الاحتكارية نتيجة سيطرة القطاع العام على السوق وتهميش القطاع الخاص الذي بإمكانه تغيير قواعد اللعبة الاقتصادية وتحسين ظروف الانتاج وتطويرها إذا ما أتحت له الفرصة.

كخلاصة لما سبق، يتضح أن الرأسمالية أباحت الاحتكار لأرباب العمل، في حين أن الاشتراكية رخصته للدولة، وكليهما مضر بأقوات الأفراد لكن بدرجات متفاوتة، وتحاول الحكومات في الاتجاهين سن قوانين من شأنها الحد من التحكم في السوق واحتكارها لصالح جهة معينة. يتبين مما سبق أن ديننا الاسلامي الحنيف لا يلتقي مع الرأسمالية ولا الاشتراكية، الذي عالج مشكلة الاحتكار من جذورها، حين حرم الاحتكار ابتداءً، وأوجب توازن بين المصلحتين العامة والخاصة⁽¹⁾.

موازنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الجزائري في إجراءات الحد من الاحتكار: تتفق الشريعة الاسلامية مع القانون الجزائري، على اعتبار الاحتكار مشكلة عويصة واجبة المعالجة والحزم في اتخاذ الاجراءات الرادعة لممارستها

(1) المصدر نفسه، ص: 115.

على وجه غير مشروع، حيث أن ممارستها يهدم المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا. لم يدخر المشرع الجزائري جهدا على غرار الشريعة الاسلامية في وضع القيود الكفيلة بالمحافظة على اقتصاد البلد، ويظهر ذلك جليا من خلال سعي المشرع الجزائري من خلال سن قانون المنافسة الذي عمل على تأسيس جهاز خاص للبت في المخالفات المنافية للمنافسة هو مجلس المنافسة المكلف بحماية المنافسة وترقيتها، والذي تم استحداثه بموجب التعديل الدستوري لسنة 1996⁽¹⁾.

تتمثل العقوبات الصادرة عن هذا الجهاز في الأوامر والغرامات المالية⁽²⁾، هذا إلى جانب تعزيز ضبط الممارسات التنافسية غير المشروعة كالممارسات المقيدة للمنافسة كالأعمال غير المشروعة و إدراجها ضمن قانون العقوبات بعنوان المضاربة غير المشروعة، وهذا ما نصت عليه المادة 172 من قانون العقوبات الجزائري، والتي تنص على "يعد مرتكبا لجريمة المضاربة غير المشروعة ويعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر إلى خمسة سنوات، وبغرامة من 5.000 إلى 100.000 دينار جزائري، كل من أحدث بطريق مباشر أو غير مباشر أو عن طريق وسيط، رفعا أو خفضا مصطنعا في أسعار السلع أو البضائع أو الأوراق المالية العمومية أو الخاصة أو شرع في ذلك"⁽³⁾. يتضح جليا من خلال نص المادة السابقة، حرص المشرع على حماية المستهلك الجزائري من طمع وجشع المحتكرين بوسيلتي درع تتمثل أولاهما في تسليط

(1) بن يطو آمال، حماية المستهلك من الاحتكار في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي، (مذكرة ماجستير غير منشورة في قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009)، ص: 50.

(2) لاكلي نادية، العقوبات الردعية للممارسات المقيدة للمنافسة في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية (المجلد 02، العدد 02، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2015)، ص: 140.

(3) المادة 172 من قانون العقوبات الجزائري، 1990، ص: 955.

عقوبات مالية ذات قيمة معتبرة، وثانيهما هو الاكراه البدني متمثلا في حبس مرتكب الجرم لمدة تتراوح ما بين ستة أشهر إلى خمسة سنوات.

يتضح من خلال القراءة المتأنية للإجراءات القانونية في الجزائر سواء منها الوقائية، والمتمثلة في تدخل الدولة بوضع آليات وقائية للحد من الاحتكار كالمراقبة المستمرة التي تفرضها السلطات المخولة قانونا، أو تأمين بعض المرافق العامة الحيوية لحماية المستهلكين محدودي الدخل. أو العلاجية التي تسلط عقوبات على ممارس الاحتكار. مما يلحظ أن هذه الاجراءات لا تعدو أن تكون مشتقة مما رسمته الشريعة الاسلامية للحاكم والأفراد للحد من الاحتكار سواء في صورتها الوقائية ضمانا لسلامة الناس من أضرار الاحتكار ومخاطره كالنهي عن تلاقي الركبان والنهي عن بيع الحاضر للبادي. يبدو هذا جليا في الشريعة، حيث أن الاسلام يحض الناس على التواصي بالحق والتعاون، مصداقا لقوله تعالى: ﴿..... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾⁽¹⁾. ويأمرهم بالمعروف و ينهاهم عن المنكر، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽²⁾.

الاحتكار حرام منكر مع توسيع نطاقه أو تضيقه كما أسلف، وعليه فمنع الحرام فرض على المسلمين الذين يجب أن يكونوا كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بمثل ما اشتكى منه الجزء، وأن يكون منهم راعيا ومسؤولا عن رعيته، كما دلت عليه آيات وأحاديث نبوية كثيرة. أما الإجراءات التشريعية، فتظهر جليا حين تدخل القانون الجزائري لتنظيم العقود حماية للجانب الضعيف، تجدر الإشارة أن القانون الجزائري في مادة المنافسة، لم يأت

(1) سورة المائدة، الآية 02.

(2) سورة آل عمران، الآية 104.

بأفضل مما ذكره فقهاء المسلمين المتقدمين والمتأخرين منهم، وهذا واضح حين التطرق إلى تدخل السلطات المخولة قانونا والتي تمتلك السلطة الواسعة لمعالجة الاحتكار، من خلال النهي عنها، تطبيق القانون في حالة ممارسته من خلال فرض الغرامات المالية أو الاكراه البدني لمرتكب جرم الاحتكار كما أوردناه سابقا، أو فرض التسعير، هذا اضافة إلى الاجراءات الوقائية التي من شأنها الحد من ممارسة الاحتكار.

ثالثا: استخدام مستودعات التبريد للتحكم في أسعار بعض المنتجات الغذائية الزراعية في الجزائر

تعد عمليات خزن الخضروات والفواكه بالتبريد في الجزائر تحت درجات حرارة منخفضة لأجل السيطرة على العمليات الفيزيولوجية كالنتح والتبخر والتنفس والنمو وغيرها، أحد أهم التقنيات الحديثة المستعملة في مجال حفظ الكميات الفائضة من المنتجات الزراعية عن الاستهلاك، وفي بعض الحالات لأجل ممارسة المضاربة في أسعارها في غير مواسم انتاجها. كما يمكن بتلك الطريقة السيطرة على نمو وانتشار الأحياء المجهرية المسببة للأمراض الفطرية والبكتيرية. يعتبر التخزين بالتبريد من أرخص الطرائق الملائمة لتخزين المحاصيل الزراعية بحالة طازجة ولمدد طويلة والذي أصبح يعتمد عليه كثيرا في الجزائر في السنوات الأخيرة نتيجة انتشار ثقافة التخزين بالتبريد، لدى كبار الموزعين للمنتجات الزراعية وبدرجة أقل لدى الفلاحين لظروف متعددة ومنها قلة الامكانيات لاقتناء تلك التجهيزات وعدم التحكم في استخدامها بشكل ملائم. كما أنه من شأن التخزين في درجات حرارة منخفضة، تأخير التدهور والشيخوخة وكذا جميع العمليات الفيزيولوجية والحيوية المرافقة لتدهور تلك المحاصيل. سنعمل من خلال هذه المحطة البحثية على تناول كل من واقع الانتاج الزراعي في الجزائر من خلال التعرف على المساحة المزروعة في

الجزائر وأهم المحاصيل النباتية وآليات تسويقها، ثم نتناول بالتحليل، باستخدام البيانات الرقمية، استيضاح مدى صدق تحكم كبار موزعي المنتجات الغذائية الزراعية الأساسية للمستهلك الجزائري في أسعارها من خلال تقنيات الحفظ المختلفة لها.

1.1. واقع إنتاج خضروات وفواكه عينة الدراسة وآليات تسويقها في الجزائر: تم من خلال هذا المطلب، تناول كل من المساحة المزروعة وكذا أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر (العينة المختارة)، هذا إضافة التطرق لتطور انتاجها وآليات تسويقها، والذي يعتبر الحلقة الأضعف في الجزائر وهذا ما انجر عنه في حالات كثيرة ندرت مفتعلة في بعض المنتجات الزراعية، وبالتالي ارتفاع أسعارها لمستويات غير معهودة، هذا إلى جانب بروز ظاهرة التخزين بالتبريد مع حاجة السوق لتلك المنتجات، وذلك لأجل التحكم في رفع أسعارها، وهذا ما سيتم التطرق إليه لاحقا.

1.1.1. المساحة الزراعية وأهم المحاصيل المنتجة والقابلة للخرن بالتبريد في الجزائر: يحتل إنتاج الخضروات والفواكه مكانة هامة في النشاط الزراعي في الجزائر، باعتباره ركيزة أساسية لتوفير الغذاء، وتجدر الإشارة إلى الأمن الغذائي يتحقق بوفرة الانتاج النباتي بشكل خاص. يضم هذا الفرع من النشاط الزراعي مجموعة كبيرة من المحاصيل، والتي تم إفرادها بالدراسة على أساس أهميتها النسبية في موائد الجزائريين، والتي رأينا أن اضطراب تخزينها وتوزيعها يشكل عبئا على عاتق المستهلك الجزائري من ناحية ارتفاع أسعارها خاصة إذا ما تم التحكم في سوقها من طرف المضاربين الذين يلجأون لتخزينها في غرف التبريد لأجل استغلال ندرتها في غير مواسم انتاجها، بل حتى في مواسم انتاجها، حيث يتم تجميع كميات كبيرة منها من خلال إغراء الفلاحين بتقديم أسعار مرتفعة لها نسبيا من أجل جمعها بشكل شبه كلي من السوق، مما يشكل ندرتها

ويدفع بأسعارها للارتفاع حتى في مواسم جنيها. شملت العينة مجموعة من الخضروات والفواكه التي يمكن تخزينها لفترات تتراوح ما بين 3 - 9 أشهر تقريبا في غرف التبريد وإعادة بيعها في أوقات ندرتها، وتتمثل في المنتجات التالية: بطاطا، بازلاء خضراء، ثوم، تفاح محلي، ليمون، تمر. سنعمل بداية على تقديم مقتضب للإحصائيات عن المساحة الزراعية في الجزائر، وأهم المحاصيل الزراعية المنتجة والقابلة للتخزين بالتبريد والتي تم تحديدها في ستة منتجات زراعية أساسية كما أسلف.

1.1.1. إحصائيات المساحة الزراعية في الجزائر وأهم المحاصيل: سجل قطاع

الزراعة في الجزائر نتائج مقنعة على أرض الواقع خلال السنوات الأخيرة، من جوانب متعددة منها زيادة الأراضي المستصلحة خاصة الصحراوية منها، وكذا زيادة المروية منها، مما أثر إيجابا على الانتاج الزراعي الوطني، إن الإنتاج الزراعي في تزايد مستمر منذ إطلاق المخطط الوطني للزراعة والتنمية الريفية سنة 2000، خاصة في بعض القطاعات مثل الحبوب والخضروات، الفواكه. تجدر الإشارة إلى أن الزراعة تساهم بحوالي 12% من الدخل الوطني الخام، ويعيش من هذا القطاع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة 21% من سكان الجزائر، خاصة الريفيين منهم. تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بـ 42.4 مليون هكتار، والتي تمثل نسبة 17.41% من المساحة الإجمالية للبلاد، وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2016، في حين تقدر المساحة الزراعية المستعملة بـ 8.458 مليون هكتار أي ما يعادل 28% من المساحة الزراعية الإجمالية. تتوزع المساحة الزراعية الاجمالية على الزراعات المختلفة وفقا لما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (03): توزيع الزراعات المختلفة على المساحة الزراعية المستعملة في الجزائر. (الوحدة: مليون هكتار)

نوع الزراعة	المساحة خصصة لزراعة الصنف	المساحة المخصصة لزراعة الصنف إلى المساحة الزراعية المستعملة (%)	المساحة المخصصة لزراعة الصنف إلى المساحة الزراعية الاجمالية (%)
القمح	3.322	39.45	7.83
الفواكه: (نواة ونواة حجرية)	0.263	3.12	0.62
الحمضيات	0.065	0.77	0.15

0.78	3.92	0.330	الخضروات
0.33	1.64	0.138	البطاطا
0.17	0.88	0.074	الكروم
0.20	1.02	0.086	البقول
0.11	0.56	0.047	أشجار التين
0.78	3.91	0.329	أشجار الزيتون
0.38	1.90	0.160	النخيل
1.11	4.83	0.407	المحاصيل الأخرى
7.55	38	3.200	الأراضي الخاملة

Source: Crop Science en Algérie.(2017), Bayer Group Algérie, L'Agriculture en Algérie.

2.1.1. دراسة للحصائل المسجلة (الانتاج، الواردات، الصادرات) لأهم

المنتجات الزراعية القابلة للتخزين بالتبريد: اشتملت عينة الدراسة مجموعة من المنتجات الغذائية الزراعية التي تعتبر أساسية في موائد الجزائريين، سواء في الظروف العادية أو في ظروف مناسباتية معينة راسخة عند المستهلك الجزائري ولنضرب في ذلك مثال استهلاك التمور والبازلاء الخضراء في شهر رمضان المبارك، التي تعد أساسية بالنسبة للصائم الجزائري. تعد المنتجات الستة التي تم اختيارها والتي تمثل مزيجا من الخضروات والفواكه، في كل من البطاطا، والثوم، والبازلاء الخضراء، والليمون، والتفاح المحلي والتمور. ركزت الدراسة على تقديم الاحصائيات المختلفة للمنتجات الغذائية الزراعية التي اعتبرت مواد استهلاكية أساسية بالنسبة للجزائريين، حيث لا يمكنهم التنازل عنها أو تخفيض مستويات استهلاكها إلى حدود تعد غير مقبولة بالنسبة اليهم، وتختلف هذه الحدود باختلاف المناطق الجغرافية في الجزائر.

أ. البطاطا: يعد استهلاك مادة البطاطا أساسيا لا يمكن تعويضه بشيء آخر بالنسبة للمستهلك الجزائري في عمومها، أما المواد الأخرى فهي نسبية أي استهلاكها يعد ضروريا لكن بنسب متفاوتة، فاستهلاك التفاح مثلا يعتبر ضروريا بالنسبة للأطفال الصغار بحكم قيمته الغذائية.

بقراءة متفحصة للجداول التي تظهر كميات الانتاج من المواد الغذائية الزراعية المختارة وكذا الكميات المستوردة منها لسد حاجات السوق المحلي أو بسبب الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الجزائر مع بعض الدول مما يلزمها السماح بتدفق هذه المواد رغم تحقيق الاكتفاء الذاتي. يوضح الجدول رقم 04، الكميات المنتجة محليا في الجزائر من المواد الغائية الزراعية ذات الاستهلاك الواسع لدى المستهلك الجزائري لأسباب مختلفة، فمنها العادات الاستهلاكية التي دأب عليها الجزائريون كحال استهلاك مادة البطاطا التي تعتبر طبقا أساسيا لمختلف العائلات الجزائرية، وهذا ما حدا بالسلطات الجزائرية إلى اتباع استراتيجيات خاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المادة الحيوية، خاصة بعد التوسع في زراعتها في المناطق السهلية، وكما تعرف المناطق الصحراوية خاصة ولاية الوادي بالجنوب الشرقي الجزائري طفرة انتاجية في هذه المادة، حيث تفوق نسبة مساهمتها في تامين السوق الوطنية بهذه المادة بنسبة تتراوح ما بين 40% إلى 45%. تسعى الجهات الوصية إلى توسيع نطاق انتاج هذه المادة في كل من ولايات سطيف، ورقلة، غليزان، تيارت، أم البواقي وغيرها من المناطق الأخرى التي تعتبر أرضا خصبة لإنتاج هذه المادة. ونتيجة لهذه المساعي المبذولة من طرف الدولة ومنتجي هذه المادة، فقد استطاعت الجزائر تقريبا تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير كميات معتبرة منها للدول الإفريقية على غرار السنغال ومالي⁽¹⁾.

جدول رقم (04): الكميات المنتجة محليا من خضروات وفواكه عينة الدراسة في الجزائر خلال الفترة 2008 - 2015. (الوحدة: ألف طن)

المنتج الزراعي	متوسط الفترة 2008 - 2012	2013	2014	2015
بطاطا	3237.82	4928.03	4673.52	4539.58

(1) منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية، (معرض الصحافة، الجزائر، 2017)، ص: 07.

137.30	146.94	186.35	115.89	بازلاء خضراء
110.01	92.20	93.06	62.40	ثوم
451.47	462.81	455.94	341.74	تفاح
72.56	85.64	81.00	59.89	ليمون
990.38	934.38	848.20	662.49	تمور

Source: Arab agricultural statistics yearbook, Vol 36, (Arab Organization for Agricultural Development, Khartoum, 2016),pp:140 -176, pp:44 - 89.

يوضح الجدول رقم 05، الكميات التي تستوردها الجزائر من كل من مادة البطاطا، والتي بلغت الكميات المستوردة منها خلال سنة 2015 حوالي 0.153 مليون طن وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع ما تصبو الجزائر الوصول لإنتاجه بحلول سنة 2019، والمقدر بحوالي سبعة (07) مليون طن⁽¹⁾.
جدول رقم (05): الكميات المستوردة من خضروات وفواكه عينة الدراسة في الجزائر خلال الفترة 2008 - 2015. (الوحدة: ألف طن)

2015	2014	2013	متوسط الفترة 2012-2008	المنتج الزراعي
152.94	123.58	74.96	113.81	بطاطا
00.00	00.00	00.00	00.00	بازلاء خضراء
00.00	00.00	00.00	00.00	ثوم
141.81	152.39	80.03	114.76	تفاح
1.39	0.11	2.09	1.31	ليمون
0.01	0.01	00.00	0.01	تمور

Source: Arab agricultural statistics yearbook, Vol 36, (Arab Organization for Agricultural Development, Khartoum, 2016),pp:140 -176.

وبالتالي تحقيق اكتفائها الذاتي مع تسجيل فائض، سيتم توجيهه للتصدير لدعم الخزينة العمومية، خاصة بعد تراجع مداخل النفط. أما من جانب التصدير، فإن الكميات المصدرة من مادة البطاطا تعد ضئيلة جدا حسب ما هو مبين في الجدول رقم 06.

(1) المصدر نفسه، ص: 05.

جدول رقم (06): الكميات المصدرة للخارج من خضروات وفواكه عينة الدراسة في الجزائر خلال الفترة 2008 - 2015. (الوحدة: ألف طن)

2015	2014	2013	متوسط الفترة 2008-2012	المنتج الزراعي
0.03	0.69	0.82	0.10	بطاطا
00.00	00.00	00.00	00.00	بازلاء خضراء
00.00	00.00	00.00	00.00	ثوم
00.00	00.00	00.00	00.00	تفاح
00.00	00.00	00.00	00.00	ليمون
28.48	25.64	14.71	13.54	تمور

Source: Arab agricultural statistics yearbook, Vol 36, (Arab Organization for Agricultural Development, Khartoum, 2016), pp:221 - 251.

ونفس الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى، فهي تعرف ضعفا نسبيا في كميات انتاجها، مما يجبر السلطات إلى استيرادها لتلبية حاجة السوق الوطنية من هذه المواد الأساسية كما هو الحال بالنسبة لمادة التفاح.

ب. التفاح المحلي: رغم ما يعرف عن بعض المناطق في الجزائر بغزارة انتاجها لهذه المادة وبالنوعية الجيدة، بإضافة للمناطق الساحلية، برزت ولايات باتنة، خنشلة، معسكر وعين الدفلى كأقطاب في انتاج هذه المادة، مما مكن بلادنا في ظرف وجيز من مزاحمة أكبر منتجي هذه المادة عالميا، من خلال تحقيق انتاج تجاوز 4.52 مليون قنطار خلال سنة 2015، حسب ما يوضحه الجدول رقم 04، ويتوقع أن يبلغ انتاجه أكثر من 5 مليون قنطار مع نهاية سنة

2018، وهو ما يعادل تقريبا نفس انتاج فرنسا، التي تعد من ضمن المنتجين الأربعة الأوائل عالميا خلال السنوات الخمسة الماضية⁽¹⁾. وقد أرجعت الجهات الوصية هذه الفقرة النوعية في وفرة المحاصيل وكذا نوعية الإنتاج وتنوعه، إلى الجهود التي سطرته الدولة لفائدة القطاع، ومن خلال المرافقة الميدانية عن طريق الأجهزة المستحدثة في هذا الشأن بالموازاة مع ذلك القروض الفلاحية التي دعم بها القطاع في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي الخماسي (2010-2014). تجدر الإشارة هنا إلى الإقبال الكبير على غرس أشجار التفاح، حيث تم خلال سنة 2015 تسجيل استيراد 107000 شجيرة تفاح.

يعد هذا المؤشر من بين المؤشرات الأخرى التي تؤكد التوجه نحو الاكتفاء الذاتي من مادة التفاح. وتشير الأرقام الرسمية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إلى أن معدل الإنتاج الوطني بلغ سنة 2015، ما يقارب 110 قنطار في الهكتار، ونشير هنا إلى أن سنة 2014. قد سجلت إنتاج مردود أفضل من السنوات التي تلتها. وتتجه الجزائر في ظرف وجيز لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مادة التفاح وتقليص فاتورة الغذاء المتزايدة من سنة لأخرى والتي تستنزف اموال كبيرة من الخزينة العمومية كان بالأحرى توجيهها للاستثمار بشكل أوسع في مثل هذه الزراعات والتي تعد أراضيها مجالا خصبا لزراعتها واحتلال مراتب ريادية في انتاج هذه المادة.

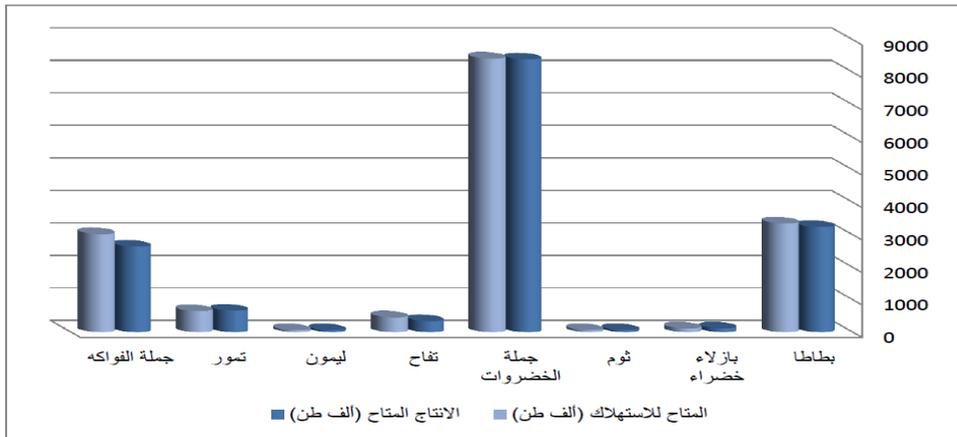
ج. الثوم: تعتبر مادة الثوم من أساسيات النظام الغذائي في الجزائر، على اعتبار استخدامها في أغلب الأطباق المطهية، هذا ناهيك عن قيمته الغذائية وفوائده الصحية التي يدركها كل عاقل، وعليه فقد لاقت زراعة مادة الثوم بحكم الحاجة الملحة لها من طرف المستهلك الجزائري من جانب، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاجها من جانب آخر. يتضح من الجدول السابق الكميات الكبيرة

(1) ع. دلال & م. حدوش، منتجو التفاح يبايعون الحكومة، (صحيفة المساء، الجزائر، 2017).

المنتجة والتي تجاوزت حدود 1.10 مليون قنطار سنة 2015 ولكنها تبقى دون كفاية حاجة السوق الوطنية. ينتج الثوم في مناطق عدة في الجزائر، وتعد ولاية ميلة وهي من ولايات الشرق الجزائري، أحد أقطاب إنتاج هذه المادة. تجدر الإشارة إلى أنه يتم سد الطلب المحلي على هذه المادة من خلال عمليات الاستيراد من الخارج، تظهر الجداول التي تم الحصول عليها من الكتاب الإحصائي لسنة 2016 للمنظمة العربية للتنمية الزراعية الكميات المستوردة وكذا نسبة الاكتفاء الذاتي التي تم حسابها في الجدول رقم 07 اعتمادا على الإحصائيات المتوافرة. لكن ما يجب التنبيه له هو أنه لا تزال زراعة مادة الثوم محتشمة رغم امتلاك البلاد لمساحات زراعية هائلة ومناخ يسمح بتحقيق منتج وفير من هذه المادة.

د. البازلاء الخضراء: تعتبر مادة البازلاء الخضراء مادة استهلاكية أساسية بالنسبة للمواطن الجزائري، خاصة في مواسم إنتاجها، وكما يزداد الطلب عليها خلال شهر رمضان الكريم. يتم إنتاج هذه المادة في أغلب المناطق بحكم أنها لا تحتاج لظروف مناخية خاصة. توضح الجداول 04، 05، 06، 07، ما تنتجه الجزائر من هذه المادة والذي قدر سنة 2015 ما مقدار 1.37 مليون قنطار، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر مكتفية ذاتيا في إنتاج هذه المادة حسب ما يوضحه الجدول رقم 07 والشكل رقم 02.

شكل رقم (02): نسبة الاكتفاء الذاتي للمنتجات الغذائية الزراعية (عينة الدراسة) خلال الفترة 2008 - 2012



المصدر: من إعداد الباحثين.

جدول رقم (07): الموازين السلعية للمنتجات من خضروات وفواكه عينة الدراسة في الجزائر خلال الفترة 2008 - 2015 (الوحدة: ألف طن)

البيان	الانتاج	الصادرات	الواردات	الميزان	المنتاج للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي (%)
بطاطا	3237.82	0.10	113.81	113.71	3351.53	96.61
بازلأء خضراء	115.89	00.00	00.00	00.00	115.89	100
ثوم	62.40	00.00	00.00	00.00	62.40	100
جملة الخضروات	8394.28	03.46	30.00	26.54 (-)	8420.82	99.68
تفاح	341.74	00.00	114.76	114.76	456.50	74.86
ليمون	59.89	00.00	1.31	1.31	61.20	97.86
تمور	662.49	13.54	0.00	13.53	648.96	102.08
جملة الفواكه	2636.01	14.38	400.80	386.42 (-)	3022.43	87.21

المصدر: من إعداد الباحثين.

هـ. الليمون: بالنسبة لمنتج الليمون الذي يعد من الحمضيات، فإن سهل متيجة بولاية البليلة يشتهر بإنتاج الحمضيات بمختلف أنواعها. حيث أنه رغم الصعوبات المختلفة التي يواجهها الفلاحون وزحف الاسمنت نحو الحقول الخضراء، والتقلبات الجوية غير المساعدة في بعض الأحيان، إلا أن المنطقة لا تزال تشتهر بإنتاج هذا النوع من الفواكه، وإنتاج مزدهر عكس ولايات

أخرى تراجع بها إنتاج الحمضيات بسبب ضعف وسائل الإنتاج لدى الفلاحين. وتضم زراعة الحمضيات في الجزائر حوالي أربعين نوعا، منها 20 نوعا من البرتقال، 15 نوعا من اليوسفية و5 أنواع من الليمون، تتضج عادة مع نهاية فصل الخريف وبداية فصل الشتاء⁽¹⁾.

من الممكن أن يسهم إنتاج الحمضيات بشكل كبير في رفع صادرات الجزائر خارج المحروقات، إذا ما لاقت الاهتمام والعناية اللازمة من جميع النواحي، وتم الحفاظ على الأراضي وعدم تحويلها للبناء كما حدث خلال السنوات الأخيرة خاصة مع تبني سياسة توسعية في الاسكان اتخذته الحكومات المتعاقبة. خاصة وأن سهل متيجة يتوفر على أراض خصبة مناسبة بشكل كبير لإنتاج أهم أنواع الحمضيات المختلفة ومنها الليمون.

تنتج منطقة متيجة حوالي 20 نوعا من الحمضيات من مجموع 250 نوعا معروفا في العالم، كما تعتبر بلدية وادي العلايق بولاية البلدية الأولى وطنيا في الإنتاج، ثم تأتي بلدية موزاية في المرتبة الثانية والشبلي في المرتبة الثالثة، تنتج البلديات الثلاثة السابقة. ما يعادل 33% من مجموع الإنتاج الوطني من الحمضيات، وحسب توقعات مديرية المصالح الفلاحية لولاية البلدية. فإن المنطقة تنتج سنويا 04 مليون قنطار من الحمضيات، في حين يعرف الرقم في بعض المواسم تزايدا وتراجعا في مواسم أخرى وهو أمر مرتبط بالظروف المناخية، حيث أن سنة 2015، عرف فيها إنتاج الحمضيات ارتفاعا كبيرا، وبلغ سقف 4.4 مليون قنطار حسب ممثلة مصلحة تنظيم الإنتاج، كما يتوقع هذا الموسم إنتاج 04 مليون قنطار. وحسب نفس المصدر فإن المساحة الإجمالية للحمضيات بولاية البلدية تقدر بحوالي 17820 هكتار منها 17117

(1) حمزه كحال، شح المطار ينذر مزارعي الحمضيات في الجزائر بموسم كارثي، (صحيفة العربي الجديد، الجزائر، 2017).

هكتار منتجة، والبقية في طور النمو⁽¹⁾. كما تسهم مناطق ساحلية أخرى كسكيكدة وعنابة ومستغانم في دعم الانتاج الوطني من الحمضيات وعلى رأسها الليمون الذي يستخدم بشكل مكثف على مدار السنة من طرف المستهلك الجزائري باعتباره مادة أساسية في صنع العصائر والحلويات، هذا بالإضافة إلى قيمته الصحية لاحتوائه على الفيتامين C. تجدر الإشارة إلى أن الانتاج الوطني من مادة الليمون خلال سنة 2015، قد تجاوزت 0.73 مليون قنطار، ونظرا لعدم كفاية الانتاج الوطني فقد استوردت خلال نفس السنة ما حجه 13900 قنطار، من كل من المغرب و اسبانيا في عمومها حسب ما يوضحه الجدولين 04 و 05 والشكل رقم 05.

و. التمر: أما بالنسبة للتمر، والتي تعد الجزائر بلدا غنيا بإنتاج أجود أنواعه على المستوى العالمي، فإنه حسب إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2015، فإن زراعة النخيل تغطي مساحة تقدر بحوالي 167 ألف هكتار لعدد من أشجار النخيل قدرت بأكثر من 18.6 مليون نخلة، يقدر إنتاج التمر كل الأصناف بأكثر من 990 ألف طن كما يوضحه الجدول رقم 04. تقع المناطق المشهورة بزراعة النخيل غالبا في جنوب الأطلس الصحراوي وتغطي 16 ولاية. تحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى وطنيا بنسبة 25,71% من حيث المساحة الإجمالية و 23,19% من مجموع أشجار النخيل و 41.18% من الإنتاج الوطني للتمر متبوعة بولاية الوادي على التوالي بنسبة 21.98%، و 20.36% و 24.98%، وهاتين الولايتين تستحوذان على أكثر من ثلثي (3/2) الإنتاج الوطني من التمر، كما يوضحه الجدول الموالي.

(1) لقمان. ق، شيخوخة الأشجار وزحف الاسمنت يهددان انتاج الحمضيات في الجزائر، (صحيفة النصر، الجزائر، 2016).

تتعدد أنواع التمور في الجزائر، ولكن لبعضها فقط أهمية تجارية، وتتمثل في كل من:

. دقلة نور وتعتبر من أجود أنواع التمور في الجزائر والعالم؛
. الغرس ويمثل الشكل المعجن من التمور، ويتم هنا استخدام أنواع خاصة من التمور في تصنيعه؛
. التمر الأبيض والذي يطلق عليه في المصطلح المحلي دقلة بيضاء أو قرباعي؛

. تافزوين، هذا إضافة لأنواع أخرى مثل ايتيما والحمراية⁽¹⁾.
تجدر الإشارة إلى أن الكميات الموجهة للتصدير في تزايد مستمر من سنة لأخرى، كما يوضحه الجدول رقم 06، وهذا ما يخلق فائضا في الميزان التجاري للمنتج كما هو موضح بالجدول رقم 07. يتضح من خلال الشكل رقم 02، أن هناك فائضا في الانتاج الوطني للتمور، حيث بلغت الكميات الفائضة عن الاستهلاك المحلي للفترة 2008 - 2012، ما حجمه 13.53 ألف طن، في حين فاقت الكميات التي وجهت للتصدير خلال سنة 2015، أكثر من 28 ألف طن كما هو موضح بالجدول رقم 06.
تجدر الإشارة إلى أن الجزائر صنفت في المركز الرابع سنة 2013 في قائمة منتجي التمور عالميا بعد كل من مصر، إيران والمملكة العربية السعودية. حيث تنتج 14% من الانتاج العالمي للتمور، لكنها صدرت أقل من 02% فقط من انتاجها، بينما المعدل العالمي بلغ 12%⁽²⁾.

(1) بشير بن عيشي، اقتصاديات انتاج التمور في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العددان 31-32، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2013)، ص: 185.

(2) الصالون الدولي الثالث لتمور بسكرة، (بسكرة، 02 - 04 ديسمبر 2017).

جدول رقم (08): توزيع انتاج التمور حسب الولايات المنتجة له في الجزائر

الولاية	الانتاج (قنطار)	(انتاج الولاية/ الانتاج الوطني من التمور) %	عدد أشجار النخيل	(عدد أشجار النخيل بالولاية إلى الإجمالي الوطني) %	المساحة (هكتار)	(المساحة المخصصة لزراعة النخيل بالولاية إلى المساحة الإجمالية لزراعة النخيل) %
بسكرة	4077900	41.18	4315100	23.19	42910	25.71
الوادي	2474000	24.98	3788500	20.36	36680	21.98
ورقلة	1296300	13.09	2576600	13.85	21980	13.17
أدرار	910300	09.19	3799000	20.42	28330	16.97
غرداية	565000	05.70	1246500	6.70	10850	6.50
بشار	300500	03.03	1639800	8.81	14120	8.46
تمنراست	109400	01.10	688900	3.70	7000	4.19
خنشلة	68200	0.69	124400	0.67	770	0.46
تبسة	20500	0.21	61800	0.33	820	0.49
الأغواط	16200	0.16	37300	0.20	320	0.19
البيزي	15600	0.15	129100	0.69	1250	0.75
باتنة	14000	0.14	28700	0.15	190	0.11
البييض	10300	0.12	63900	0.34	640	0.38

0.31	510	0.27	50600	0.11	10200	النعامة
0.26	430	0.24	45200	0.08	8400	تندوف
0.06	100	0.05	10100	0.07	6800	الجلفة
100	166900	100	18605500	100	9903600	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على موقع الصالون الدولي الثالث لتمور بسكرة، بسكرة، 02 - 04 ديسمبر 2017.

وكحوصلة لما تم عرضه من أرقام واحصائيات حول واقع الأمن الغذائي لأهم المنتجات الغذائية الزراعية التي تنتجها المساحات الزراعية التي عدت ضئيلة إذا ما قورنت بالمساحة الاجمالية للبلد والذي يعتبر بمثابة قارة، كان من الممكن أن تزود القارة الافريقية بأكملها بالغذاء. لا أن تصيح مستوردة لأهم غذاء لمتساكنيها وهي مادة البطاطا، هذا إضافة للمنتجات الأخرى من الخضروات والفواكه المختلفة، وذلك لسبب رئيسي هو تنوع المناخ بها وتعدده من متوسطي ساحلي وصحراوي، وغيرها مما يتيح لها فرصة انتاج جميع المنتجات الزراعية التي تقوم باستيرادها وهذا ما يتقل كاهل خزينتها العمومية، خاصة بعد تهاوي أسعار النفط بداية من سنة 2014. يوضح الشكل رقم 02، نسب تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المواد الزراعية، حيث يلحظ من الشكل تحقيق نسب عالية من الاكتفاء الذاتي في شعبي الخضروات والفواكه، مع تسجيل فائض إنتاجي في مادة التمور توجه للتصدير رغم ضآلة نسبتها مقارنة بالإنتاج الوطني من التمور وهذا راجع لأسباب متعددة منها سوء تسيير المسالك التسويقية للمادة.

تجدر الإشارة إلى أن المنتجات الزراعية لعينة الدراسة يمكن تخزينها بالتبريد والتجميد لفترات تتراوح ما بين 03 - 09 أشهر، مما يتيح فرصة تخزين الفوائض الانتاجية و توزيعها بشكل منتظم على مدار فصول السنة لتقليص المضاربات السعرية التي يفرضها المتحكمين في السوق وتحقيق التوازن النسبي

بين المعروض والمطلوب منها في الأسواق المحلية، وهذا ما سيتم تناولته في النقطة البحثية الموالية، والتي من خلالها سنتعرف على ما يقوم به محتكري أسواق الجملة للخضروات و الفواكه و تحكّمهم في أسعارها بالطريقة التي تروق لهم، خاصة مع غياب وسائل اثبات الاحتكار في النصوص القانونية وعدم قدرتها على مجاراة متغيرات السوق المتسارعة. حيث يلجأ أولئك المحتكرون لتخزين كميات معتبرة منها في مستودعات للتبريد أو التجميد، وذلك حسب نوع المنتج وطريقة تخزينه، في مواسم جنيها من خلال جمعها من السوق حتى وإن كانت لا تلبي حاجة السوق في مواسمها، لأجل فرض أسعار مرتفعة فيما بعد. وهذا عائد بالدرجة الأولى لسوء تنظيم سوق هذه المواد، مما يستدعي إعادة النظر في هذه الآليات وضبطها من خلال القوانين المنظمة لذلك أو ابتكار أدوات إدارية تتماشى مع المتغيرات المتجددة لهذه الأسواق.

2.1. سوء ضبط عمليات التخزين والمسالك التسويقية الخاصة بالمنتجات الغذائية الزراعية محل الدراسة: أخذت السلطات العمومية في الجزائر على عاتقها إعادة تنظيم وضبط مسالك توزيع المنتجات الغذائية الزراعية، وذلك لوضع حد للفوضى السائدة في أسواق هذه المنتجات، والتي أدت إلى تذبذب أسعارها، وبذلك وقع المستهلك الجزائري تحت رحمة المحتكرين. تمثلت هذه الاجراءات في توضيح وتحديد مساحات النشاطات التجارية، خاصة ما تعلق منها بتجارة الجملة، وكذا تدخل الجهات الوصية في التحكم بطريقة غير مباشرة في أسعار المنتجات الغذائية الزراعية من خلال تدخلها في عمليات تخزين الفوائض من المنتجات وطرحها في الأسواق حين تقع المضاربة السعرية من طرف بعض بارونات السوق لأجل إعادة التوازن لأسعار تلك المنتجات⁽¹⁾. على

(1) سعيد فؤاد منصور، تجارة الخضر والفواكه بالجزائر: مشاكل وآفاق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد الأول، (الجزائر، 2016)، ص: 30.

الرغم من تلك الإجراءات المتخذة، إلا أننا نسجل اختلالاً جوهرياً من الصعوبة
بمكان التحكم فيه، والذي لا يزال يعرقل السير الحسن لتدفقات المنتجات
الغذائية الزراعية بشكل طبيعي، مما يؤثر بطريقة مباشرة على أسعارها على
مستوى المنافذ أو أسواق التجزئة. وهي المشاكل الناجمة عن استخدام غرف
ومستودعات التبريد لأجل التحكم في أسعار سوق الخضروات والفواكه من
خلال عمليات التخزين التي من شأنها تقليص كميات المعروض من تلك
المنتجات أو المبالغة في كميات التخزين حتى تصل لدرجة تأثيرها على
المعروض منها في فصول انتاجها مما يؤدي لارتفاع أسعارها آلياً، هذا علاوة
إلى استخدام تلك الكميات المخزنة لأجل التحكم في أسعارها في غير مواسم
انتاجها.

**2. دراسة تحليلية لتقلبات أسعار المنتجات الغذائية الزراعية محل الدراسة في
الجزائر:** شملت الدراسة عينة لأهم المنتجات الغذائية الزراعية المستهلكة من
طرف الفرد الجزائري. تمثلت في ثلاثة خضروات وهي: البطاطا، الثوم والبازلاء
الخضراء. وثلاثة فواكه متمثلة في كل من التفاح المحلي، الليمون والتمر. حيث
تمثل المجموعة، المنتجات التي يمكن حفظها بالتبريد في غرف ومستودعات
خاصة بذلك، وعليه عمد الباحثين لمقارنة أسعار تلك المنتجات الغذائية
الزراعية المختارة في مواسم انتاجها، وأسعارها في غير مواسم انتاجها عن
طريق عمليات الحفظ الممكنة، فيتم استخدام الحفظ بالتبريد أو التجميد أو الحفظ
بشكل طبيعي، وذلك باختلاف نوع المنتج وطبيعة تخزينه.

اعتمدت المقارنة السعرية لتبيان أثر استخدام عمليات حفظ تلك المنتجات
الغذائية الزراعية لأجل التحكم في أسعارها عن طريق رفعها في أوقات ندرتها،
حيث يلجأ المحتكرون من تجار الجملة في أسواق الخضر والفواكه في الجزائر
إلى تجميعها في أوقات انتاجها في غرف ومستودعات تخزين خاصة بذلك،

تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء المحتكرين يؤثرون على أسعار تلك المواد حتى في أوقات انتاجها عن طريق تقليص المعروض منها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها. ناهيك عن تحكهم المطلق في اسعارها في غير مواسم انتاجها حيث تتضاعف أسعار تلك المواد عدة مرات خاصة تلك التي تعد ضرورية لموائد الجزائريين في مناسبات خاصة، كمادة التمر التي تعد أساسية بالنسبة الجزائريين في شهر رمضان الكريم، كما هو الحال بالنسبة لمادة البازلاء الخضراء. توضح الجداول و الأشكال أدناه، التغيرات السعرية التي تطرأ على عينة المنتجات الزراعية في الجزائر بعد فترات تخزين تتراوح ما بين 3 إلى 9 أشهر، حيث تتضاعف أسعارها بشكل لا يستطيع المستهلك البسيط اقتنائها رغم أنها تمثل مواد استهلاكية ضرورية، كما تم الاسترشاد بأسعار عينة مواد عينة الدراسة في واحد من أشهر أسواق الخضر والفواكه عالميا وهو سوق الجملة بفرنسا، وذلك لمعرفة تطور أسعار تلك المواد في موسم انتاجها وفي غيره (تخزين بالتبريد أوالتجميد أوغير ذلك). ومقارنة تلك الأسعار مع نظيراتها في الأسواق الجزائرية لأجل استيضاح الفروق السعرية التي تطرأ على أسعار تلك المنتجات الممكن تخزينها لمدد طويلة نسبيا بأحد طرق التخزين المألوفة، وما يلحظ من خلال استقراء الجداول أن أسعار المنتجات غير الطازجة تعرف انخفاضا في غالب الأحيان مقارنة بالطازجة في الأسواق الأوروبية، على عكس السوق الجزائرية التي تعرف تلك ارتفاعا جنونيا لهذه المواد بحكم الحاجة الماسة لها من طرف المستهلك الجزائري، وذلك لسبب رئيسي وهو عدم انتظام تدفق تلك المنتجات على مدار السنة في الأسواق، مما يخلق ندرة في عرضها وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

شكل رقم (03): أسعار التجزئة لعينة من المنتجات الغذائية الزراعية في مواسم انتاجها وفي غير مواسم انتاجها في السوق الجزائري لسنة 2016. الوحدة: دينار جزائري /كلغ

المنتج الغذائي الزراعي	سعر المنتج في موسم انتاجه	متوسط سعر المنتج في موسم انتاجه
بطاطا	40 - 30	35
تمور (دقاة نور)	150 - 120	135
بازلاء خضراء	80 - 60	40
تفاح محلي	120 - 80	100
ليمون	120 - 80	100
توم	120 - 80	100

يتم تخزين هذه المواد والتي يعتبر أغلبها غذاء أساسيا للجزائريين
تتم تخزينها في غرف التبريد أو التجميد أو التجميد في غرف التبريد أو التجميد في
طابعي الأجل التحكم في أسعارها في مواسم انتاجها

سعر المنتج في غير مواسم انتاجه	متوسط سعر المنتج في غير مواسم انتاجه
70 - 50	60
1000 - 800	900
250 - 200	225
1000 - 800	900
600 - 400	500
700 - 600	650

المصدر: من إعداد الباحثين.

شكل رقم (04): أسعار التجزئة لعينة من المنتجات الغذائية الزراعية في مواسم انتاجها وفي غير مواسم انتاجها في السوق الجزائري لسنة 2016. الوحدة: دولار أمريكي/كغ

المنتج الغذائي الزراعي	سعر المنتج في مواسم التاجه	المنتج في مواسم التاجه
بطاطا	0.35 - 0.26	0.31
تمور (دقلة نور)	1.30 - 1.04	1.17
بازلاء خضراء	0.69 - 0.52	0.61
فلاح حلي	1.04 - 0.70	0.87
ليمون	1.04 - 0.70	0.87
نوم	1.04 - 0.70	0.87

تتمثل البيانات الواردة في الجدول أعلاه في أسعار التجزئة للمنتجات الغذائية الزراعية في مواسم انتاجها وفي غير مواسم انتاجها في السوق الجزائري لسنة 2016. الوحدة: دولار أمريكي/كغ

المنتج في غير مواسم التاجه	سعر	المنتج في غير مواسم التاجه	سعر المنتج في غير مواسم التاجه
0.61 - 0.44	0.53	0.61 - 0.44	0.53
8.69 - 6.95	7.82	8.69 - 6.95	7.82
2.17 - 1.74	1.96	2.17 - 1.74	1.96
8.69 - 6.95	7.82	8.69 - 6.95	7.82
5.22 - 3.48	4.35	5.22 - 3.48	4.35
6.08 - 5.22	5.65	6.08 - 5.22	5.65

المصدر: من إعداد الباحثين.

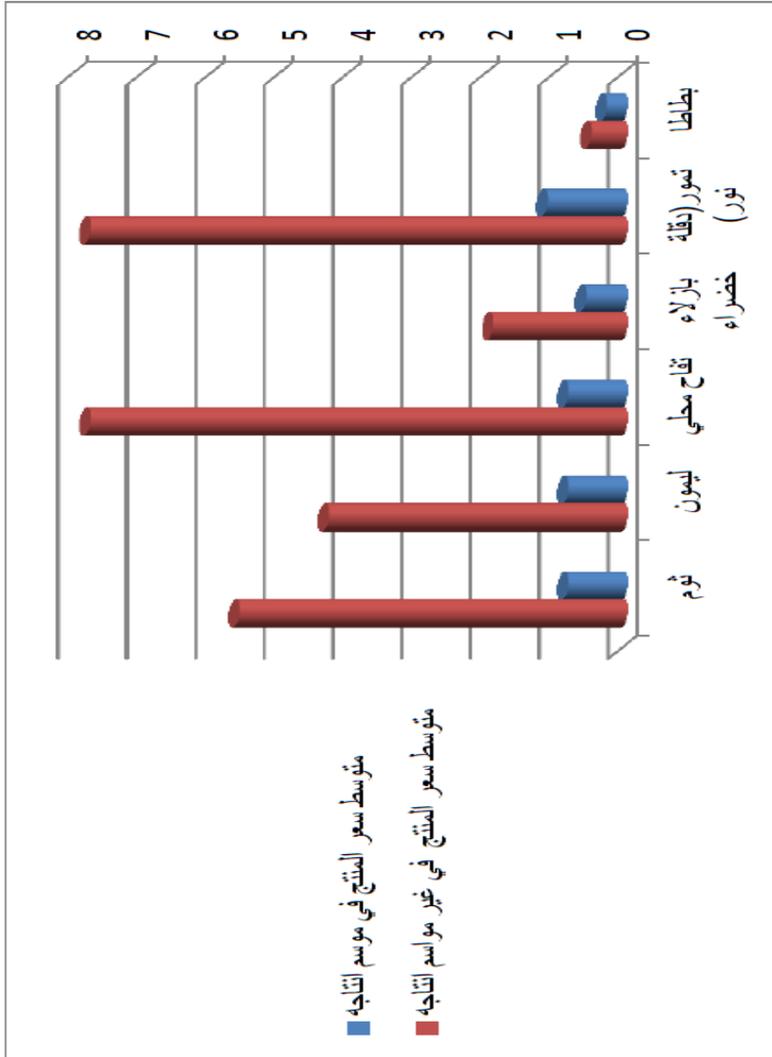
جدول رقم (09): مقارنة بين متوسطات أسعار التجزئة لعينة من المنتجات الغذائية الزراعية في مواسم انتاجها وفي غير مواسم انتاجها في السوق الجزائري لسنة 2016. الوحدة: دولار أمريكي/كلغ

المنتج الغذائي الزراعي	في موسم انتاجها متوسط سعر المنتج	في غير موسم انتاجها متوسط سعر المنتج	نسبة الزيادة (%)
بطاطا	0.31	0.53	70.97
تمور (دقلة نور)	1.17	7.82	568.38
بازلاء خضراء	0.61	1.96	221.31
تفاح محلي	0.87	7.82	798.85
ليمون	0.87	4.35	400.00
ثوم	0.87	5.65	549.43

المصدر: من إعداد الباحثين.

ويتضح من خلال الجدول والأشكال ، مدى تحكم بارونات (المحتكرين) أسواق الخضار والفواكه في أسعار تلك المنتجات الغذائية الزراعية محل الدراسة والتي تمثل مواد أساسية بالنسبة للمستهلك الجزائري في عمومها، حيث يلحظ الارتفاع غير المبرر لأسعار تلك المواد في غير مواسم انتاجها وتم اعتماد أسعار تلك المواد بداية بالدينار الجزائري للكيلو غرام الواحد ثم بالدولار الأمريكي مقابل الكيلو غرام الواحد، وذلك لأجل تسهيل عمليات المقارنة مع أسعارها في الأسواق العالمية. يلحظ الاختلاف الشاسع في أسعار تلك المنتجات في مواسم انتاجها أي في حالتها الطازجة وبعد عمليات تخزينها، حيث يتضح من الشكل رقم (5)

شكل رقم (05): رسم مقارنة لأسعار التجزئة لعينة المنتجات الغذائية الزراعية (في مواسم انتاجها وفي غيره) في السوق الجزائرية خلال سنة 2016



المصدر: من إعداد الباحثين.

05، أن سعر التمور يتضاعف أكثر من خمسة مرات بين سعره في موسم انتاجها وفي غيره، وهذا رغم أن الجزائر تعد رابع أكبر منتج لهذه المادة عالميا وتحقق اكتفاء ذاتيا في هذه المادة، ونفس الشيء يقال

بالنسبة لمادة الثوم التي تشهد في الجزائر واقعا ممزوجا بين الغلاء والندرة، على نحو ارتفع معها سعر هذه البصيلة الرائجة في الجزائر، وحرم المستهلكين من اقتناء ما يحتاجونه من كميات، في واقع يربطه الشارع بالمضاربة، فيما يراه التجار محصلة منطقية لضعف الإنتاج. وبحساب متوسط تطور سلة المواد الزراعية محل الدراسة وجد أن أسعارها تتضاعف إلى أكثر من خمسة مرات بين أسعارها في مواسم انتاجها وبين أسعارها بعد عمليات التخزين بأحد الطرق الثلاثة التي سبق تناولها. وحين استعراض ما يقابلها في الأسواق العالمية للخضر والفواكه، وقد تم اعتماد أسعار سوق الجملة برانجيس (RUNGIS) في فرنسا. يوضح الجدول رقم 10، أسعار نفس سلة المنتجات التي تم اختيارها في حالة الأسواق الجزائرية، في مواسم انتاجها و بين أسعارها بعد خزنها بأحد طرق التخزين المعروفة للخضر والفواكه. فلوحظ بأن أسعار المواد في غير مواسم انتاجها، تشهد انخفاضا أوعلى الأقل تحافظ على نفس أسعارها في مواسم انتاجها على عكس ما هو عليه في السوق الجزائرية، لكن مع الاشارة إلى أن المنتجات الزراعية الغذائية البيولوجية تكون أسعارها مرتفعة جدا مقارنة بأسعار المنتجات الزراعية المعدلة جينينا (OGM) وهي الأكثر استهلاكا بحكم معقولية أسعارها.

وفي مقارنة أخرى لتبيان مدى التباين الحاصل في متوسط الدخل الفردي الجزائري مقارنة بالفردي الأوروبي باستخدام متوسط الدخل الفردي الفرنسي كمثال، فأتضح أن هناك فرقا كبيرا بين القدرة الشرائية للمواطن الأوروبي في عمومه مقارنة بالفردي الجزائري، حيث يعادل دخل الفرد الفرنسي أكثر من تسعة مرات متوسط دخل الفرد الجزائري.

جدول رقم (10): أسعار الجملة لعينة من المنتجات الغذائية الزراعية في مواسم انتاجها وفي غير مواسم انتاجها في السوق الأوروبية للخضروات والفواكه لسنة 2016. الوحدة: دولار / كلغ

المنتج الغذائي الزراعي	متوسط الجملة في انتاجه	سعر متوسط للمنتج موسم	متوسط سعر التجزئة للمنتج بافتراض هامش ربح 20%	متوسط سعر المنتج في غير مواسم انتاجه
بطاطا	0.25	0.30	بالتسوية لأسعار المواد غير الطازجة أو المخزنة لفترات طويلة نسبيا فإن اسعارها تشهد انخفاضا أو على الأقل تحافظ على نفس سعرها وهي طازجة على عكس ما هو موجود في السوق الجزائرية، لكن مع ملاحظة أن المنتجات الزراعية الغذائية البيولوجية تكون أسعارها مرتفعة جدا مقارنة بأسعار المنتجات الزراعية المعدلة جينياً (OGM) في الأسواق الأوروبية.	
تمور مستوردة	15.00	18.00		
بازلاء خضراء	1.10	1.32		
تفاح	0.80	0.96		
ليمون	1.00	1.20		
ثوم	2.00	2.40		

Source: Cours de gros de fruits et légumes au marché européen de RUNGIS(France), Marché du 30/11/2017.

<https://www.rungisinternational.com/cours-fruits-legumes>

بقراءة بسيطة لما تضمنه الجداول أعلاه، والممثلة لتطور أسعار المنتجات الغذائية الزراعية في مواسم انتاجها وبعد عميات التخزين التي من المفروض أن يكون دورها هو المحافظة على توازن الأسعار والكميات وبالتالي تمكين المستهلك من الحصول على تلك المنتجات بأسعار معقولة في غير مواسم انتاجها من ناحية ومن ناحية أخرى المحافظة على أسعار تمكن المنتجين الزراعيين من تحقيق أرباح نتيجة بيع منتجاتهم لتمكينهم من مواصلة الانتاج. لا أن تكون وسيلة لاحتكار قوت الجزائريين، كما هو حال الأسواق الجزائرية، ورغم الاجراءات التي اتخذتها الجهات الوصية بشأن تنظيم تجارة الخضار

والفواكه في الجزائر إلا أنها بقيت خارج السيطرة في أغلبها أي تحكم بعض المحترفين في إدارة بعض هذه الأسواق، وهم في أغلبهم لا يمارسون النشاط الزراعي بل هم تجار وسطاء لا غير، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب المزارعون الذين يمارسون فعلا هذا النشاط لا يستفيدون من هذه الفروق السعرية الهائلة في أسعار المنتجات المخزنة وإعادة بيعها في غير مواسم انتاجها. في حين أن عمليات التخزين تلك قد مكنت بعض المنتجات الغذائية الزراعية من تحقيق توازنات، كان لها آثارها الايجابية على استقرار أسعارها. تجدر الإشارة أن الاحصائيات المقدمة تعبر عن فترات زمنية معينة وهذا لايعني استمرار الممارسات الاحتكارية السعرية بشكل دائم، خاصة بعد ازدهار الزراعة الصحراوية والتوسع في استصلاح الأراضي الزراعية نتيجة المبالغ المحولة لصالح النشاط الزراعي بعد البجوحة المالية التي عاشتها الجزائر خلال العشرة سنوات الماضية، وهذا ما سيمكن الجزائر في المستقبل القريب من تحقيق اكتفائها الغذائي والتصدير نحو الخارج و زوال هذه الممارسات الاحتكارية السلبية نتيجة قلة الانتاج والندرة.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي لمجموعة من النتائج نورد فيما يلي:

تحدد أسس نجاح تخزين المنتجات الغذائية الزراعية بالنظم وألطرانق المختلفة التي تمكن من خزن هذه الأخيرة بعد جمعها وتعبئتها والحفاظ على حالتها الطازجة لأطول مدة ممكنة في شروط مناسبة لخزنها؛ تهدف عمليات الحفظ المختلفة للمنتجات الغذائية الزراعية من حفظ بالتبريد وحفظ بالتجميد وحفظ طبيعي، إلى العمل على توفير هذه

المنتجات على مدار الحول وفي أوقات لا تتناسب مواسم انتاجها أو توفيرها حتى في مناطق لا تنجها أصلاً؛

تعتمد الطرائق التي تستخدم لحفظ المنتجات الزراعية على اتباع الوسائل التي تثبط أو توقف نشاط العوامل المؤدية لتلفها كالأحياء المجهرية والانزيمات والأكسجين دون تأثير التقنيات المستخدمة للحفظ على القيمة الغذائية للمنتج الزراعي؛

تمكن عمليات التبريد من الحفاظ الآمن للمنتجات الغذائية الزراعية من الوجهة الصحية، وذلك لأجل استهلاكها وقت انعدام وجودها على حالتها الطازجة وبسعر معقول؛

تمكن عملية الخزن المبرد من حفظ الفائض من المنتجات الزراعية عن الحاجة على صورة صالحة للاستهلاك و بأسعار معقولة ومن تلافي الخسارة التي يتحملها المنتج نتيجة عرضها في السوق المحلي بكميات تفوق حاجة الاستهلاك فيضطر لبيعها بأرخص من تكاليف انتاجها؛
تعد عمليات خزن الخضروات والفواكه بالتبريد أحد أهم التقنيات المستعملة في مجال حفظ الكميات الفائضة من المنتجات الزراعية عن الاستهلاك في الجزائر، لأجل الاستفادة من فروق الأسعار في غير مواسم انتاجها؛

يلجأ المحتكرون من تجار الجملة في أسواق الخضر والفواكه في الجزائر إلى تجميعها في أوقات انتاجها في غرف ومستودعات تخزين خاصة بذلك، حيث يؤثر على أسعار تلك المواد حتى في أوقات انتاجها عن طريق تقليص المعروض منها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها؛ على الرغم من ترسانة القوانين التي تحارب ظاهرة الاحتكار والمنافسة غير المشروعة في الجزائر، إلا أنها بقيت عاجزة أمام

الممارسات غير الأخلاقية في مجال استخدام مستودعات و غرف تخزين المنتجات الغذائية الزراعية في غير محلها من قبل بارونات سوق هذه المنتجات و سيطرتهم عليها في أغلب الحالات.

توصيات الدراسة

التوسع في استصلاح الأراضي الزراعية خاصة الزراعة الصحراوية التي أصبح بإمكانها إنتاج أغلب المنتجات الزراعية الغذائية على مدار فصول السنة، وهذا ما يتيح وفرة في تلك المنتجات، وبالتالي القضاء على ظاهرة الارتفاع الجنوني لأسعار تلك المنتجات خاصة في غير مواسم انتاجها؛

المراقبة المستمرة لحركية أسواق المنتجات الزراعية خاصة ذات الاستهلاك الواسع منها وضبطها من خلال استحداث آليات تنظيمية قانونية تتماشى مع تطور تقنيات التخزين الحديثة، والتي تستخدم عادة في غير أغراضها وذلك نتيجة ندرة بعض المنتجات وبالتالي التأثير على أسعارها؛

الحد من ظاهرة التخزين المفرط للمنتجات الغذائية الزراعية التي لا تفي بحاجة السوق وحظر تخزينها لكي لا تؤثر على أسعار تلك المنتجات في مواسم انتاجها بتقليص المعروض منها وكذا بيعها بأسعار خيالية في غير مواسم انتاجها؛

مرافقة المنتجين والتجار في عمليات تخزين الفوائض الانتاجية بشكل آمن صحيا وتقليص عمليات الهدر في تلك المنتجات وتنظيم أسواقها، من خلال متابعة سلسلة انتاج تلك المنتجات وتوزيعها مما يحقق توازنا لسوق تلك المنتجات على مدار فصول السنة.

المراجع:

1. الآية 104: سورة آل عمران
2. الآية 02: سورة المائدة
3. الآية 08: سورة القصص
4. الامام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري.(2012)، صحيح مسلم، كتاب المُسَاقَاة: بَابُ تَحْرِيمِ الإِحْتِكَارِ فِي الأَقْوَاتِ، حديث رقم 3113، الطبعة الأولى، ترقيم و ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، منشورات الألفية الثالثة، وهران، الجزائر.
5. دستور الدولة الجزائرية لسنة 1996.
6. القانون المدني الجزائري.
7. قانون العقوبات الجزائري.
8. القانون التجاري الجزائري.
9. الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية(أعداد متفرقة).
10. الهادي، يحي وجنيفر، سمولاك.(د.ت)، تطوير سلسلة التبريد في الشرق الأدنى وشمال افريقيا، وحدة الصناعات الزراعية والبنية التحتية، المكتب الاقليمي للشرق الأدنى وشمال افريقيا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.
11. الادارة العامة لتصميم وتطوير المناهج.(د.ت)، تبريد وتكييف، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية.
12. أحمد محمد الصاوي.(2015)، الاطار القانوني لحظر الممارسات المقيدة للمنافسة، مجلة رؤى استراتيجية، مركز

- الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد3، العدد 10، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
13. الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج.(د.ت)، تبريد وتكييف، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية.
14. الصالون الدولي الثالث لتمور بسكرة، بسكرة، 02 - 04 ديسمبر 2017.
15. "نظم تخزين المنتجات الزراعية"، الموسوعة العربية (11 ماي 2015)، <<https://www.arab-ency.com/ar>>.
16. أعضاء هيئة التدريس بقسم علوم الأغذية.(2012)، أساسيات علوم الأغذية، مركز التعليم المفتوح، كلية الزراعة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
17. بن يطو آمال.(2009)، حماية المستهلك من الاحتكار في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، مذكرة ماجستير غير منشورة في قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، الجزائر.
18. بشير بن عيشي.(2013) اقتصاديات إنتاج التمور في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العددان31-32، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
19. حمزه كحال.(2017)، شح المطار ينذر مزارعي الحمضيات في الجزائر بموسم كارثي، صحيفة العربي الجديد، الجزائر.
20. حيدر حب الله.(2011)، دراسات في الفقه الإسلامي المعاصر: الجزء الثالث، دار الفقه الإسلامي المعاصر، الطبعة الأولى.

21. سعيد فؤاد منصور. (2016) تجارة الخضر والفواكه بالجزائر: مشاكل وآفاق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 14، المجلد الأول، الجزائر.
22. صندوق التنمية الزراعية. (د.ت)، مستودعات التبريد والتجميد، الرياض، المملكة العربية السعودية.
23. ع، دلال و م، حدوش. (2017)، منتجو التفاح يبيعون الحكومة، صحيفة المساء، الجزائر.
24. فهد بن نواف. (2007)، تجريم الاحتكار في نظام المنافسة السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
25. قحطان عبد الرحمان الدوري. (2011)، الاحتكار وآثاره في الفقه الاسلامي، كتاب ناشرون.
26. لاکلي نادية. (2015)، العقوبات الردعية للممارسات المقيدة للمنافسة في التشريع الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، المجلد 02، العدد 02.
27. لقمان. ق. (2016)، شيخوخة الأشجار وزحف الاسمنت يهددان انتاج الحمضيات في الجزائر، صحيفة النصر، الجزائر.
28. مجمع اللغة العربية. (2008)، المعجم الوجيز.
29. محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي. (2008)، مختار الصحاح، دار الحديث، القاهرة، مصر.
30. محمد أنس الزرقا. (2006)، الأسواق المعاصرة غير التنافسية بين الفقه والتحليل الاقتصادي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز

للاقتصاد الاسلامي، المجلد 19، العدد 2، المملكة العربية
السعودية.

31. محمد بن مكرم بن منظور.(2010)، لسان العرب، الطبعة
الثالثة، دار صادر، بيروت، لبنان.

32. منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية.(2017)، معرض الصحافة.

33. هدى لعور.(2013)، الاحتكار وعقوبته بين الشريعة الاسلامية
والقانون الوضعي، مذكرة ماستر في العلوم الاسلامية، كلية
العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، شعبة العلوم
الاسلامية، جامعة الوادي، الجزائر.

34. يوسف القرضاوي.(1995)، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد
الاسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة، القاهرة، جمهورية مصر
العربية.

35. Arab agricultural statistics yearbook.(2016), Vol 36, Arab
Organization for Agricultural Development, Khartoum.

36. Cours de gros de fruits et légumes au marché européen de
RUNGIS(France), Marché du 30/11/2017.
<https://www.rungisinternational.com/cours-fruits-legumes>

37. Crop Science en Algérie.(2017), Bayer Group Algérie,
L'Agriculture en Algérie.

التنمية المستدامة وأهداف الألفية بين النظرية والتطبيق

د. نورالدين شتوح

أستاذ محاضر صنف أ

كتوراه علوم في الاقتصاد الكمي

جامعة العربي التبسي تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم

التسيير

الهاتف 00213666059180

البريد الإلكتروني nourchetouh2010@hotmail.com

Sustainable Development and Millennium Goals: between Theory and Practice

Dr. Nour Eddin Chetouh. Arabi Tibsi University. Algeria

Abstract

Development is not just a spare part imported from abroad. It is an emanation from within a nation that believes in it as inspired by the true origins of its values and good morals. It is not a strange entity to the body of the nation. Underdevelopment is not only economic, but also cultural, social, and educational. Development targets all citizens and all levels of society, intellectually, spiritually, physically and environmentally. In its broad sense, development is beyond economic growth. It is about the well-being of society at large. Most of the third world countries before the 1970s achieved some of the goals of economic growth, but the vast majority of their societies remained in poverty, hunger, and disease due to a narrow understanding of the term development. The concept of economic development has therefore been redefined to mean reducing poverty, inequality and unemployment under the banner of redistribution of growth. It is the duty of the state

to provide citizens with vital facilities for a dignified life, to provide the necessary housing, adequate health care, and to educate.

Keywords. Sustainable Development, Millennium Goals, Poverty, Hunger

الملخص

التممية ليست مجرد قطعة غيار مستوردة من الخارج. إنها انبثاق من داخل الأمة يؤمن بها كفكرة مستوحاة من أصول دينها الحقيقي، دين القيم والأخلاق الحميدة بالمعنى السليم للبشرية، ثم صياغته كنموذج والإطار إلى الحد الأدنى من سلوك الناس والواقع. إنها ليست كياناً غريباً من جسد الأمة. إن التخلف ليس اقتصادياً فحسب، وإنما تخلف ثقافي يمتد إلى الجوانب الاجتماعية والتعليمية والعسكرية والثقافية وغيرها. التتمية هي المواطن المستهدف والمجتمع المستهدف من جميع المستويات، فكرياً وروحياً وبدنياً وحتى المجال البيئي الذي يعيش فيه. إن التتمية بمعناها الواسع تتخطى النمو الاقتصادي، الذي يفسره ارتفاع دخل الأفراد وزيادة الاستهلاك حتى إنتاج الاستهلاك والبدخ والإفراط وإلقاء الفائض في البحار حتى تظل الأسعار عند مستوى مطلوب إلى أن بلغ مقياس رفاهية المجتمع على مستوى استهلاك الكهرباء والأكل والشرب والترفيه ساعات الإنترنت وحياسة الحطام الدنيا والكمية المحددة من الدخل السنوي. حققت معظم بلدان العالم الثالث قبل السبعينيات بعض أهداف النمو الاقتصادي، لكن الغالبية العظمى من مجتمعاتها بقيت في حالة من الفقر والجوع والمرض بسبب الفهم الضيق للتممية. لذلك، تم إعادة النظر في مفهوم التتمية الاقتصادية وخفضه للحد من الفقر وعدم المساواة والبطالة تحت شعار إعادة توزيع النمو. ولعل

الميزة البارزة والبند الأول من جميع المؤتمرات التي عقدت هي إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان محاربة الفقر والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنين. من واجب الدولة تزويد المواطنين بمرافق حيوية لحياة كريمة، ولتحقيق السكن الضروري، ولتحقيق الغذاء الصحي الكافي، ولتحقيق الملابس والمعاملة للمرضى، ولتعليم الناس وغيرهم من خلال الاقتصاد أو ما يسمى التنمية. الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، أهداف الألفية، الفقر، الجوع. مقدمة :

سعت الامم المتحدة منذ انشائها بعد الحرب العالمية الثانية 1945 جاهدة في العمل على مستويين مختلفين، الاول على المستوى الدولي متمثل في التعاون في حل مشاكل الدول بمختلف ابعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والانسانية، والثاني على المستوى الفردي متمثلا في تعزيز الحقوق الاساسية للإنسان من حق الصحة والتعليم وأمن والعيش الكريم واحترام وتشجيع الحريات في اطار من التسامح والتعايش السلمي بين الدول والافراد دون تمييز عرقي او جنسي او لغوي او ديني او أيديولوجي، فلقد عانت الدول والافراد من ويلات هذه النعرات خلال تاريخها الطويل. حان الاوان للنهوض بمستوى شعوبها الى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ولعل مفهوم النمو الاقتصادي تغير بعد السبعينات، ثم تلاه مفهوم التنمية الاقتصادية تغير كذلك منذ تسعينيات القرن العشرين الى ما هو اشملى و افضل وهي التنمية المستدامة - التنمية التي تحقق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي دون هدر للموارد المتوفرة وحماية البيئة حاضرا ومستقبلا. كون الانسان خليفة في الارض ليعمرها، لقوله تعالى :

• هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴿٦١ هود﴾
• ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾

يونس ﴿١٤﴾

كلوا واشربوا ولا تسرفوا

أولاً: السياق التاريخي للعيش الكريم

لا يخلو عصر من عصور البشرية إلا انبر تلة من العلماء والمصلحين الاجتماعيين ناهيك عن الانبياء والرسل تدافع عن قضايا الطبقات المهروسة تحت وطأة الانانية والجشع الانساني تروم تحسين الاوضاع الحياتية للسكان، والتقليل من الفوارق الاجتماعية ورفاهية الافراد في المجتمع، هذا له تاريخ قديم بداية مع فلاسفة الاغريق عند: **الفيلسوف افلاطون**: حاول الفيلسوف الإغريقي أفلاطون أن يرسم نموذجاً لدولة مثالية، شمل هذا النموذج النواحي الاقتصادية وكافة نواحي حياة الجماعة. ففي رأيه أن ما يجب أن تهدف إليه الجماعة هو إقامة مجتمع فاضل عن طريق تطبيق مبادئ العقل والمنطق. ويعني تطبيق العقل والمنطق ضرورة التوجيه والتخطيط بواسطة فريق من الافراد يتميزون بالحكمة ورزانة الفكر، على أن توجد لجنة عليا للتوجيه من طبقة الفلاسفة قادرة على تحديد ورسم الاهداف التي يجب على المجتمع أن يسعى لتحقيقها، و من بين افكار افلاطون أن يعمل كل فرد في ميدان العمل الذي يتناسب مع مؤهلاته و مواهبه و قدراته، وأن توزع الثروة بين الافراد طبقاً لحاجة الفرد.¹

ابن خلدون: في القرن الرابع عشر قال ابن خلدون: "واعلم أنّ اختلاف الأجيال إنما هو باختلاف نحلهم من المعاش، فإنّ اجتماعهم في أحوالهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري من

قبل الحاجي والكمالي، وكان حينئذٍ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوة والذخيرة إنَّما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة، ويحصل بُلغة العيش من غير مزيد للعجز عمَّا وراء ذلك، ثم إذا اتَّسعت أموال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفاهية دعاهم ذلك إلى السكون والدعة.

توماس مور: كما حاول توماس مور الانجليزي عام 1516 أن يتخيل مجتمعاً تسوده الملكية الجماعية وتندعم فيه الملكية الخاصة، ويكون فيه لكل فرد الحق في التعليم مجاناً، وفي التصويت في الهيئة الحاكمة، على أن يعمل كل فرد في العمل الذي يتناسب مع مؤهلاته وطبقاً لما خصه به الله تعالى من مواهب. إن ما تخيله توماس مور كان ثورة على الأوضاع القائمة من أجل إقامة مجتمع مثالي خالي من مساوئ الفوارق المادية ومن السيطرة السياسية لطبقة اصحاب النفوذ المادي.²

روبرت أوين: يعد من أشهر من قام بتجارب عملية في بناء مجتمعات تسودها فكرة الرفاهية وتنتمي فيها مساوئ الرأسمالية. لقد كان أوين يرى أن عنصر الربح يتنافى مع العدالة، و يمثل عبئاً يقع على كاهل المستهلك الذي يشتري السلعة المنتجة بثمن يزيد كثيراً عن تكلفتها الفعلية. فقد رأى أن الظلم لن يختفي في ظل المنافسة الحرة الكاملة والتي تتحدد فيها أسعار السلع تبعاً لندرته، كما أن العدالة لن تتحقق طالما أن النظام الرأسمالي قائم بما فيه من ظواهر استغلال المنظمين للطبقة الكادحة.

عند هيئة الأمم المتحدة هناك تعريف اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1956 ينصّ على أنّ التنمية هي العمليات التي

بمقتضاها تُوجّه الجهود لكلِّ من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحليّة؛ لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدّمها بأفضل ما يمكن.

ثانياً: الخلفية التاريخية لجذور التنمية:

في الخمسينات والستينات من القرن العشرين كان ينظر للتنمية أنها تغيير مخطط لهيكل الانتاج و العمالة، بحيث إن نصيب الزراعة في كليهما يجب أن ينخفض، بينما يتزايد نصيب كل من الصناعة و الخدمات. لذلك فإن التنمية قبل فترة السبعينات كان ينظر لها على أنها ظاهرة اقتصادية لا بد من الاستفادة منها سريعاً كمعدلات نمو الناتج القومي الاجمالي وزيادة معدل نمو حصة الفرد منه، أما الفقر و البطالة و توزيع الدخل فهي أمور جانبية.

1- النظرة الاقتصادية الجديدة للتنمية:

لقد أفاق معظم دول العالم الثالث قبل السبعينات على أنها حققت بعض أهداف النمو الاقتصادي لكن ظل السواد الأعظم من افراد مجتمعاتها في دائرة الفقر والجوع والمرض جراء الفهم الضيق للتنمية . لذلك أعيد النظر والصياغة لمفهوم التنمية الاقتصادية من جديد بحيث تعمل على تقليل الفقر، وعدم المساواة، والبطالة تحت شعار اعادة التوزيع من النمو. لقد أصاب **دودلي سيزر** حين تساءل عن تنمية دولة ما ثلاثة أسئلة مهمة هي:

- ما الذي حدث للفقر؟
- ما الذي حدث للبطالة؟
- ما الذي حدث لعدم المساواة؟

فإذا كانت الاجابة بمستويات عالية قلنا أنها كانت فترة تنمية وإلا من الغريب اطلاق مصطلح تنمية، حتى ولو كانت معدلات النمو عالية جداً. لقد حققت كثير من الدول النامية ارتفاع في متوسط دخل الفرد في ستينات وسبعينات القرن العشرين، ولكنها أخفقت الى حد كبير في معالجة الفقر والبطالة وعدم المساواة. إن التخلف واقع فعلي تعكسه الحقائق والارقام حيث أكثر من 3000 مليون نسمة يعيشون في العالم الثالث، كما وصفته **دينيس جوليت** عندما قالت: إن التأخر الحضاري يصدم ويفاجئ ويواجه الكثير من القذارة والامراض والضياع والموت وغير ذلك، ولا يفهم أحد إن كان التأخر الحضاري سيبقى له مجرد بند إحصائي ينعكس من خلال الدخل المنخفض والاسكان الفقير و الوفيات المبكرة والبطالة المقنعة أم لا.³

كما ذكرها الاقتصادي **آدجر أونيز** في كتابه الصادر 1987 كتب لقد عامل الاقتصاديون قضية التنمية كما لو كانت لا تعدو كونها أكثر من تدريبات وممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي، منفصل عن الافكار السياسية ويستبعد دور الافراد في المجتمع. في عام 1991 صدر البنك الدولي تقريره السنوي عن التنمية الدولية مؤكداً التالي: إن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، خاصة في دول العالم الفقيرة. فجودة أفضل، تفضل بشكل عام عن مجرد تحقيق دخول أعلى، تتناول موضوعات مهمة كتعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية و الصحة، فقر أقل؟ بيئة أنقى، توازن أكثر و مساواة في الفرص، حرية شخصية و فردية أكبر و حياة أغنى بالثقافة. من هذه المقدمة جاء التعريف الحديث للتنمية على أنها: عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، أساليب حياتية

واسعة، وهيئات قومية، بالإضافة الى دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتقليل عدم المساواة، وأخيراً اجتثاث الفقر والقضاء عليه .⁴

من واقع صورة التنمية التقليدية المعاش قبل سبعينات القرن الماضي الذي ركز على المعدلات النمو العالي للناتج الداخلي الخام **GDP** دون الاكتراث بالبعد الاجتماعي والسياسي للتنمية مما زاد كبر الهوة بين الاغنياء و الفقراء على مستوى الافراد أو الدول، فهذا البعد الاجتماعي والمؤسسي المطروح كمفهوم جديد في التنمية من جهة، وكذلك على الجانب الآخر يذكر الاقتصاديان سامويلسون و نوردهاوس في كتابهما علم الاقتصاد أن هناك فلسفتين شديدتا التناقض فلسفة حماية البيئة تقوم على نظرية محدودية الموارد البيئية ومدى تعرضها للعديد من الاخطار الجسيمة .فأصحاب هذه الفلسفة يرون أن الانشطة البشرية تهدد بخرق تلك الشبكة الدقيقة من الأنظمة البيئية، وأن بعض النتائج غير المقصودة لتلك الممارسات ربما تدمر كل ما أبدعته اليد البشرية .وهذا البعد البيئي الجديد أضيف لمفهوم التنمية فكانت الارهاصات الاولى لمفهوم جديد للتنمية بعدما كانت نموا اقتصاديا ثم تنمية اقتصادية أصبحت تنمية مستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية و المؤسسية و البيئية .

2- نشأة التنمية المستدامة:

سنة 1970 انبثق التقرير الاول عن نادي روما تحت عنوان حدود النمو، أي أن النمو الاقتصادي المتزايد بدون ضوابط لديه حدود بيئية يجب ألا يتعدها. قبل نهاية العام تقرير آخر موسوم 'الاستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة ' أصدره الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة عام 1972 ظهر مصطلح التنمية الملائمة للبيئة وبدأ النظم لخطر

تلوث البيئة وتدميرها، والاقرار بوجود علاقة تلاؤم بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة. وكان مفهوم " التنمية " قد برز بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول دول عديدة على استقلالها السياسي، وأطلقت الدول الرأسمالية الكبرى عليها مصطلح " دول العالم الثالث"، وبرروا استخدام هذا المصطلح بمعاناة هذه الدول من الفقر والجهل بسبب مشكلة" التخلف " وليس بسبب استدمارها سنوات طويلة، ومن ثم طُرح مفهوم " التنمية " كأداة تستطيع من خلالها تلك الدول العالم الثالث أن تتجاوز حالة " التخلف"، وتلحق بالدول المتقدمة.

ظهر مصطلح " التنمية المستدامة " لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة 1980 ليليه عام 1983 حين تشكلت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر /كانون الأول لنفس العام تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند، وعضوية 22 شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي، فأعيد صياغته من جديد. في التقرير الصادر بعنوان " مستقبلنا المشترك "في عام 1987 حيث أشير لمصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي فكان أول استخدام لمفهوم "التنمية المستدامة "في أواخر الثمانينات من القرن الماضي.

عام 1992 عُقد المؤتمر الاول أو قمة الارض في " ريو دي جانيرو " بالبرازيل بعنوان المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية ليعلن من جديد مفهوم التنمية المستدامة من خلال " إعلان جوهانسبرج 2002 " وتم اعتماده رسمياً حيث تم التصديق على فكرة " التنمية المستدامة" رسمياً في هذا

المؤتمر. قامت بتوصيات لدعم التنمية المستدامة في دول الجنوب وخاصة مطالبة الدول الصناعية بتخصيص نسبة % 0.7 من ناتجها القومي كمساعدات تنموية خارجية ولكن الدنمارك والسويد فقط التزمتا بالعهد.

ثم جاءت بعدها قمة الأرض الثانية في جوهانسبورج سنة 2002 تحت شعار " القمة العالمية للتنمية المستدامة " الذي أتاح الفرصة لإعادة رصد ما قدمته الدول من تقدم نحو التنمية المستدامة لكن للأسف لم تنفذ إلا القليل من التعهدات بسبب ضعف الالتزام السياسي وهيمنة الاقتصاد الليبرالي وفي العالم العربي، التنمية المستدامة لم تتقدم كثيرا نظرا لشح الموارد الطبيعية وغياب الديمقراطية وخضوع اقتصاد الدول العربية لوصفات صندوق النقد الدولي من جهة، و سيطرة الرأسمال الاستهلاكي من جهة أخرى .

3 مفهوم التنمية المستدامة : يتكون اصطلاح التنمية المستدامة من لفظتين هما :التنمية، والمستدامة .

التنمية في اللغة مصدر من الفعل) نمى (يقال :أنميت الشيء ونمّيته :جعلته ناميا، فالتنمية لغة: هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر ..أما كلمة) **المستدامة** (فمأخوذة من استدامة الشيء، أي :طلب دوامه .

التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الحال الثابت إلى حال أفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفر لديها، والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل.

التنمية الاقتصادية اصطلاحاً :تتضمن تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، بالإضافة الى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل.

تعريف التنمية المستدامة:

4- تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها :

"التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها".⁵ ويركز هذا التعريف ضمناً على فكرتين أساسيتين: فكرة الاحتياجات الأساسية للفئات الاجتماعية الأكثر فقراً التي تستحق أن تُولى أهمية كبرى؛ وفكرة محدودية قدرة البيئة على الاستجابة للحاجيات الحالية والمستقبلية للبشرية، في ظل أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة والتقنيات المتوفرة.

تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة الذي تم تبنيه في عام 1989 كما يلي :

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة) في الزراعة والغابات والمصادر السمكية (تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".⁶

تعريف سامويلسون و نورد هاوس للتنمية المستدامة: هي نمط للنمو يسمح للأجيال المستقبلية أن تعيش في مستوى لا يقل عن نمط و درجة النمو الحالي - استمرارية النمو - بل قد يزيد عنه.⁷

الاحتياجات الأساسية:

لعل التعاريف السالفة الذكر للتنمية الحقيقية و للتنمية المستدامة تسعى جاهدة في التخفيف من وطأة التلوث اللعين لسكان أكثر من نصفهم يعيشون في ما يسمى الدول النامية داخل دائرة الفقر المرض والجهل وغيرها، تتكاتف فيما بينها لتوفير الحاجات الاساسية لعيش الكفاف حتى لا يهلك الانسان .ما هي الحاجة؟ أو الاحتياج؟

الحاجة: هي الشعور بعدم الارتياح والنقص لشيء ما. والحاجات الإنسانية يمكن تقسيمها إلى الحاجات الأولية Physiological needs، حاجات الأمان Safety needs الحاجات الاجتماعية Social needs، حاجات تحقيق الذات Esteem needs والحاجات الإنجازية Self-actualization. وعندما تكون الحاجة غير مشبعة يشعر الإنسان بالضجر والذي يدفعه إلى محاولة إشباع هذه الحاجة أو أن يحد من رغبته إذا كان لا يتمكن من إشباعها.

الرغبة: هي الشكل الذي تأخذه الحاجة والتي تتشكل بفعل المتغيرات الثقافية Cultural والاجتماعية Social والفردية Individual. فالجوع عبارة عن حاجة، يمكن تضمينها ضمن الحاجات الأولية، يشعر بها الأفراد باختلاف ثقافتهم وشخصياتهم فالثقافة لا تؤثر في الحاجات بقدر تأثيرها على وسائل إشباع هذه الحاجات والرغبات . فحاجة الجوع تشبع عن طريق الأكل لكن ماذا يأكل الإنسان فهذا يختلف من ثقافة إلى أخرى فالأمريكي قد يأكل الهامبرجر أو حتى لحم الخنزير لإشباع هذه الحاجة، أما السوداني فقد يأكل فولاً أو كسرة أو لحم ضأن الخ⁸...

خلال مسيرة النمو الاقتصادي قبل السبعينات لم يتحقق ما كانت تصبو إليه الدول من عدالة اجتماعية وعدالة في توزيع الدخل و

التقليل من الفوارق الاجتماعية بين افراد المجتمع، فحدث تحولاً في مفهوم النمو الاقتصادي تمثل في الدعوة الى استراتيجية الاحتياجات الاساسية في مؤتمر العمل العالمي لمنظمة العمل الدولية سنة 1977 ، حيث تم التركيز على تلبية الحاجات الاساسية للتخفيف من وطأة الفقر المزمّن في الدول خاصة الاقل نمواً.

فاستراتيجية الاحتياجات الاساسية تعترف بعدم قدرة حتى النمو على بلوغ الاحتياجات الاساسية وهو الحال بالنسبة للنمو المتساوي واعادة التوزيع، لذا فمن الضروري أن تضمن سياسات التنمية المنتهجة تغطية هذه الاحتياجات من خلال زيادة توفير السلع و الخدمات الأساسية للفقراء والعمل على التدخل الحكومي المباشر عند الضرورة دون الاعتماد الكلي على قوى السوق، الامر الذي قد يؤدي إلى بعض التضحيات في المدخرات والاستثمارات المنتجة والنمو العام. إن الهدف هو نوع جديد من النمو الاقتصادي الذي يمكن من تغطية الاحتياجات الأساسية من خلال إعادة توزيع الموارد على مستوى القطاعات الاجتماعية وإعادة توجيه النمو للسماح بمشاركة الفقراء .

أخيراً التنمية المستدامة مصطلح أممي (صادر عن الأمم المتحدة)، يهدف لتطوير موارد الكوكب الطبيعية والبشرية، وتجويد التعاطي الاقتصادي - الاجتماعي معها، شريطة أن تلبّي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها الخاصة بها. بذلك المصطلح رسمت الأمم المتحدة خارطة التنمية البيئية والاقتصادية، لتحسين ظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع، دون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، التي تُحمل كوكب الأرض فوق طاقته.

فالتنمية المستدامة ليست بالعبء، وإنما هي فرصة فريدة تتيح من الناحية الاقتصادية، إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل، ومن الناحية الاجتماعية تضمن دمج المهمشين في تيار المجتمع، ومن الناحية السياسية تخلص لمنح كل إنسان، رجلاً كان أم امرأة، صوتاً وقدرة على الاختيار لتحدي مسار مستقبله.

ثالثاً: مجالات التنمية المستدامة:

يمكن تحديد مجالات التنمية المستدامة بكل وضوح من خلال النقطة السابعة من إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة المتمخض عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ، جنوب أفريقيا من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

٧ - وتسليماً منا بأن البشرية تقف في مفترق طرق، نعلن أن لدينا تصميمًا مشتركاً على السعي بعزم ثابت لتلبية الحاجة إلى وضع خطة عملية وواضحة من أجل تحقيق التنمية البشرية والقضاء على الفقر في ثلاثة مجالات رئيسية هي :

1- النمو الاقتصادي: زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب حق الاجيال القادمة. تحسين المستوى التعليمي والصحي والمعيشي للأفراد برفع القدرة الانتاجية، توفير الاستقرار والامن للارتقاء بالمجتمعات، التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة، الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة، وتدريب الموارد البشرية المتخصصة، وضع السياسات الاقتصادية الملائمة، ضمان الإمداد الكافي والاستعمال

الكفاء لموارد البناء ونظم المواصلات .زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل . إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي . ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية .

2- حفظ الموارد الطبيعية والبيئة: ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي .ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية .ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة .ضمان الاستخدام المستدام أو الأمثل للمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه

3- التنمية الاجتماعية: ضمان الحصول على السكن الضروري، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق مناصب شغل وتدعيم الشباب .فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية .تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي .تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والمشاريع الزراعية الصغيرة .

لقد أدرك قادة العالم في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل عام 1992 أهمية فكرة التنمية المستدامة، لا سيما مع العولمة حيث أصبح العالم بثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قرية صغيرة تضم الجميع ما يحدث فيها من ضرر يمس الكل .إلا أنّ التأكيد على البعد البيئي يبقى السمة البارزة في فلسفة التنمية المستدامة، فإقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة أثقلت كاهل البيئة بما

تستنزفه من موارد طبيعية وهذا التسابق نحو الانتاج بلا حدود من أجل الاستهلاك بلا حدود وهذه الشركات المتعددة الجنسيات المتكالبه على مصادر الطاقة وما تخلفه من تدمير و تلوث للبيئة بعد العملية الانتاجية هذا من جهة، و من جهة ثانية ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر، من هنا تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سلامة النظام البيئي العالمي وتخفيف كاهله من أثقال تركت الانتاج اللامسؤول، لتعطي اهتماماً متساوياً ومتوازياً للظروف البيئية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية و الانتاج المسؤول جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة .

فعملية التناسق بين الاعتبارات الاقتصادية الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة هو بمثابة الطريق السليم لتحقيق التنمية الاستدامة باعتبار البيئة شريك اقتصادي واجتماعي لا بد من مراعاته ضمن العملية الانتاجية و المعادلة الاجتماعية للأمم، فحماية البيئة أصبح رقماً صعباً في معادلة العيش على الكوكب الأزرق .

صدر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب إفريقيا. 4-2 ايلول /سبتمبر 2002 ، وضمّ، إضافة إلى رؤساء الدول والحكومات، عدداً كبيراً من المنظمات الإقليمية والوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية "إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة .شدد هذا الإعلان على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحديات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك

غير المستدامة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، سد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

4- فحوى التنمية المستدامة

ما يستشف من أبعاد ومجالات التنمية المستدامة ولعل السمة البارزة و البند الاول لكل المؤتمرات والقمة الاممية المنعقدة هي لا للفقر، إنهاء الفقر بكل أشكاله في كل مكان محاربة الفقر والقضاء على الجوع و توفير الأمن الغذائي و التغذية المحسنة .هذا الاتفاق غير المسبوق،وهذه المؤتمرات و إعلاناتها المختلفة منذ 1990 الى 2017 مازالت تراوح مكانها على الرغم مما تم إنجازه وهو ضخم لكن الفقر،الجوع المرض و توفير حياة كريمة تبدو أهداف صعبة المنال في دنيا الفقراء، أنهكت الدولة والعالم والمؤسسات الخيرية ولعل الحقائق والأرقام مريعة ومرعبة الصادرة عن مكاتب الامم المتحدة على سبيل المثال لا الحصر من بين الاهداف 17 المعلنة.

رابعاً: اهداف التنمية المستدامة:

لقد توصلت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية لخطّة جديدة للتنمية المستدامة

بعنوان "تحويل عالما :خطة التنمية المستدامة لعام .2030 وتتضمن هذه الخطة 17 هدفاً و 169 غاية

1- أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة هدفا

من فاتح يناير 2016 ، بدأ رسميا تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية. على أن تعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة (واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع) على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفاءة اشتمال الجميع بتلك الجهود. وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية - يسهل الوصول إليها - في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.⁹

2-حقائق و ارقام حول بعض أهداف التنمية المستدامة

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان :

عرف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن 600 دولار، وعددها 45 دولة معظمها في أفريقيا، منها 15 دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن 300 دولار سنويا .برنامج الإنماء للأمم المتحدة يضيف معايير أخرى

تعتبر مباشرة عن مستوي رفاهية الإنسان ونوعية الحياة "Livelihood" هذا الدليل وسع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة لتضم داخلها 70 دولة من دول العالم، أي هناك حوالي 45% من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، أي هناك فقراء في بلاد الأغنياء، ويكتفي هنا بذكر أن 30 مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية (15% من السكان).

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين كثر الحديث عن الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة بالتوسّع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى الظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة وبتحديد مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية، فالفقر في اليمن لا يُقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكا الشمالية.

وتم تحديد يوم 19-17 أكتوبر من عام 2008 م، كيوم عالمي للفقر من قبل هيئة الأمم المتحدة. غير ان عدد الفقراء انخفض في الأعوام 2008 - 2005م، في الهند والصين، وذلك بفضل معدلات النمو العالية التي حققتها هذان البلدان خلال السنوات الماضية. يعتبر مقياس (فقر القدرة (مقابل لمؤشر التنمية البشرية حيث انه متوسط مرجح لثلاث مؤشرات تحاول تحديد شريحة البشر التي لا تتمتع بهذه الخدمات الأساسية من) التغذية الجيدة - والصحة - والتعليم.¹⁰

ما سبب تماذي الفقر؟

غالباً ما يبدأ الفقر مع التغذية والصحة الرديئتين، لا سيما في مطلع الطفولة: فيعلق الفقراء في حلقات مفرغة من الجوع وسوء التغذية والصحة السقيمة والإنتاجية المتدنية والفقر. والنمو الاقتصادي، لا

سيما التنمية الزراعية، ضروري لخفض معدلات الفقر. لكن، حتى مع النمو الاقتصادي، غالباً ما يكون الكفاح للإفلات من الفقر بطيء الوتيرة بما أن النمو قد لا يكون شاملاً. فبالنسبة إلى بعض المجموعات من قبيل الأطفال والشيوخ، قد يأتي النمو الاقتصادي بالقليل من الفرج أو قد أتي متأخراً جداً على منع حصول الحرمان والعسر طويل الأمد. الطريق للخروج من الفقر صعب. بالإضافة إلى ذلك، هناك الكثير من الأسر غير الفقيرة التي تكون عرضةً للوقوع في براثن الفقر حين تواجه صدمات من نوع أو من آخر. وتؤدي تلك الصدمات إلى تراجع الكثير من الأسر إلى ما دون خط الفقر لأنها تتكبد خسائر كبيرة في الدخل ولا تملك ما يكفي من المدخرات للتخفيف من وطأة الصدمات. وتترتب على تلك الصدمات عادة تأثيرات سلبية طويلة الأمد على الفقراء. (حالة الأغذية والزراعة 2015 في سطور FAO 2015).

أرقام وحقائق:¹¹

ما زال يعيش 1.2 بليون شخص في فقر مدقع. علماً أن تعداد سكان 2016 بلغ 7 مليارات و300 مليون نسمة تقريباً، بمعنى نسبة 16.44% من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع.

يعيش واحد من كل خمسة أشخاص 20% في المناطق النامية على أقل من 1.25 دولار يومياً.

هناك واحد من كل أربعة أطفال نسبة 25% دون الخامسة من العمر في العالم يعاني من قصر القامة مقارنة بعمره .

خلال عام 2013، تعين يومياً على 32000 شخص ترك منازلهم طلباً للحماية من جراء النزاعات المسلحة.

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة¹²

هناك زهاء 805 ملايين شخص في العالم ليس لديهم غذاء يكفي لأن يتمتعوا بحياة صحية نشيطة. بلغة الأرقام واحد من بين تسعة أشخاص على ظهر الأرض ويعادل ذلك قرابة 11% من سكان العالم. تعيش الغالبية العظمى من الجوعى في العالم بالبلدان النامية، حيث توجد نسبة 13.5 في المائة من السكان يعانون من نقص التغذية. آسيا هي القارة التي تضم معظم الجوعى حيث يشكلون ثلثي 67% مجموع الجوعى. وانخفضت النسبة المئوية في جنوب آسيا خلال السنوات الأخيرة، بيد أنها زادت قليلا في غرب آسيا. أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة التي تشهد أعلى انتشار للجوع) نسبة مئوية من السكان. (يعاني واحد من كل أربعة أشخاص في تلك المنطقة من نقص التغذية. يفضي سوء التغذية إلى حوالي النصف 45 في المائة (من حالات وفيات الأطفال دون سن الخامسة، أي 3.1 مليون طفل سنوي). يعاني طفل واحد من كل أربعة أطفال في العالم من توقف النمو. وفي البلدان النامية قد يرتفع المعدل إلى واحد من بين ثلاثة أطفال. يحضر 66 مليون طفل من سن المرحلة الابتدائية الدراسة وهم جوعى في شتى أرجاء العالم النامي، منهم 23 مليون طفل في أفريقيا وحدها. لا يحصل 1.3 مليار شخص في أنحاء العالم على الكهرباء - حيث يعيش أغلب أولئك في المناطق الريفية من العالم النامي. فالفقر في مجال الطاقة يشكل في عديد المناطق عائقا رئيسيا أمام خفض الجوع وكفالة إنتاج العالم ما يكفي من الغذاء. الصحة الجيدة والرفاه الصحة الطفل¹³

على الرغم من التقدم المحرز على الصعيد العالمي في الحد من وفيات الأطفال، فهناك نسبة متزايدة 80% في وفيات الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا حيث يموت أربعة من كل خمسة أطفال قبل سن الخامسة.

احتمالات وفاة الأطفال الذين يولدون في برائن الفقر تكاد تكون ضعفي أولئك الذين يولدون لأسر أكثر ثراء.

أطفال الأمهات المتعلمات - بمن فيهن الأمهات الحاصلات على المرحلة الابتدائية فقط- لهم فرص أكثر في البقاء على قيد الحياة من أطفال الأمهات غير المتعلمات.

نسبة وفيات الأمهات النفيسة - الأمهات التي لا تبقى على قيد الحياة ما بعد الولادة - في المناطق النامية لا يزال أعلى 14 مرة منه في المناطق المتقدمة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض . في نهاية عام 2013 استطاع 9، 12 مليون فردا الحصول على علاجات منقذة للأنفس من فيروس الإيدز.

زيادة أعداد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يعيشون أكثر من أي وقت مضى) بسبب انخفاض عدد الوفيات الناجمة عن الإيدز (واستمرار وقوع عدد كبير من الإصابات الجديدة بمعدل 2.5 مليون إصابة جديدة كل عام.

في كل ساعة تصاب 50 شابة بفيروس الإيدز.

انقذ علاج مرض السل أرواح حوالي 22 مليون شخص في الفترة ما بين 1995 و 2012.

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.¹⁴

زادت البطالة في العالم من 170 مليون عاطل عام 2007 إلى زهاء 202 مليون عاطل عام 2012 ، منهم قرابة 75 مليون من الشباب والشباب.

يعيش قرابة 900 مليون عامل 33% دون مستوى حد الفقر وهو دولاران يوميا، ولا يتسنى القضاء على الفقر إلا من خلال فرص عمل مستقرة بأجر جيد أو ما يعرف بالعمل المستدام حسب تقرير التنمية البشرية 2015.

ثمة حاجة إلى 470 مليون فرصة عمل عالميا لصالح الداخلين حديثا إلى سوق العمل في الفترة بين عامي 2016 و.2030

5 - 2 الهدف: 12 الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين:¹⁵

كل عام ينتهي ما يقدر بثلاث جميع الأغذية المنتجة ما يعادل 1.3 بليون طن قيمته ترليون دولار إلى التعفن في صفائح قمامة المستهلكين أو تجار التجزئة، أو العطب بسبب سوء النقل وعدم سلامة عمليات الحصاد.

وإذا تحول الناس في شتى أرجاء العالم إلى استعمال المصابيح التي تُستعمل فيها الطاقة بكفاءة، سيوفر العالم 120 بليون دولار سنويا.

وإذا ما بلغ عدد السكان في العالم 9.6 بليون نسمة عام 2050 ، قد تقتضى الحاجة إلى وجود ما يعادل ثلاثة أمثال كوكب الأرض تقريبا لتوفير الموارد الطبيعية المطلوبة لصون أنماط الحياة الراهنة.

لعل بعض الاخفاق في تحقيق مثل هذه الاهداف النبيلة والانسانية يرجع بعضه أو معظمه الى:

الطابع التطوعي لأموال الصندوق كما جاء في الفقرة ب أسفله من تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ: 2002

القضاء على الفقر يمثل استئصال شأفة الفقر التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في البلدان النامية. ومن شأن ذلك أن يشمل اتخاذ إجراءات في جميع المستويات من أجل تحقيق ما يلي

أ (خفض نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، وعدد الأشخاص الذين يعانون الجوع بحلول عام ٢٠١٥ إلى النصف، وكذلك خفض عدد الأشخاص الذين لا يتاح لهم سبيل الحصول على مياه الشرب إلى النصف؛ بحلول الموعد نفسه؛

ب (إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية حسب طرائق تحددها الجمعية العامة، والتشديد في الوقت ذاته، على الطابع الطوعي للتبرعات وضرورة نقادي الازدواجية مع صناديق الأمم المتحدة القائمة وتشجيع دور القطاع الخاص وفرادى المواطنين بالنسبة لدور الحكومات في تمويل هذه المساعي¹⁶؛

عدم إلزامية القرارات للأعضاء ك ما دل " إعلان جوهانسبرج "الذي حضره كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وتم التصديق على فكرة التنمية المستدامة "رسمياً في هذا المؤتمر. وقامت بتوصيات لدعم التنمية المستدامة في دول الجنوب وخاصة مطالبة الدول الصناعية بتخصيص نسبة % 0.7 من ناتجها القومي كمساعدات تنموية خارجية ولكن دولتين فقط التزمتا بالعهد هما الدنمارك و السويد.

لكن المنظور الاسلامي للدين الحنيف أبدع في معالجة الفقر وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين حيث:

هذا الهدف رقم 12 وهو الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين .

يعيش واحد من كل خمسة أشخاص 20% في المناطق النامية على أقل من 1.25 دولار يوميا.

واحد من كل أربعة أطفال نسبة % 25 دون الخامسة من العمر في العالم يعاني من قصر القامة مقارنة بعمره.

خلال عام 2013 ، تعين يوميا على 32 ألف شخص ترك منازلهم طلبا للحماية من جراء النزاعات المسلحة.

خامساً: الخاتمة :

من مهام الدولة توفير المرافق الحيوية للمواطنين من أجل حياة كريمة من تحقيق المساكن الضرورية وتحقيق الغذاء الصحي الكافي وتحقيق الملابس والعلاج للمرضى والتعليم لأبناء الشعب وغيرها عن طريق الاقتصاد أو ما يسمى بالتنمية سميها ما شئت، لعل معظم هذه الاحتياجات الاساسية المذكورة في دساتير الدول، لكن الواقع يكذب ذلك من فقر مدقع في بعض الدول وأمراض سارية وفتاكة وجهل في أوساط شريحة كبيرة من الدول خاصة العالم الثالث بحجة أن موارد الدولة المالية المتاحة غير كافية. وانقسم العالم الى دول غنية في السماء في حرب النجوم والمعلوماتية والفضاء، والى دول فقيرة في الحضيض في حرب مع التلوث اللعين والفقر والمرض والجهل. لعل نقص الموارد المالية لتحقيق العملية التنموية ليس هو العائق في حد ذاته إذا ما تم ربط التنمية بالتكافل الاجتماعي بعد صياغة المواطن صياغة صحيحة على مبادئ إنسانية قويمه. هذا ما حدث في العصور الاسلامية

الاولى حيث كان من مهمة الدولة الإسلامية الاهتمام بالمرافق الضرورية كتحقيق المسكن والغذاء والكساء للفقراء وتأخذ ضمن أموال الأغنياء ما لا بد منه، وتمكن الفقير من العيش الكريم وإن لم تكف الزكاة، فهناك من الادوات الاخرى مثل الوقف الاسلامي الذي تعدى الحاجات الاساسية في ذلك العصر ليغطي التعليم المجاني والصحة ويتعدى الى الحيوان والبيئة ما يعرف الآن بالتنمية المستدامة، والشواهد التاريخية التطبيقية خير دليل على ما نقول فإن أحد أعلام الإسلام ابن حزم الفقيه الأندلسي يقرر: الزكاة ليست كلها واجبة، وأن الواجب الإسلامي ليس فقط لتحقيق وسائل الحياة الكريمة للطبقة الفقيرة، والقيام بكل ما هو مطلوب من هذا الهدف الإنساني النبيل. المشكلة الاجتماعية التي واجهها ابن حزم كانت مشكلة الفقر في المجتمع الإسلامي، وحاول إيجاد حل وأهم مظاهر الفقر والجوع والتعري والتشرد. هذه هي الاحتياجات الأساسية للبشرية. في عصر ابن حزم، بالإضافة إلى هذه الفكرة الاجتماعية الخطيرة - يجب أن يتم تحقيق هذا المستوى الاجتماعي من قبل الدولة، ويجب ألا تترك لجهود الأفراد ومن ثم تضمين المبدأ الأساسي القائم على فكرة أن يقوم الحاكم بأخذ المال من الأغنياء لتحقيق هذا الغرض إذا لم يحقق زكاته، ويعتقد أن الدولة يمكن أن تفرض زكاة ضريبية إذا كان غير قادر على تحقيق الزكاة وحدها. هناك أدوات أخرى، مثل الأوقاف الإسلامية، التي تتجاوز الاحتياجات الأساسية لتلك الحقبة لتغطية التعليم. لعل معظم المشاكل حُلت في الإطار الإسلامي حلاً سلساً دون ثورات و مظاهرات أو عصيان مدني أو انقلاب. لعل السمة البارزة و البند الاول لكل المؤتمرات والقمم الاممية المنعقدة هي لا للفقر .إنهاء الفقر

بكل أشكاله في كل مكان محاربة الفقر والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة.

هذه الحشود من الدول غنيها وفقيرها شماليها وجنوبيها صديقتها وعدوها، بمؤتمراتها وإعلاناتها المختلفة منذ 1990 الى يومنا هذا ما يزيد عن ربع قرن من الزمان مازالت تراوح مكانها على الرغم مما تم إنجازه وهو ضخم لكن الفقر و مشتقاته أو قل الفقر وأخواته حروف علة أعيت الطبيب و المداوي، أنهكت الدولة والعالم .ولعل الحقائق و الارقام المذكورة أعلاه مريعة ومرعبة مصدرها الامم المتحدة .

الهوامش والمراجع:

1. احمد عبد الرحيم زردق التخطيط الاقتصادي النظرية – الاساليب الطبعة الثالثة 2000 بنها مصر ص ص 11-12
2. احمد عبد الرحيم زردق التخطيط الاقتصادي النظرية – الاساليب الطبعة الثالثة 2000 بنها مصر ص ص 13
3. ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 2006 ص 53
4. ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 2006 ص 54
5. <https://www.seo-ar.net>
6. <https://www.seo-ar.net>
7. ميشيل ب تودارو التنمية الاقتصادية دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية 2006 ص 866
8. محمد الناجي الجعفري :التسويق سلسلة الكتاب الجامعي كلية ودمني الأهلية الجامعية الطبعة الثانية السودان 1998 ص 13

9. Technical report by the Bureau of the United Nations Statistical Commission (UNSC) on the process of the development of an indicator framework for the goals and targets of the post-2015 development agenda
 10. <https://ar.m.wikipedia.org>
 11. <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals>
 12. <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/hunger>
 13. <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/health/>
 14. <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/economic-growth>
 15. <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-consumption-production>
16. تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ص

10-11

العملات الرقمية مظلة جديدة للصفقات المشبوهة وغسل الأموال

د. محمد عبد الستار جرادات

باحث في العلوم الاقتصادية

Cryptocurrencies: A new umbrella for suspicious transactions and money laundering

Dr. Mohamed Abdul-Sattar Jaradat. Researcher in Economic Sciences

Abstract

This study aims to define money laundering and identify its financial and economic impact. It focuses on digital currencies, definition, evolution and potential risks these coins have by linking them to money laundering and financing of terrorism. The study reviews the Islamic vision and opinion regarding digital currencies and money laundering. It also explains the role of central banks and financial institutions in the fight against money laundering and financing of terrorism, as well as the most important means to control and address this phenomenon.

Based on the finding, the study recommends that all banking and financial institutions and their employees should become aware of these digital transactions and their role in money laundering and be trained to identify and deal with such transactions. There should be more international cooperation in raising awareness of digital currencies and the risks associated with them by holding conferences and workshops, as well international collaboration to legislate, regulate and monitor these transactions.

Keywords. Money laundering, financial crime, digital currencies.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف غسل الأموال وأثره المالي والاقتصادي وتعريف العملات الرقمية وتطورها واشتباها هذه العملات بعمليات غسل الأموال والرؤية الإسلامية لها. كما توضح دور البنوك المركزية الرقابي والتشريعي والمؤسسات المالية والمصرفية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأهم وسائل المكافحة والتصدي لهذه الظاهرة.

ومن النتائج والتوصيات لهذه الدراسة انه يجب تعريف جميع المؤسسات المالية والمصرفية والعاملين فيها بالتعاملات الرقمية الحديثة ودورها في غسل الأموال والتعاون الدولي في زيادة الوعي بالعملة الرقمية وشبهتها عن طريق عقد مؤتمرات وإصدار تشريعات وإجراءات تنظم و تراقب هذه التعاملات.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال، الجريمة الاقتصادية، العملات الرقمية.

المقدمة :

أصبحت ظاهرة التعامل بالعملات الرقمية حديث الساعة، حيث فتحت الأفق للتعامل بمليارات الدولارات عبر منصة خالية من الرقابة وذات سرية تامة. مما جعلها محط للشائعات والشكوك حول ارتباطها بموضوع غسل الأموال. في الوقت الذي يتبنى فيه العالم موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع إجراءات دولية لمكافحة، نواجه تحديات وجهود مضادة من بعض دول العالم بدعم ظاهرة العملات الرقمية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في زيادة الشائعات حول ارتباط العملات الرقمية بموضوع غسل الأموال والإجراءات لمكافحتها على مستوى العالم من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:
هل العملات الرقمية مظلة جديدة للصفقات المشبوهة وغسل الأموال؟
وينتزع من هذا السؤال عدة أسئلة منها:

1. ما مفهوم غسل الأموال و الأثر المالي والاقتصادي له ؟
2. ما هي العملات الرقمية وما هو ارتباطها بعمليات غسل الأموال؟
3. ما هي وجهة نظر الإسلام تجاه العملات الرقمية ؟
4. ما دور البنوك المركزية والمؤسسات المالية والمصرفية في مكافحة غسل الأموال ؟

أهمية البحث:

غسل الأموال يعتبر من المواضيع الهامة لما لها من آثار كبيرة على المجتمع والاقتصاد، مما يجعل دراستها ضرورة ملحة تقتضيها معطيات الواقع الراهن وذلك من خلال :

1. إبراز ظاهرة غسل الأموال من خلال العملات الرقمية من حيث المفهوم والإجراءات الدولية على مستوى العالم لمكافحتها.
2. الكشف عن مدى ارتباط الموضوع وقلة الدراسات في هذا الجانب.

منهج البحث:

تنتهج هذه الدراسة المنهج الاستقرائي اعتماداً على المصادر الموثقة من التقارير والدراسات السابقة والأبحاث والمقالات التي تناولت جوانب من موضوع الدراسة، بهدف التعرف على المتغيرات المرتبطة بمشكلة

الدراسة والوصول إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة وإلى تحقيق أهدافها.

النتائج والتوصيات :

- يجب تعريف جميع المؤسسات المالية والمصرفية والعاملين فيها بالتعاملات الرقمية الحديثة ودورها في غسل الأموال. كما يجب الحذر في مراقبة حركة الأموال والتعاون بين المصارف والجهات الأمنية معا في مواجهة مسائل غسل الأموال. التعاون الدولي في زيادة الوعي بالعملة الرقمية وشبهتها عن طريق عقد مؤتمرات وإصدار تشريعات وإجراءات تنظم و تراقب هذه التعاملات.

الفصل الأول: الإطار النظري

المبحث الأول: التعريف بعمليات غسل الأموال.

"ان عمليات غسل الأموال تعرف بتلك الإجراءات التي يتم اتخاذها لإخفاء مصادر الأموال المحققة عن طريق غير مشروع والعمل على إدخالها إلى نهر الاقتصاد المشروع من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية.

وأهم المصادر غير المشروعة لتلك الأموال هي تجارة المخدرات والتهرب والاختلاس والتهرب الضريبي وغش برامج الكمبيوتر وتقاضي الرشاوى." (عبد الله، سيد حسن، 2010، 1)

"ومن المتعارف عليه لدى خبراء القانون والجريمة الدولية وخبراء المال والمصارف أن المسؤولية الكبرى في مواجهة عمليات غسل الأموال الملوثة تقع على عاتق المؤسسات المالية والمصارف حيث أنها تعتبر المجرى الرئيسي الذي يصب فيه غاسلو الأموال الملوثة

أموالهم في ظل قوانين سرية الحسابات في المصارف. كذلك يقع العبء الأكبر على البنوك في ملاحظة ومراقبة التحركات الضخمة لرؤوس الأموال وكافة العمليات التي ليس لها غرض أو مردود اقتصادي أو قانوني واضح." (أبو سمرة، 2010، 69)

كما عرف المشرع الأردني من خلال قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 46 لسنة 2007 وتعديلاته عمليات غسل الأموال بأنها كل فعل ينطوي على إبدال الأموال أو تحويلها أو نقلها أو تمويه مصدرها أو الحيلولة دون معرفة من ارتكب الجريمة الأصلية المتحصل منها المال أو اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها أو إدارتها أو حفظها أو استثمارها أو إيداعها أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية لها أو مصدرها أو مكانها أو حركتها أو كيفية التصرف فيها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، حيث يعد كل مال متحصل من أي من الجرائم المبينة أدناه محلاً لغسل الأموال:

أ - أي جريمة يكون معاقبا عليها بمقتضى التشريعات النافذة في المملكة أو الجرائم التي ينص أي تشريع نافذ على اعتبار متحصلاتها محلاً لجريمة غسل الأموال.

ب- الجرائم التي تنص اتفاقيات دولية صادقت عليها المملكة على اعتبار متحصلاتها محلاً لجريمة غسل الأموال شريطة أن يكون معاقباً عليها في القانون الأردني.

المبحث الثاني: الأثر المالي والاقتصادي لعمليات غسل الأموال.

لعمليات غسل الأموال أثر على الاقتصاد الكلي حيث أشار صندوق النقد الدولي في العديد من التقارير لهذه العواقب ومنها:

- حدوث تغيرات في الطلب على النقد.

مخاطر احترازية على المؤسسات المالية ونزاهتها وسمعتها والتي تعد من أهم أصولها.

زيادة آثار التلوث على المعاملات القانونية.

زيادة التقلب وتدفق رؤوس الأموال الدولية وأسعار الصرف بسبب عمليات نقل الأصول غير المتوقعة عبر الحدود.

تستنزف عمليات غسل الأموال الاقتصاد الوطني
(Zucchi,2010,30)

إن تدفق الأموال للخارج بغرض غسلها يؤدي إلى حرمان البلد فرصة استثمار هذه الأموال في المشاريع الاقتصادية والتنمية والتي تدر دخل للدولة وللأفراد وتسهم في خفض معدلات البطالة. كما تؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية منها زيادة الدين الخارجي والداخلي وعجز الموازنة.

تأثير على التنمية الاقتصادية

إن اقتصاديات الدول النامية لا تستطيع أن تكون أكثر انقائية بشأن مصادر رؤوس الأموال التي تجتذبها، ولكن يتوجب عليها أن تكافح الجريمة وأي تأجيل يجعل الجريمة المنظمة أكثر رسوخاً، إذا ما تركت دون رقابة وبالتالي السيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد من خلال الفساد والرشاوى للمسؤولين والحكومات وبذلك يستطيع النفوذ الاقتصادي والسياسي لهذه المنظمات الإجرامية السيطرة على المجتمع وعلى المعايير الأخلاقية. كما أن غاسلي الأموال يسعون للبحث عن المناطق النامية والبدائية والمناطق التي تحوي برامج غير فعالة يصعب الكشف عنهم بهدف تحويل المال لدول ذات أنظمة مالية مستقرة .

التعريف بالعملات الرقمية.

العملات الرقمية هي عملات إلكترونية افتراضية لا مركزية، تتداول عبر الانترنت دون وجود فيزيائي لها. وهي من أنظمة الدفع العالمي والتي يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار واليورو والجنية الإسترليني الخ ... ولكنها تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية مركزية تقف خلفها، ويتم المعاملات بشبكة الند للند بين المستخدمين مباشرة دون وسيط من خلال استخدام التشفير، ويتم التحقق من هذه المعاملات عن طريق الشبكة وتسجيلها في دفتر حسابات موزع وعام يسمى سلسلة الكتل.

هناك نوعين من العملات الافتراضية: (FATF,2014,4)

1- قابلة للتحويل Convertible: لها قيمة تعادل العملات الحقيقية ويمكن تحويلها من وإلى العملات الحقيقية ومن أمثلتها: Bitcoin، e-Gold.

2- غير قابلة للتحويل: Non Convertible تكون خاصة بموقع إلكتروني معين مثل موقع Amazon.com أو بعض مواقع الألعاب الإلكترونية الموجودة عبر شبكة الانترنت. وتكون غير قابلة للتحويل للعملات الحقيقية ومن أمثلتها: World of Warcraft , Q Coins Gold.

الاستخدامات المشروعة للعملات الرقمية: (FATF,2014,9)

تعتبر العملات الرقمية إحدى وسائل الدفع الحديثة التي من شأنها تحسين فعالية الدفع وتقليل تكاليفه. حيث يمكنها التالي:

تخفيض كلفة تحويل الأموال والعمولات التي تتقاضاها البنوك مثل: تصريف العملات ورسوم بطاقات الائتمان والدفع الإلكتروني. إمكانية استخدام العملات الرقمية في الدفعات الصغيرة Micropayments، حيث يمكن شراء سلع وخدمات بأسعار قليلة جداً كانت في السابق عمولة شراءها أكبر من سعرها. الاحتفاظ بالعملات الرقمية كوسيلة استثمار تعطي عائد جيد. لكن للحصول على مثل هذه الفوائد، نحتاج لوضع سياسات وقوانين تنظيمية تحمي المستهلك وتحافظ على حقوقه بالإضافة إلى منع استغلالها في معاملات غير مشروعة.

نماذج من العملات الرقمية وتطورها.

تشير تقديرات البحوث التي تنتجها جامعة كامبريدج إلى أنه في عام 2017، هناك ما بين 2.9 إلى 5.8 مليون مستخدم يستعمل محفظة لعملة رقمية، ومعظمهم يستخدمون البيتكوين وهي أول عملة رقمية اخترعها شخص غير معروف عرف باسم ساتوشي ناكاموتو، والذي كان مهووساً بدور الحكومة والبنوك في الأزمة المالية العالمية، ولماذا تتحكم البنوك المركزية بأموال الناس؟ وكانت فكرته أن ظهور شيء جديد لن تمنعه الحكومة وخرج بهذه الثورة النقدية وهي البيتكوين والتي تم طرحها للتداول في عام 2009م بقيمة 0.0001 دولار، وارتفعت قيمتها في نهاية عام 2017م إلى 20,000 دولار، وقد اعتمدها وتقبلها أكثر من 100.000 تاجر وشركة حول العالم كعملة للدفع منها ديل ومايكروسوفت وبعض المنظمات غير الحكومية مثل ويكيليكس وجرين بيس وبعض الفرق الرياضية مثل فريق ساكرامنتو كينجز لكرة السلة الأمريكية. تتميز عمليات البيتكوين بأنها تتم بدون

وسطاء ما يعني عدم وجود بنوك، ولا يوجد رسوم لهذه العمليات ولا توجد حاجة لإعطاء اسمك الحقيقي و يمكن استخدام البيتكوين لشراء أي بضاعة أو سلعة بأسماء مجهولة، رغم أن كل عملية يتم تسجيلها في سجل عام، فان أسماء المشتريين والبائعين لا يتم الكشف عنها مطلقا، بل يتم إظهار هويات محافظهم فقط، هذا الإجراء أيضا يسمح لهم بشراء أو بيع أي شيء بدون تعقب لهذه العمليات. ولهذا السبب، فان عمليات البيتكوين قد أصبحت عملة الاختيار للناس على شبكة الانترنت لشراء المخدرات أو أي نشاطات أخرى غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، فان الدفعات أو التحويلات الدولية تكون سهلة ورخيصة لان عملة البيتكوين لا تكون مربوطة بأي دولة، ولا تكون خاضعة لأي تشريع. كما أن المشاريع الصغيرة تفضل هذه العملات الرقمية لأنه لا يوجد عمولات أو رسوم لبطاقات الائتمان. كما يلجئ البعض لشراء هذه العملات لأغراض الاستثمار فقط، وهم يأملون أن هذه العملات سوف ترتفع قيمتها. ويتم اقتناؤها من خلال الشراء عبر البورصة، من خلال أسواق تدعى " بورصات البيتكوين " تسمح للناس بشراء أو بيع عملات البيتكوين باستخدام عملات مختلفة. ويعتبر سوق Mt. Gox أكبر سوق لعملات البيتكوين. كما يستطيع أي شخص إرسال عملة البيتكوين لأي شخص آخر باستخدام تطبيقات الهاتف النقال أو بواسطة الحاسوب، حيث تكون هذه العملية مشابهة لإرسال النقد إلكترونيا.

كما يمكن الحصول على البيتكوين من خلال التنقيب، وهي أول طريقة للحصول عليها. حيث يستطيع الناس منافسة بعضهم للتنقيب أو البحث عن العملات الرقمية أو البيتكوين باستخدام الحواسيب لحل

مسائل حسابية وألغاز معقدة ويتم مكافئة الفائز بوحدات معينة من البيتكوين. على الرغم من أن المكافأة مازالت مغرية، فهناك بعض الأمور التي قد تقف في وجه اكتساب الغنيمة غير المشروعة مثل الصعوبة المربكة التي نمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث لا يوجد جهاز وحيد لديه قوة حاسوبية كافية للمنافسة من أجل الحصول على البيتكوين. الأمر الذي جعل عمليات التنقيب غير مربحة. كما توجه الناس لكسب البيتكوين إلكترونياً عن طريق بيع شيء ما مقابل العملة الخفية. فيمكن استعمال عناوين التجار لقبول دفعات البيتكوين عبر الموقع الإلكتروني الخاص بهم. وأصبح بإمكانهم تعليق لوحة مكتوب عليها جملة "بيتكوين مقبولة هنا". كما يمكن كسب عملات البيتكوين عبر الانترنت من خلال التداول عبر المواقع الإلكترونية المخصصة لذلك، حيث يمكن شراء البيتكوين عبر شركات بطاقات الائتمان أو عن طريق التحويلات البنكية من خلال البنوك أو عن طريق باي بال، وبعدها يمكن تحويل هذه الأموال إلى عملات خفية أخرى بالاستفادة من تقلبات الأسعار مثل المقامرة. ولكن هذا النوع من التداول ينطوي على مخاطر كبيرة. وتعد هذه الإستراتيجية السائدة حالياً.

تعد الحكومة الألمانية من الدول التي اعترفت رسمياً بعملة بيتكوين بأنها نوع من النقود الإلكترونية، و فرضت ضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل ببيتكوين، في حين تبقى المعاملات المالية الفردية معفية من الضرائب. كذلك مدينة آرنهم في هولندا والتي أصبح يطلق عليها اسم مدينة البيتكوين.

وهناك العديد من العملات الرقمية التي تتداول من خلال منصات التداول التي توفر التجارة فيها مثل: ريبيل XRP، ايثريوم ETHEREUM، بيتكوين كلاسيك ETC، داش DASH، لايتكوين LTC، بيتكوين كاش BCH، ستيلر XLM، نيو NEO.

وقد حذر البنك المركزي الأردني من أن العملات الافتراضية مثل البيتكوين لا تعتبر عملة قانونية، ولا يوجد أي التزام على أي بنك مركزي في العالم أو أي حكومة لتبديل قيمتها مقابل نقود صادرة عن هذه الدول أو مقابل سلع عالمية متداولة أو الذهب، وان الاستثمار بهذه العملات يحمل مخاطر عالية تتمثل في تذبذب قيمها بشكل كبير ومخاطر الجرائم الإلكترونية والقرصنة الإلكترونية ومخاطر خسارة كامل قيمتها لعدم وجود أي جهة ضامنة لها أو أصل مقابل لها، وهي محظورة التعامل داخل الأردن. كما أن محافظ البيتكوين لا يتم تأمينها من قبل مؤسسة ضمان الودائع الأمريكية. وهناك العديد من الدول العربية مثل المغرب والجزائر أصدرت قرارات تقضي بمنع التعامل بعملة البيتكوين. واتخذت الحكومة الصينية في بداية عام 2018م إجراءات منها حظر الوصول إلى منصات التداول التي توفر التجارة في العملات الرقمية وأوقفت التداول فيها. كما أدت تصريحات وزير العدل الكوري بارك سانغ في كوريا الجنوبية بداية عام 2018م إلى مخاوف حول مستقبل العملات الرقمية والتي تعترم كوريا الجنوبية حظرها والتأكد من أن تداولات العملة الرقمية لا تستخدم في غسل الأموال والتعرف على كافة العملاء وإخضاعهم للضرائب والمحاسبة. الأمر الذي يتنافى مع طبيعة وهدف هذه العملات مما أدى إلى انهيار في سوق العملات الرقمية في بداية 2018م.

شبهة العملات الرقمية بعمليات غسل الأموال.

يسعى المجرمون دوماً إلى ابتكار وتطوير الطرق والأساليب المستخدمة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لغسل متحصلات أنشطتهم الإجرامية وتمويل أنشطتهم غير المشروعة واستغلالهم لكل ما هو جديد. ونتيجة لتطور العالم والعولمة ودخول التكنولوجيا والانترنت إلى عالم المال والأعمال، تسعى القطاعات الاقتصادية للتطور ومواكبة التحديث لضمان استمرار عملها. من هنا يتوجب علينا تعريف جريمة غسل الأموال عبر الانترنت بأنها "مجموعة العمليات المالية الالكترونية المتداخلة والتي تتم عبر شبكة الانترنت بغية إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال وإظهارها في صورة أموال مشروعة ومن أهم أنماط تلك الجريمة استغلال التحويل الالكتروني عبر الانترنت واستخدام بنوك الانترنت في إيواء الأموال موضوع الغسل واستثمار التجارة الالكترونية في عمليات غسل الأموال" (الحنبلي، 2006، 17)

وبسبب عدم قدرة السلطات على تعقب المعاملات الالكترونية المالية وذلك للعدد الهائل للمعاملات التي يتم انجازها بشكل يومي أصبحت العمليات المالية الالكترونية محط نظر المنظمات المشبوهة حيث سعت لاستغلال هذا التطور في تنفيذ عمليات غسل الأموال والابتعاد عن التعامل المباشر مع المؤسسات المالية.

ونتيجة لهذا التطور "ألغيت قاعدة اعرف عميلك من جهة البنك وألغت دور الوسيط الثالث وهو البنك فأصبح يمكن إتمام العمليات دون مستندات ورقية يمكن تعقبها". (العبد، 2000، 15)

ومن هذه الخدمات الالكترونية التي يستفيد منها غاسلو الأموال في تنفيذ عملياتهم لانعدام الرقابة المباشرة والتعامل الشخصي: (العبد، 2000، 17)

- أجهزة الصراف الآلي

- بنوك الانترنت

- الاتصالات الالكترونية

- الخدمات البنكية الالكترونية

- التشفير والنقود الالكترونية

- احتيال الانترنت

- البطاقات الذكية

من هنا يمكننا القول أن العملات الرقمية تصنف ضمن الخدمات الالكترونية تحت بند التشفير والنقود الالكترونية كما عرفناها ونشاطها وطابعها متشابه إلى حد كبير مع عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المخاطر المحتملة للتداول بالعملات الرقمية:

تواجه العملات الرقمية القابلة للتحويل الكثير من الاعتراض من المجتمع الدولي كونها وسيلة سهلة الاستغلال في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وذلك للأسباب التالية:

1- السرية التامة:

تتميز العملات الرقمية الحديثة بالتشفير، حيث كانت عملة البيتكوين أول عملة افتراضية تتبع فكرة التشفير، وبالتالي السرية التامة وعدم الكشف عن شخصية البائع أو الشاري. وهو ما منحها أهمية وقيمة وجعل الكثيرين يتهافتون عليها.

2- عدم وجود وسيط أو طرف ثالث:

إن عدم وجود وسيط لعملية التداول بالعملات الرقمية، أدى لعدم وجود رقابة على هذه التداولات وخاصة من قبل منظمات مكافحة الإرهاب ومكافحة غسل الأموال.

3- عدم وجود مكان محدد لعملية التداول:

كون التداول بالعملات الرقمية يحدث عبر الإنترنت وعبر شبكة مشفرة، يجعل من هذا التداول غير خاضع لقوانين وأنظمة أي دولة، وبالتالي لا يمكن لأي جهة أمنية إلزام طرف بالإفصاح عن تفاصيل هذه المداولات.

4- إمكانية تغيير عنوان التداول:

يمكن لمالكي عملة البيتكوين تداولها بين بعضهم البعض، واستخدامها في شراء الكثير من السلع القانونية دون ترك أثر يمكن تتبعه. حيث يمكن للشخص ذاته تحويل مبلغ من العملات الرقمية بعنوان إلكتروني جديد لكل عملية يقوم بها، وبالتالي يصعب الحصول على إثبات لكافة العمليات التي قام بها الشخص ذاته.

الرؤية الإسلامية لغسل الأموال والتعامل بالعملات الرقمية.

تناولنا في الفصل الأول من هذا البحث خلال المبحث الأول تعريف غسل الأموال، وبالرغم من تعدد التعريفات إلا أنها جميعها تشترك في جعل الأموال والعائدات ذات المصدر المشبوه مشروعة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويمكننا تعريف جريمة غسل الأموال من الجانب الفقهي بأنها:

- "محاولة إخفاء أو كتم الحقيقة بشأن طبيعة أو مصدر أو أساس أو طريقة ملكية أموال متأتية من نشاطات إجرامية أو ناشئة عنها أو متعلقة بها". (صالح، 2001، 5)

- "تنظيف المال المحرم بخلطه مع المباح، أو تحويل ثمنه إلى الأوجه المباحة ليصبح طاهراً بعوضه". (د.الربيش، 1425H، 20)

كانت الشريعة الإسلامية سباقة في تحريم وتجريم عملية غسل الأموال. وجاءت جميع المعاهدات والقوانين والاتفاقيات الدولية والتي تكافح هذه العملية لتوافق الشريعة الإسلامية.

فلا يجوز للمسلم أن يمارس هذا العمل بأي من أشكاله وإلا تعرض للعقاب الشرعي والقانوني في الدنيا والآخرة. وسنذكر بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والفتاوى المتعلقة بالموضوع منها:

قال تعالى: (وَان تَبْتِغُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ)
سورة البقرة آية ﴿279﴾

قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۗ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) سورة التوبة آية (34)

قال تعالى: (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ۗ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۗ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) سورة آل عمران آية ﴿180﴾

(عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: وَأَهْوَى النَّعْمَانُ بِإِضْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ ! انْ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَإِنْ

الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالزَّرْعِيِّ يَزْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنْ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنْ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ) رواه البخاري ومسلم (الحنبلي، 2001، 193)

أما فيما يخص الأحكام والضوابط الشرعية للمتاجرة في العملات - معيار رقم 1 والصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - المعايير الشرعية، فقد نص على جواز المتاجرة في العملات شريطة مراعاة الأحكام والضوابط الشرعية ومنها: "ألا تكون عملية المتاجرة بالعملات بقصد الاحتكار أو بما يترتب عليه ضرر بالأفراد أو المجتمعات". (المعايير الشرعية، 2015، 56)

وفي فتوى أصدرتها دائرة الإفتاء الفلسطينية بتاريخ 20-12-2017 تحرم فيها التعامل مع العملة الالكترونية الافتراضية بما فيها البيتكوين وأرجحت دار الإفتاء سبب تحريم العملات الافتراضية في فلسطين، إلى ارتباطها " بالمقامرة" واحتوائها على الغرر الفاحش بحسب ما جاء في بيانها. وأوضحت دار الإفتاء أن العملة الافتراضية " بيتكوين" وغيرها من العملات، لا يجوز بيعها أو شرائها لأنها عملة مازالت مجهولة المصدر ولا ضامن لها وشديدة التقلب وتتيح مجالاً للنصب والاحتيال. وأشار بيان الإفتاء أن العملات الافتراضية ليست من السلع لأنها لا تشبع أي رغبة استهلاكية عند الإنسان وتُكيف على أنها برنامج الكتروني كأداة تمويل وتأخذ دور العملة في بعض الدول.

وحرمت دار الإفتاء التعامل مع العملة الافتراضية الالكترونية على المواطنين، لعدم توافر شروط النقد الشرعية فيها والمتمثلة في أن هذه العملة لا تعد مقياساً للسلع والخدمات، وليست شائعة بين الناس، ولا تصدر عن سلطة معلومة. (www.aliqtisadi.ps)

كما صدرت فتوى عن مفتي جمهورية مصر الدكتور شوقي علام بتاريخ 2017-12-31 والذي أكد فيها عدم جواز تداول عملة البيتكوين وقال في بيان رسمي أن التعامل من خلالها بالبيع والشراء والإجارة وغيرها غير جائز بل يمنع الاشتراك فيها لعدم اعتبارها وسيطاً مقبولاً للتبادل مع الجهات المختصة ولما تشتمل عليه من الضرر الناشئ عن الغرر والجهالة والغش في مصرفها ومعيارها وقيمتها فضلاً عما تؤدي إليه ممارستها من مخاطر عالية على الأفراد والدول. (www.tahrirnews.com)

وفي فتوى أخرى صادرة عن رئيس رابطة علماء الشريعة في دول الخليج وعضو هيئة الفتوى في الكويت أ.د. عجيل النشمي بتاريخ 2018-1-16م، فإنه يحرم تداول العملات الرقمية لأنها جمعت بين الغرر والجهالة والمقامرة، إلى أن يتحقق فيها عناصر العملة المعترف فيها دولياً وتخلو من المحاذير. (www.mugtama.com)

وذكر النشمي أن حقيقة النقد ووظيفته لا تتحقق في عملة البيتكوين، فقد وضع الفقهاء تحديداً دقيقاً لحقيقة النقد فهو وسيط للتبادل، ومعيار ومقياس لقيم الموجودات بيعاً وشراءً، ومعيار للمدفوعات الآجلة، وتحظى بالقبول العام.

والحكم الشرعي ليس متعلقاً بمادة البيتكوين إن كانت من حديد أو ورق أو رقماً إلكترونياً، فليس المهم الشكل أو المادة، وإنما المهم والمعتبر

تحقق معنى وحقيقة النقد بان يكون معياراً ومقياساً لما يتعامل به، ولا تكون هي مقصودة بالبيع والشراء مثل السلع، كما قال الإمام ابن تيمية: الدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها، ولهذا كانت أثماناً بخلاف سائر الأموال، فان -هذه الأموال- المقصود الانتفاع بها نفسها، والعملات في الدول اليوم لا تعتمد للتداول إلا باعتماد بنوكها المركزية.

ولكن البيتكوين إذا اعتبرناها عملة؛ فان البنوك المركزية لم تعتبرها، فإذا اعتبرتها أصبحت عملة مضمونة بضمان البنك، وهذه العملة لا تخضع لهذه البنوك، فهي عملة غير مضمونة، وفي هذا جهالة ومخاطرة، بل لا يعرف لهذه العملة مصدر محدد يمكن الرجوع إليه، فالجهالة والغرر مستحکم فيها، وهي بصورتها الحالية نوع من القمار؛ لان من يتعامل بها يقوم بوضع أمواله وهو يعلم بالمخاطر ويعلم أنها عملة غير مضمونة من جهة بنكية معتبرة، ويعلم باضطرابها، وأنها قابلة للخسارة لبعض أو كل أمواله، لانه لا قيمة حقيقية لها، إذ القيمة الحقيقية لها كما يقول المختصون؛ إن القيمة الحقيقية للبيتكوين الإلكترونية هي صفر، ومع ذلك يطمع المتعامل بالربح وهذه هي المقامرة المحرمة، ولعل أخطر ما فيها اقتصادياً أنها تخل بتوازن سيولة الأموال في الدولة التي يشرف عليها ويوجهها البنك المركزي، فأضرارها على الدولة كبيرة، وخاصة أنها أفسح مجال وأوسع في غسل الأموال المشبوهة الناتجة عن عمليات المخدرات أو بيع الأسلحة وغيرها، وهي غطاء للفساد المالي والتهرب الضريبي وغير ذلك من المفاصد والأضرار على ميزانيات واستقرار الدول إلى جانب الأضرار

على المتعاملين؛ ولهذا منعت العديد من الدول التعامل بها وبدأت تراقب نمو الأموال غير الطبيعية للشركات والأفراد وتجرم أعمالهم.

مكافحة غسل الأموال

دور البنوك المركزية الرقابي والتشريعي والمؤسسات المالية والمصرفية في مكافحة غسل الأموال.

لم تتوقف جهود المجتمع الدولي لمكافحة غسل الأموال، والسبب هو ازدياد حجم هذه العمليات في الأعوام الأخيرة حيث أصدرت وأبرمت العديد من المعاهدات والاتفاقيات والقرارات الدولية والقوانين وفق المعايير الدولية بخصوص الموضوع مثل:

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فينا).

2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

3- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

- كما تم إنشاء معهد "Basel" في سويسرا لوضع قوانين منع الفساد والحوكمة العامة، وحوكمة الشركات ومكافحة غسل الأموال وإنفاذ القانون الجنائي واسترداد الأصول المسروقة.

"وتضمن المؤشر الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يصدره معهد بازل للحوكمة لعام 2017، 146 دولة ويحسب التصنيفات استناداً إلى جودة قوانين الدولة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعوامل ذات الصلة مثل مستويات الفساد ومعايير القطاع المالي والشفافية العامة. حيث تصدرت إيران المؤشر الدولي للعام الرابع على التوالي بالأعلى مخاطرة كما كانت فنلندا هي الأقل خطورة. أما بالنسبة إلى الدول العربية فقد حلت لبنان الأولى

عربياً من حيث الخطورة كما احتل الأردن المركز الأول عربياً في الأقل خطورة نتيجة لجهوده المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" (Basel.2017,3)

- كما قامت كل من مجموعة العمل المالي FATF والتي أقامتها مجموعة الدول السبع ومجموعة إغumont EGMONT GROUP بإعداد تقارير مختلفة عن الطرق والأساليب والتطبيقات المستخدمة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي في تغير مستمر دوماً.
- وقد انضمت جميع الدول العربية إلى اتفاقية فينا وتم تأسيس أول منظمة إقليمية في الشرق الأوسط وإفريقيا في البحرين لمكافحة غسل الأموال عام 2004 وهي مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA FATF. كما تم إبرام العديد من الاتفاقيات العربية ومن هذه الاتفاقيات :

1- الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

3- الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

وبمبادرة من المملكة العربية السعودية هدفها توحيد جهود الدول الإسلامية في مواجهة الإرهاب والتصدي لتشويه الإرهاب صورة الإسلام والمسلمين في العالم، تم تشكيل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، والتي ضمت بعضويتها 41 دولة إسلامية، وعقدت اجتماعها الأول لمجلس وزراء دفاع التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب في 26 نوفمبر 2017 في الرياض بشعار (متحالفون ضد الإرهاب).

"والتي أقرت باجتماعها الأول خطر الإرهاب وأكدت أنه يجب التصدي للإرهاب بالوسائل العلمية وإبراز المفاهيم الإسلامية الصحيحة، وصولاً إلى إيضاح حقيقة الإسلام المعتدل الذي ينسجم مع الفطرة السوية ويتعايش مع الآخر بأمن وسلم وعدل وإحسان. وأوصت بمحاربة تمويل الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله. كما تم الاتفاق على تأمين مقر لمركز التحالف العسكري لمحاربة الإرهاب بمدينة الرياض في المملكة العربية السعودية." (www.aawsat.com)

- ويتسم دور البنوك المركزية في إصدار القوانين والتعليمات والأنظمة لتكون ملائمة وشاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي يبرز دورها في الرقابة على الجهاز المصرفي بتطبيق هذه القوانين والتعليمات والأنظمة من خلال وضع برامج وخطط تدقيق على هذه المؤسسات بتقيدها بذلك، كما يعتبر الجهاز المصرفي الأساس والأهم في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما اهتمت المملكة الأردنية الهاشمية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فقد شكلت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأنشأ البنك المركزي الأردني وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتم إصدار القوانين والتعليمات المتعلقة بذلك حسب المعايير الدولية والاتفاقيات المبرمة على الصعيد الدولي والعربي. وكذلك وضعت هيئة الأوراق المالية الأردنية تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة الأوراق المالية. وتعزيزاً لعمليات الرقابة وتحسين جميع القطاعات أصدرت الحكومة الأردنية تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمكاتب العقارية المرخصة. ومن أسباب تعرض الأردن لجذب الأموال غير الشرعية أن

الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات النامية ويتجه للنمو الاقتصادي ويتجه لسياسات جذب الاستثمار الخارجي من خلال تشجيعه أو منح الجنسية للمستثمرين وبشروط، بالإضافة إلى حقيقة أن عدد كبير من الأردنيين يعملون خارج حدودها ويقومون بالتحويلات وكذلك موقعه الجغرافي والظروف السياسية للدول المحيطة به وظروف الربيع العربي.

أهم وسائل مكافحة غسل الأموال وكيفية التصدي لظاهرة غسل الأموال.

على الجهات الخاضعة لقوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب أن تبذل العناية الواجبة للتعرف على هوية العميل ووضع القانوني ونشاطه والغاية من علاقة العمل وطبيعتها والمستفيد الحقيقي من هذه العلاقة إن وجدت. ومراجعة بيانات العملاء بشكل دوري وتحديث بياناتهم. وكذلك عدم التعامل مع مجهولي الهوية أو ذوي الأسماء الصورية أو الوهمية سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين. وإخطار الجهة المسؤولة فوراً عن أي عملية مشبوهة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، كما يتوجب الاحتفاظ بصورة عن الإخطار والوثائق والمستندات والبيانات والسجلات والمعلومات المتعلقة حسب المدة القانونية مع إنهاء العلاقة مع العميل أو لمدة أطول حسب طلب الجهات المختصة. والتقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة عن الجهات الإشرافية والرقابية.

على الجهات الخاضعة لقوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب تطبيق العناية الواجبة على العمليات التي تتم من أشخاص يتواجدون أو ينتمون إلى دول لا تتوافر لديها نظم مناسبة لمكافحة عمليات غسل

الأموال أو تمويل الإرهاب أو إذا كانت هذه الدول لا تطبق الضوابط الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لا تطبقها بصورة كافية بما في ذلك التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

على الجهات الخاضعة لقوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعيين مسئول إخطار أو إنشاء وحدة إخطار، تباشِر أو يباشِر الاختصاص باستقلالية وبما يضمن ويكفل المحافظة على سرية معلومات العملاء والتقيّد بأحكام قوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها بالدولة المعنية.

تضمن عقد المحاسب القانوني إلزامه بالتأكد من قيام الجهة الخاضعة لقوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قيامها بتطبيق قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومدى كفاية السياسات والإجراءات المتعلقة بذلك وتضمن النتائج في تقريره وإعلام الجهة المسؤولة حال اكتشاف أي مخالفة. وحسب معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 1 لتحديد هدف المراجعة ومبادئها انه " يجب على المراجع أن يلتزم بأخلاقيات وسلوك المحاسبين المهنيين الصادر عن الهيئة وعن الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية" (معايير المحاسبة ...، 2015، 965).

متابعة موظفين الجهات الخاضعة لقوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبالأخص موظفين البنوك حال تغير نمط معيشتهم بشكل مفاجئ وملحوظ.

تعريف موظفين الجهات الخاضعة لقوانين غسل الأموال وتمويل الإرهاب بنصوص قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها في كل دولة وكذلك التعليمات والأنظمة كما يتوجب إرشادهم للتعرف على الأنماط المشتبه بها واحداث الطرق المستخدمة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال متابعة التقارير الصادرة عن مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة إغمونت والمتعلقة بالطرق والأساليب والتطبيقات، وتعريفهم بإجراءات الإخطار عن العمليات المشبوهة.

على الجهات الخاضعة لقوانين غسل الأموال وتمويل الارهاب وضع سياسات واجراءات لمنع استغلال التكنولوجيا الحديثة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

يتوجب على الجهات المختصة إجراء الدراسات والبحوث والتقارير وإعداد برامج توعوية وبرامج تدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الفصل الرابع: توصيات البحث

يجب تعريف جميع المؤسسات المالية والمصرفية والعاملين فيها بالتعاملات الرقمية و الطرق الحديثة لغسل الأموال وكيفية اكتشافها والإخطار عنها.

التعاون الدولي في زيادة الوعي بالعملة الرقمية وشبهتها عن طريق عقد مؤتمرات وإصدار تشريعات وإجراءات تنظم و تراقب هذه التعاملات. وضرورة الوصول إلى اتفاقية دولية خاصة بطرق التعامل مع هذه العملات ومستخدميها.

كشف فضائح غسل الأموال وتعريف الناس بها محلياً وإقليمياً ودولياً من أفراد أو شركات أو دول متعاونة مع هذه المنظمات المشبوهة. زيادة البحوث والدراسات التي تتطرق لموضوع التعاملات الرقمية وغسل الأموال لما نواجهه من نقص في المصادر والمعلومات في هذا الموضوع.

المراجع العربية:

1. أبو سمرة، محمد عبد. (جريمة غسل الأموال) ، Dar Al-Raya ، for Publishing & Distribution ، 2010، ص 69.
2. الحنبلي، ابن رجب. (جامع العلوم والحكم)، 2001، ص 193، حديث 6 ج 1.
3. الحنبلي، احمد جمعة. غسل الأموال عبر الانترنت (دراسة مقارنة بين الأردن، مصر، الإمارات)، رسالة ماجستير - كلية الدراسات القانونية العليا - جامعة عمان العربية، 2006، ص 17.
4. د.الربيش، أحمد. (جرائم غسل الأموال في ضوء الشريعة والقانون)، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض، 1425 هجري، ص 20.
5. صالح، نائل عبد الرحمن. (جرائم تبيض الأموال وواقعها في القوانين الأردنية). بحث مقدم لمؤتمر (الوقاية من الجريمة في عصر العولمة) - كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001، ص 5.
6. عبد الله، سيد حسن. (نخبة الأقوال في مكافحة غسل الأموال)، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2010 ط 1 ص 1.

7. العبد، حسام. (غسل الأموال الالكتروني)، مجلة البنوك في الأردن، عمان - جمعية البنوك بالأردن عدد 7 مج 19، 2000، ص 15.
8. العبد، حسام. (غسل الأموال في الألفية الثالثة)، مجلة البنوك في الأردن، عمان - جمعية البنوك بالأردن عدد 9 مج 19، 2000، ص 17.
9. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والاحلاقات)، البحرين، 2015، ص 965.
10. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (المعايير الشرعية)، البحرين، 2015، ص 56.
11. Basel Institute on Governance, (AML Index 2017), Report, 2017, page 3. www.baselgovernance.org
12. Financial Action Task Force, (Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks), FATF Repot, 2014, Page4.
13. Financial Action Task Force, (Virtual Currencies Key Definitions and Potential AML/CFT Risks), FATF Repot, 2014, Page9.
14. Zucchi, Christian Eigen with the assistance of Erin Farnand, under the guidance of Daniel Kaufmann, (Anti-Money Laundering Literature Search Sorted Alphabetically) World Bank Institute- Regional Country Studies, Page 30. <http://www.worldbank.org/wbi/governance>
15. <https://aawsat.com/> جريدة الشرق الأوسط، جريدة العرب الدولية - (التحالف الإسلامي) يُقرّ العمل الجماعي لمحاربة خطر الإرهاب بتاريخ 26-11-2017

16. www.amlu.gov.jo وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب - الاردن
17. www.aliqtisadi.ps فتوى أصدرتها دائرة الإفتاء الفلسطينية بتاريخ 20-12-2017
18. www.cbj.gov.jo البنك المركزي الاردني
19. www.mugtama.com مجلة المجتمع مجلة المسلمين في أنحاء العالم - قسم هذا ديننا بتاريخ 16 يناير 2018 - عملة البيبتكوين يحرم التعامل بها
20. www.tahrirnews.com باهر القاضي وأمل نبيل - جريدة التحرير - أخبار مصر 1-1-2018
-